وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية سجل رقم: 11

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المقاربة الجزائرية في بناء السلم والأمن في إفريقيا

ميدان الحقوق العلوم السياسية

الشعبة : علوم سياسية وعلاقات دولية التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):

بن دمـــو عبد القادر حمـو بوعلام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	بن بدرة عفيف	رئيسا
الأستاذ (ة):	حمو بوعلام	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة):	فراحي محمد	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/07/08

الفهرس

التشكرات	
الإهــداء	
المقدمــة.....	**01**
الفصل الأول: الإطار النظري للمقاربات الأمنية.....	**10**
المبحث الأول: الدراسات الأمنية من حيث النشأة والتطور.....	**10**
المطلب الاول: التصور المفاهيمي للأمن.....	**11**
المطلب الثاني: خصائص الأمن ومستوياته.....	**19**
المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن.....	**25**
المطلب الأول: المقاربات النقدية للدراسات الأمنية.....	**26**
المطلب الثاني : المقاربات البنائية بعد الحداثية للدراسات الأمنية.....	**48**
خلاصة الفصل الاول.....	**62**
الفصل الثاني: ثنائية بناء أمن – سلم في افريقيا الاستراتيجية الجزائرية.....	**64**
المبحث الأول: الاستراتيجية الامنية الجزائرية داخليا وخارجيا.....	**65**
المطلب الاول: الاستراتيجية الامنية اتجاه افريقيا.....	**65**
المطلب الثاني: جهود الجزائر في بناء المنظمات الحكومية الافريقية.....	**71**
المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب.....	**74**
المطلب الاول: الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب في افريقيا.....	**74**
المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية الامنية على المستوى المحلي.....	**96**
خلاصة الفصل الثاني.....	**115**
الخاتمة.....	**116**
قائمة المراجع والمصادر	**122**

تشكرات

بنعمة من المولى عز وجل تم إنجاز هذا العمل العلمي، و تقديرا مني وعرفانا بالجميل لكل من ساهم فيه من بعيد أو قريب وأخص بالذكر:

أستاذي و قدوتي، المؤطر والمشرف على مستوى كلية العلوم السياسية بمستغانم

الدكتور "**السيد حمو بوعلام**"

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أشكر السادة الأساتذة الأفاضل رئيس اللجنة العلمية، والأستاذ المناقش، وجميع أعضائها الذين لم يبخلوا علينا من عملهم ووقتهم، ونسأل الله أن يجعل مجهوداتهم هذه في ميزان حسناتهم.

كما أتوجه بالتحية والسلام إلى هذا الجمع الكريم، راجيا منهم سعة الصدر وحسن الإصغاء، زيادة لنا ولهم في المعرفة وتحصيل الحسنات.

وبهذه المناسبة الطيبة العظيمة، المتزامنة مع عيد اللأمة الجزائرية المصادف لذكرى عزيزة وغالية على كل جزائري وجزائرية، عيد الاستقلال واسترجاع السيادة، أتقدم بأحر التهاني والتبريكات: إليكم و إلى جميع عائلاتكم الكريمة وكل الجزائريين والجزائريات، عاشت وتحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

إهـــــداء

باسم الله أولا وأخرا، والحمد لله فالق الحب والنوى، موجد الوجود، الممجد في علاه، علمنا من علمه مالم نكن نعلم رحمة بنا وبمجموع الخلائق، وحجة علينا يوم نلقاه،

والصلاة والسلام على من خلق لأجله الكون وأشرقت له الأنوار، سيدنا وحبيبنا أعظم خلق الله محمد بن عبد الله، ﷺ، القائل: "من صنع إليكم معروفا فكافؤه، فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه...". والقائل أيضا: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، وعلى آله وصحابته الطيبين الأخيار ومن سار على نهجهم إلى يوم تشخص لله كل الأبصار.

وفاءا وتقديرا واعترافا مني بالجميل، أثني ثناءا حسنا، وأتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، فالشكر كل الشكر لأستاذي وقدوتي المشرف على تأطيري، الأستاذ الدكتور حمو بوعلام، الذي كان لي شرف معرفته وشرف الدراسة في قسمه، شكر الله له على مساندته وصبره معي وتوجيهاته القيمة في سبيل إنجاح هذا العمل، كما لا يفوتني أن أشكر السادة الأساتذة الأفاضل رئيس اللجنة وأعضائها الذين لم يبخلوا علينا من عملهم ووقتهم، ونسأل الله أن يجعل مجهوداتهم هذه في ميزان حسناتهم

كما أتوجه بالتحية والسلام إلى هذا الجمع الكريم، راجيا منهم سعة الصدر وحسن الإصغاء، زيادة لنا ولهم في المعرفة وتحصيل الحسنات.

وبهذه المناسبة الطيبة العظيمة، المتزامنة مع عيد اللأمة الجزائرية المصادف لذكرى عزيزة وغالية على كل جزائري وجزائرية، أتقدم :

إلى كل ضحايا الإرهاب منذ فجر التاريخ البشري وحتى اليوم، مرورا بكافة الأجيال التي دفعت الثمن لحما ودما ومالا وعرضا، إلى كل الشعوب المستضعفة التي مورس في حقها إرهاب الدولة، إلى كل ضحايا المؤسسات الرسمية الذين حاولوا الحفاظ على استقرار الدول والأمم، وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل وقف الإرهاب، إلى كل منٌ قتلوا بلا ذنب، في بلدنا الحبيب وخارجه، إلى كل الشهداء و الأحرار في العالم، إلى ضحايا المأساة الوطنية، إلى كل المحبين للأمن و السلام، إلى أبناء بلدي ألف تحية وسلام.

إلى روحي أبي وأمي الطاهرتين الزكيتين

إلى زوجتي و أبنائي الأعزاء :محمد رشيد، سومية، شيماء وهاجر

إلى أساتذتي الأفاضل الذين ساعدوني من بداية المشوار و حتى هذه اللحظة الجميلة

إلى اصدقائي وزملائي طلبة "الماستر- تعاون دولي"

إلى كل من يعرفني.....**شكرا**

كان ولا يزال موضوع الامن الشغل الشاغل للمهتمين وخبراء الدراسات الامنية الحديثة، ومراكز البحوث العالمية والمختصين الامنيين في الدول والمؤسسات ذات الصلة، حيث زاد الاهتمام بموضوعات الامن في العصر الحديث، وذلك لما شهده هذا الموضوع من تحولات في المفاهيم والدلالات توسعا وعمقا، ولما يكتسبه من اهمية للأفراد والدول والمجتمعات.

وقد أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الامني في العالم، نظرا لتغير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي، مما ادى لاعادة النظر في الافتراضات الاساسية للمعادلة الامنية في العلاقات الدولية، حيث اصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تعرف بالتهديدات الامنية الجديدة كالارهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة عبر الدول، مشكل المياه، مشكل الطاقة،... وغيرها من المشاكل التي اصبحت لاحدود لها ولايمكن التحكم فيها، كما انها لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، اذ اصبح المفهوم التقليدي للامن المبني على قدرة الدولة في حماية اراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر الجديدة، وبالتالي عدم القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والامكانات لمواجهتها.

كما ان القضايا الامنية الراهنة تمتاز اساسا بالتعقيد والتشابك، بالاضافة الى التنوع والتعدد، لتاخذ هذه القضايا ابعادا جديدة، فلم تعد تقتصر على الامن العسكري التقليدي، بل اصبحت ذات بعد سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وبيئي، وغيرها خاصة وانها ارتبطت بمناطق واسعة من العالم، ومنها القارة الافريقية كمنطقة لها خصوصياتها الجغرافية

والاستراتيجية، كما شكلت تفاعلات ومضاعفات للتحولات العالمية الجديدة، جعلت من هذه الاخيرة مجالا خصبا لتغير محتوى العلاقات الدولية.

وخلال هذه الفترة، توسع مفهوم الامن من الجانب العسكري الذي ساد لمدة معتبرة الى مفهوم الامن الانساني، الذي يتعلق بأمن الانسان ككائن حي بالحفاظ على كرامته وأحقيته المشروعة في الحياة، وتحقيق رغباته في العيش الكريم، كما ظهرت مفاهيم اخرى كالامن البئي والامن المجتمعي والامن الاقليمي...الخ.

إن زيادة تحول التركيز من امن الدولة الى امن الفرد من اجل تحقيق مفهوم الامن الانساني وضع مقاربة اضحت تتطلب اجراءات جديدة وتكاثف الدول مجتمعة لمنع ظهور وانتشار اسباب عدم تحقيق اللاأمن الانساني وافرازاته وتحدياته، كما ان ضحايا المجاعة والفقر والجفاف والأمراض الفتاكة، اصبحت اضعاف ما يسقط من ضحايا الحروب التقليدية. ولعل من مظاهر الامن الانساني الجديد نسبيا تتجلى بوضوح في الدول المتخلفة، التي تعاني خللا بنيويا صارخا في شكل الدولة، ناهيك عن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي بالتوازي مع غياب الرقابة على كامل الاقليم وانتشار فوضى السلاح والتجارة غير الشرعية عبر الحدود، اين تزداد خطورة الاوضاع والانفلات الامني وسهولة انتشارها وسرعتها بين الدول.

وكنتيجة حتمية لتطور وسائل الاتصال التي احدثتها الثورة التكنولوجية في السنوات الاخيرة يبدوا ان افريقيا هي اكثر المناطق في العالم التي تشهد حالات الانهيار الامني غير

المسبوق، وما يترتب من اثار كارثية على سكان البلدان الافريقية، حيث اصبحت هذه المنطقة المصدر الرئيسي لكثير من المشاكل المرتبطة في الغالب بعدم توفير ادنى ضروريات الحياة للافراد، كابرز سمات اللامن الانساني.

وتشكل الجزائر بحدودها الشاسعة وامتدادها الافريقي محورا استراتيجيا في معادلة الثقل الجيواستراتيجي، سواء بالانعكاسات السلبية في حال عدم الاستقرار او التهديد على امن جنوبها، او الايجابية في حالة تطور التعاون الامني مع مختلف دول القارة، حيث عرف البعد الامني تحولات هامة منذ استقلال معظم دول المنطقة، اين امتزج بناء الدولة وفق النمط الغربي الاستعماري مع خصوصية محلية افريقية لكل دولة، وما نجم عن ذلك من تحديات ورهانات. وعليه فإن المجال الافريقي للأمن الجزائري شهد خلال هذه الفترة وما لحقها من تهديدات وتحديات جمة، ناجمة عن النشاط المتزايد لحركات التمرد في بعض الدول الافريقية والانقلابات العسكرية، اجبرت الدولة الجزائرية على التحرك الدبلوماسي وفق مقاربة امنية جزائرية محضة تجنح في مجملها الى تغليب اساليب الحوار في حل النزاعات، كخيار استراتيجي مؤسس على مبادئ قيام الدولة الجزائرية منذ استقلالها، وعلى مرجعيتها الدستورية والتي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي، القائمة اساسا على عدم التدخل في شؤون الدول وحق الشعوب في تقرير المصير وحل النزاعات بالطرق السلمية.

واستنادا لما سبق يمكن طرح الاشكال التالي : ما هي مقاربة الجزائر في بناء السلم والأمن في/حول افريقيا ؟

وللتحكم اكثر في متغيرات الاشكالية الماثلة امامنا وجب طرح بعض الاسئلة الفرعية اثراءا للفهم والتحليل والتوازن المنهجي وهي كالتالي :

– ما المقصود بالمقاربة الامنية؟ – هل نعني بها ايجاد الحلول لمشاكل امنية؟ ام هي تصورات وابعاد استراتيجية لمفهوم الامن؟

– فيما تمثلت جهود الجزائر لتجسيد مقاربتها الامنية اتجاه افريقيا؟ وما هي الادوات المستعملة في ذلك؟ وهل كانت تلك الادوات فعالة في استتباب الامن داخليا وخارجيا؟

الحدود الزمنية للدراسة :

تتمثل الحدود الزمنية لدراسة الإشكالية من 1962 إلى غاية 2019، وهي الفترة التي شهدت بروز النشاط الدبلوماسي الجزائري على مستوى القارة الإفريقية.

فرضيات الدراسة :

– ان قضايا القارة الافريقية الامنية جعلت من الجزائر لاعبا اساسيا في ايجاد الحلول لما تتميز به من ثقل اقليمي.

– الخبرة الجزائرية في مكافحة الارهاب وماضيها الثوري، جعل منها دولة محورية في المساهمة الفعالة في شؤون القارة الافريقية.

–تجربة المصالحة الوطنية جعلت من الجزائر ترافع في المحافل الدولية بقوة لتسويق مقاربتها الامنية .

الاطار المنهجي :

برز المنهج التاريخي لتتبع المراحل التاريخية للدور الجزائري والمجهود الدبلوماسي البارز خلال حقبة ما بعد الاستقلال اتجاه القارة الافريقية، حتى يتسنى لنا فهم مختلف المحطات التي مرت بها المساهمة الجزائرية في بلورة مقاربة امنية حصرية وتجربة محلية خاصة بالعقيدة التحررية للجزائر، وكذا معرفة وضعها الحالي ومختلف التغيرات التي حدثت على المستويين الداخلي والخارجي.

وبحكم الطبيعة النظرية لمثل هذه الدراسة، والانموذج التحليلي المقترح، فقد اقتضى ذلك التاسيس لمفهوم نظري عام للمقاربة الامنية الجزائرية وهو منهج تحليلي شامل لمفهوم الامن اتبعته الدولة الجزائرية منذ استقلالها والى يومنا هذا في معظم سلوكها وتفاعلاتها الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالتحديات والتهديدات الامنية ذات الابعاد الاقليمية والدولية.

اهمية الموضوع :

وجب معرفة الدور الجزائري على مستوى الساحة الاقليمية والدولية، وذلك بدراسة مقاربتها الامنية على وجه الخصوص، وابراز جهودها على مستوى القارة الافريقية، استنادا على تجربتها في مواجهة القضايا الامنية الحساسة ذات البعد الدولي .

المبررات الذاتية :

بالرغم من الدراسات السابقة للدور الجزائري اتجاه القارة الافريقية الا انها كانت تتمحور على مرحلة زمنية محددة واعني بها مرحلة استقلال عديد من الدول في افريقيا أي مرحلة

الستينيات وبناء الدولة والمنظمات الاقليمية، اما هذه الدراسة فانها تركز خصوصا على جهود الجزائر ومقاربتها لأمن القارة، والتحديات الراهنة من منطلق تجربة حصرية جزائرية في مكافحة الارهاب وكذا تسويق خبرة المصالحة الوطنية التي ساهمت في نظر العديد في استتباب الامن محليا الى حد كبير.

تقسيم الدراسة :

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة الى فصلين :

الفصل الاول : ويضمن الاطار النظري لمختلف المقاربات الامنية القديمة منها والحديثة والتي اسهمت بشكل واسع في تحديث المفاهيم والدلالات المتعلقة بالامن وخصائصه ومستوياته وفق التطور المعرفي الذي شهده ويشهده العالم من تغيرات وخاصة في العصر الحديث في ظل بروز مدارس متخصصة في ماهية الامن.

الفصل الثاني : تطرقنا فيه الى تصورات وابعاد ومؤشرات المقاربة الامنية الجزائرية، التي اعتمدتها وتناضل من اجلها على المستويين الاقليمي والدولي، مركزين على دورها اتجاه القارة الافريقية مستندة في ذلك على عقيدتها التحريرية وخبرتها في مكافحة الارهاب وتجربتها فيالمصالحة الوطنية، تماشيا مع الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية التي عرفها المجال السياسي الجزائري مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

اعتمدت في هذه الدراسة على بعض الكتب والمقالات والدراسات السابقة مثل :

الدراسات السابقة :

1- البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات، لظريف شاكر، ابرز من خلال هذه الدراسة بالتحليل مظاهر الإنكشاف الإستراتيجي للأمن القومي الجزائري المتأتية من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وحاول ربط مختلف التهدديددات بمفهوم الأمن الإنساني لفهم حقيقة هذه التهديدات، بمقاربة نظرية للدولة الفاشلة في العلاقات الدولية، ومختلف النظريات المتخصصة في بحث قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي تجد في إفريقيا مرتعا خصبا للنمو والإنتشار وتجاوز الحدود.

2- منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل: لعبد القادر رزيق المخادمي، تناول فيها نشاط الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ومساهمتها في تحرير الشعوب الإفريقية وسعيها الدؤوب لمعالجة مشاكل النزاعات الحدودية و الإثنية واللاجئين، ودعم التعاون بين الدول الإفريقية والتصدي لظاهرة الإرهاب، ومعالجة مسائل المديونية، كما ابرز الكاتب الجهود التي قامت بها الجزائر خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية على أرض الجزائر، ورئاستها لقمة سيرت/ليبيا الإستثنائية ومساهمتها في تفعيل مهام المنظمة.

3- السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات، لأحمد بن فليس (رئيس حكومة سابق)، وتناولت دراسته دور دبلوماسية الثورة الجزائرية في التحريض على التضامن الإفريقي في مواجهة الإستعمار، بعد الإنقسام الإفريقي في تلك المرحلة بين مجموعة الدار البيضاء المؤيدة لحق الجزائر في تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية، ومجموعة منروفيا التي

كانت تريد الحفاظ على علاقتها المميزة مع فرنسا. كما ابرز الكاتب كيف تحولت الجزائر بعد الإستقلال إلى دولة فاعلة ومساهمة في توحيد القارة الإفريقية، مما أدى إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية لمساعدة الشعوب في تقرير مصيرها.

4- شوادرة رضا، اشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2011/2010.

5- نبيل بوديبة، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2011/2010.

6- صباخ بن لطرش، فوزية بوهرار، دور الجزائر في دعم قضايا التحرر في افريقيا 1945-1994، (انغولا-جنوب افريقيا)، جامعة خميس مليانة، 2016-2017.

7- بودن زكرياء، أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014.

8- عمر بيلوم، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1992-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلقم السياسية، تخصص دراسات امنية، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

الفصل الاول :

الاطار النظري للمقاربات الامنية

ان دراسة موضوع الامن وتأثيره على العلاقات بين الدول يفرض ضرورة الفصل بين المفاهيم المتعلقة بالموضوع، خاصة وان تنوع الدراسات في العلوم السياسية يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في المفاهيم لانعدام الاتفاق حول معانيها، ما لم يتم تخصيص مجال للفصل المفاهيمي بناءا على وظيفة المفهوم نسبة الى الموضوع، لذلك فمن الضروري ان نستهل بحثنا بمبحث نتناول فيه المنطلقات النظرية والمفاهيمية المتعلقة بموضوعنا، بالتعرض لإطارها الدلالي لأجل توظيفها عمليا كركيزة لعملنا البحثي.

المبحث الاول : الدراسات الامنية من حيث النشأة والتطور

كغيره من حقول المعرفة شهد ويشهد حقل الدراسات الأمنية تطورا متسارعا لما له من أهمية بالغة بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول في ظل المشاكل والتحديات الراهنة التي يعيشها العالم المعاصر، فالإرهاب، الفقر والأمراض الفتاكة والجريمة المنظمة بكل أشكالها، كلها معطيات تدفع إلى توسيع وتعميق المجالات الأمنية.

فلوقت طويل ارتبط الأمن بمسائل تقليدية كالسيادة والدفاع، لكن ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح العديد من المشاكل والتهديدات عابرا للحدود بشكل متزايد، والمواضيع السابقة للأمن أصبحت بحاجة لإعادة إدراكها وفهمها في إطارها الملائم.

وقد انعكست هذه التحولات للأمن في الممارسة على حقل الدراسات الأمنية بإعادة النظر في مفهوم الأمن الذي كان محصورا في الشؤون العسكرية، متناسيا أو مهملا للجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، التي دفعت وبإلحاح إلى إعادة القراءة في مفهوم الأمن

وتوسيع مضامينه وأبعاده ليشمل جوانب أخرى مثل الأمن الإنساني. وهو ما سنحاول تفصيله في هذا الفصل.

المطلب الاول : التصور المفاهيمي للأمن

يعتبر مصطلح الامن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها، وتأكيد عناصرها ودلالاتها، فما يزال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر، ويتسع مفهومه أو يضاف له بظهور حالات جديدة على الساحة الدولية، إضافة الى ان الباحثين الأكاديميين ما زالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الامن، بل حتى في التعريف والمفهوم[1].

من هذا المنطلق يمكن ان نتطرق على سبيل المثال الى بعض المفاهيم الخاصة بالأمن انطلاقا من القرآن الكريم، قبل الوصول لمختلف المفاهيم الاخرى خاصة منها الامن القومي، الامن الاقليمي، الامن العالمي. وإذا رجعنا للنص القرآني وجدنا مفهوم الامن بهذا المعنى في صيغ عدة وفي مرات كثيرة، والسبب يرجع الى انها المادة التي اشتق منها الايمان. وأهمية الامن في التشريع الاسلامي حيث وردت في كثير من الايات ومنها:

قال تعالى: " وإذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أدعوا به ولو ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم"[2].

[1]– **عبدالنوربن عنتر**، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية. العدد 155 ، افريل 2005، ص18.

2 - **الآية** 83 سورة النساء.

وقال سبحانه : " وكيف اخاف ما أشركتم ولا تخافون انكم اشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين احق بالأمن ان كنتم تعلمون(81) الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون(82) "[1].

وغيرها من الآيات حيث يفهم أن الامن في الاسلام يتضمن عناصر متكاملة، وانه حالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس به وهو اطمئنان بعدم حدوث مكروه، كما لا ينفصل عن البعدين الزماني والمكاني. والأمن في مفهومه العام في الاسلام، يعني الطمأنينة والسكينة في النفس وشؤون الحياة.

وقد تم تناول مفهوم الامن من الناحية اللغوية في عدة دراسات ومعاجم لغوية عربية وغربية، واجتمعت في معظمها على انه مرادف للطمأنينة، ونقيض للخوف ومعادلا لانتفاء الخطر، فالمعاجم العربية تعرّف الامن بمعاني متعددة مثل سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار، وعدم الخوف كما تعني الكلمة الامانة والصدق[2].

وتعددت المسميات المستعملة حول مفهوم الامن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه نتيجة لاختلاف الكتاب والأكاديميين، حيث يمكن رصد منها ما يلي : الامن القومي او الوطني، الامن الجماعي، الامن العام، الامن المشترك، الامن الاقليمي، الامن الصناعي، الامن الغذائي، الامن الثقافي، الامن البيئي وغيرها، وهي عبارات الامن المتخصص.

1- الآيتين (81-82) سورة الانعام، القرآن الكريم.

2- سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الامن ومستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم الاسلامية، العدد 19، 2008، ص10.

وباعتبار ان الامن يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، لذلك وجب تناول الامن ومفاهيمه من خلال اتجاهات يصنف بواسطتها تعاريف الامن لتحديد مفهومه على كل مستوى. وقد تم تناول مفهوم الامن من الناحية اللغوية في عدة دراسات ومعاجم لغوية عربية وغربية، واجتمعت في معظمها على انه مرادف للطمأنينة، ونقيض للخوف ومعادلا لانتفاء الخطر[1].

1. مفهوم الامن الوطني (القومي) :

ان الباحثين العرب يترجمون كلمة *'National'* من الانجليزية او الفرنسية الى كلمة قومي، يعني انهم يستعملون المصطلح من اجل التعبير عن بعد فوق وطني للظواهر، حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة الامن القومي للدلالة على مفهوم الامن الجماعي (كأمن الدول العربية مجتمعة)، وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات لذلك يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة *'National'* بالانجليزية او الفرنسية[2].

ان مفهوم الامن الوطني يشمل الاجراءات المتخذة من طرف الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، كإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد التحالفات العسكرية لتحقيق امنها.

كما يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها وكل اجراء من شانه ان يؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على كيان الدولة.

1- ليندة عكروم، تاثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص23.

2- معمر بوزنادة، المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص16.

من التعاريف المدعمة لهذا الاتجاه ما جاء في الموسوعة السياسية ان: "الامن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الاخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها الى الوقوع تحت الاحتلال نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي"[1].

اما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الامن القومي (الوطني) على انه: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".

تستخدم الدراسات المهتمة بشؤون الامن والأمن القومي عادة، مفاهيم امنية متعددة وذات دلالات متباينة، وبقدر ما تشترك هذه المفاهيم في الجزء الاول منها الامن، فإنها تختلف في الجزء الثاني قومي او جماعي او اقليمي او دولي...، مما يعني تقارب هذه المفاهيم جزئيا بحكم اتفاقها على الاهتمام بالأمن ومتطلباته وتهديداته، وتباعدها جزئيا بحكم اختلافها على الاطار الذي تعالج عبره موضوع اهتمامها[2]. وإذ اصبح الامن قرينا للدولة ومشروطا بها، فقد عكست مفاهيمه في تعددها واختلافها تعدد المستويات الوجودية للدولة وتنوعها، ليصبح لدينا مفاهيم امنية اخرى ذات طبيعة اصطلاحية خاصة الى جانب الامن بمفهوميه العامين اللغوي والاصطلاحي، والأمن القومي بمفهومه الاجتماعي–السياسي المرتبط بالأمة ودولتها، ومن هذه المفاهيم الامنية :

2. مفهوم الامن الاقليمي :

ينطوي مفهوم "الاقليمي" على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الامن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الامن المتعلقة بهذا الاقليم من زاوية الدول اي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الاقليم، ويجري ذلك ضمن دائرتين :

أ – الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق اقليم معين.

1– عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981 ، ص331.

2– سليمان عبدالله الحربي، المرجع السابق، ص13

ب – الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق اقليم معين.

لذلك يظهر مفهوم الامن الاقليمي في صور متعددة ومختلفة، فقد تتبنى دول الاقليم مفهوما موحدا لأمنها الاقليمي في حال اتفاقها على مضمون موحد له، او قد تتبنى كل دولة منها مفهوما امنيا اقليميا خاصا في حال اختلافها على مضمونه، كأمن الخليج العربي مثلا والذي تختلف وجهات نظر الدول العربية والإيرانية حوله، مثلما تختلف حوله حتى وجهات نظر الدول العربية الخليجية ذاتها.

ولا يصاغ مفهوم الامن الاقليمي من وجهة نظر دول الاقليم المعني فقط، اذ تتمتع بعض الاقاليم بأهمية استراتيجية، سياسية او اقتصادية او عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الاقليم (الدائرة الخارجية)، مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الامن فيه، متفردة او بالاشتراك مع دول الاقليم او مع دول خارجية اخرى، مثلما هو الامر بالنسبة لأمن الخليج العربي الذي يمثل احد اهم محاور الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة بفعل ثرواته النفطية وموارده المالية وفرصه الاستثمارية، مما انتج مفهوما امريكيا للأمن في الخليج يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به. ويمكن ان يكون الاقليم وأمنه ايضا جزءا من اقاليم ومفاهيم امنية اخرى، مثلما هو الحال مع العلاقة بين امن الخليج العربي والأمن القومي العربي او الامن القومي الايراني، ومن ثم فان الجزء سيتأثر سلبا او ايجابا بالجزء الذي يرتبط به تبعا لطبيعة ذلك الكل وتفاعلاته والتحولات التي تطرأ عليه[1].

1- عبدالوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص335.

3. مفهوم الامن الجماعي :

ارتبط ظهور مفهوم الامن الجماعي واستخدامه بظهور نظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث قدم وزير الخارجية الامريكي (جون فوستر دالاس)، فكرته عن الأمن الجماعي والتي كان يعني بها (مسؤولية جميع دول منطقة معينة عن حماية امن تلك المنطقة، والتزامها بالتصدي لأي عدوان تتعرض له دولها، منفردة او مجتمعة، وتنظيم نشاطاتها الجماعية، وبشكل خاص العسكرية منها، واستخدامها لردع المعتدي).

ويبدو هذا المفهوم للوهلة الاولى اقرب ما يكون لمعنى الامن الاقليمي، لكنه لا يصل الى هذا الحد، لان دالاس والإدارة الامريكية عموما، لم يكونوا راغبين في توسيع نطاقه نظريا ولا تطبيقيا، وإنما كان هدفهم منه خاصا بالمناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي التي استخدموا فكرة الامن الجماعي لتطويقها بدول ترتبط ببعضها باتفاقيات امن جماعية متكاملة ومترابطة، بحيث تكون في كل اتفاقية منها دول تشارك في اتفاقية ثانية، وهكذا حتى تكتمل سلسلة الاتفاقيات بحيث تأخذ شكل طوق يحيط بالدول الاشتراكية[1].

فإذا تعرضت احدى الدول المشاركة في سلسلة الاتفاقيات الدفاعية هذه لأي اعتداء، كان ذلك سببا لاشتراك الدول الاخرى الاعضاء في باقي الاتفاقيات في تحمل مسؤولية رد ذلك الاعتداء والتصدي له.

وحيث يمكن لمفهوم الامن الجماعي ان يعبر عن الصور المتنوعة للحالة الجماعية، الاقليمية او الدولية، سواء ما يتعلق منها بالدول او بالوحدات الاخرى في النظام الدولي، مما

1 – علي عباس مراد، الامن والامن القومي، مقاربات نظرية، ط 1، 2017، ص 57.

يجعله مفهوما متسعا بطريقة مربكة، فقد بدأت تظهر بوادر لحلول مصطلح جديد محله، يكون اكثر قدرة على التعبير عن هذا الاتساع، واقل اثارة للارتباك وهو مصطلح الامن الدولي.

4. مفهوم الامن الدولي :

ينطوي مفهوم الامن الدولي على مضمون ذو دلالتين سياسيتين في ان واحد وهما :

الدلالة الاولى: تشير الى امن الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي، اي الدول فقط وتحديدا، ولان المقصود هنا ليس دولة بعينها ولا دول اقليم بذاته، بل المقصود الدول كلها دون استثناء، فسيكون الامن الدولي المفهوم المناسب للتعبير عن ذلك.

الدلالة الثانية: تشير الى متغيرين قديم وجديد، فالمتغير القديم هو الانظمة السياسية ذات الطبيعة الشاملة المتسعة، كالأنظمة الامبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة منتشرة في انحاء متعددة من العالم بما يجعل انها مرتبطا بكل الاقاليم التي تتكون منها تلك الانظمة وتسيطر عليها، وهو ما يعني انه امن دولي، اما المتغير الجديد فيظهر في صورتين، صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية اولا، وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانيا، بكل ما نتج وينتج عن هاتين الصورتين من تغير في مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها، مما انعكس وينعكس في الحالتين في اضفاء ابعاد متسعة وشاملة على المطالب والمخاطر الامنية، واستدعى اتساعا وشمولا مماثلين في المفاهيم الامنية ومتطلباته[1].

1 – علي عباس مراد، المرجع السابق، ص56.

لذلك شاع مفهوم الامن الدولي واتسع استخدامه في ظروف ادركت فيها الدول كلها، اتساع وشمولية الشروط العملية لهذا المفهوم، وحاجتها اليه لاستيعاب تلك الشروط في اطاره واستخدامه للدلالة عليها.

5. مفهوم الأمن العالمي :

وهو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قربا من مفهوم الامن الدولي واختلاطا به، ولكن الفارق الجوهري بينهما، يكمن في اقتصار مفهوم الامن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، واتساع نطاق مفهوم الامن العالمي ليشمل بدلالته وفي ان واحد الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، فضلا عن الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول والتي بدأت بالظهور منذ بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الاقليمية والدولية، العامة والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، ثم أضيفت اليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات، حيث غير ظهور هذا النوع الجديد من الوحدات، طبيعة النظام الدولي الذي فقد معها طابعه الجغرافي–السياسي المقترن كليا بالدولة، وبذلك لم يعد الاطار الامني الذي يعبر عنه مفهوم الامن الدولي كافيا للدلالة على الوحدات الدولية الجديدة، مما اقتضى ظهور مفهوم الامن العالمي الذي لا يقتصر على الدول او يختص بها فقط، بل يشمل ايضا الى جانبها الوحدات الدولية الجديدة التي اصبح لها هي الاخرى مطالبها الامنية، لذلك بات مفهوما الامن العالمي والأمن الدولي يختلفان من حيث[1] :

–عدد وطبيعة اطراف كل مفهوم.

–نوعية المطالب الامنية لأطراف كل مفهوم.

–نوعية الوسائل والأساليب المناسبة للمطالب الامنية لأطراف كل مفهوم.

–نوعية ومستويات الاستجابة المناسبة للمطالب الامنية لأطراف كل مفهوم.

1 – **علي عباس**، المرجع السابق، ص60.

ويعني ذلك ان قضايا الامن العالمي، لم تعد قضايا ذات طبيعة سياسية فحسب، بل اصبحت ايضا قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب والتلوث والتصحر والمخدرات، الخ، لذلك فإن الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي، ولكن الأمن الدولي لا يشمل الأمن العالمي[1].

وعلى الرغم من اهمية هذه المفاهيم الامنية وكثرة تداولها، فإنها لم تستطع حتى الان منافسة مفهوم الامن الوطني–القومي، الذي بقي يحظى بالقدر الاكبر من الاهتمام والانتشار والتداول بحكم ارتباطه بالدولة التي مازالت اكثر وحدات النظام الدولي عددا وأوسعها نشاطا.

المطلب الثاني : خصائص الامن ومستوياته

1- خصائص الامن :

إن ملاحظة مفهوم الامن وقيمة النظرية العامة والثابتة، يمكن أن تساعد على تحديد أبرز خصائص هذا المفهوم وتطبيقاته التي يمكن تلخيصها في:

أ-التركيب :

حيث ان الامن القومي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل القيم النظرية والسياسات العملية، وناتج عن محصلة انجازاتهما، وهو ذو بعدين:

- داخلي يتعلق بالدولة وخصائصها واحتياجاتها وأهدافها (للوحدات الجديدة في النظام الدولي مطالبها الامنية الخاصة التي قد لا تماثل المطالب الامنية للدول، لكنها لا تقل عنها اهمية وتأثيرا،

1- علي عباس ، المرجع السابق، ص61.

لذلك، فان كل مايقال عن الدولة في هذا الشأن، يجب ان يؤخذ من منظور تلك الوحدات ايضا مع مراعاة الفوارق بين الحالات المختلفة).

– وخارجي يتعلق بالبيئات الاقليمية والدولية التي تعيش الدولة القومية في اطارها وتتفاعل فيها ومعها. وتجتمع في هذا البناء ايضا القيم والقدرات من جهة، والاحتياجات والمصالح والأهداف من جهة ثانية، والوسائل والأساليب والاحتمالات والمعالجات من جهة ثالثة، والتهديدات والمخاطر من جهة رابعة، وهي مكونات ذات طبيعة تفاعلية مركبة من حيث انها تتفاعل في اطار الدولة مرة، وفي اطار علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية مرة اخرى.

اذ لم يعد بالإمكان في عالم القرية الكوكبية او الاعتمادية المتبادلة او العولمة، لا فصل النظري عن العملي، ولا الذاتي عن الموضوعي، ولا الداخلي عن الخارجي، ولا المحلي عن الاقليمي والدولي، ولا المجتمعي عن الحكومي، ولا السياسي عن الاجتماعي والاقتصادي[1].

ب. الشمول :

حيث ان الامن القومي مفهوم شامل تجتمع في اطاره ركنيه النظري والعملي، اوجه الحياة الانسانية كلها (الطبيعية والاجتماعية والسياسية)، ونشاطاتها كلها (العسكرية والاقتصادية والثقافية والعملية والتربوية، الخ)، مما يجعل من هذا المفهوم مصدرا لإنتاج المفاهيم التطبيقية النوعية المتخصصة للأمن القومي في الحقول النشاطية المختلفة للحياة الانسانية مثل (الامن العسكري، الامن الاقتصادي، الامن الغذائي، الامن الثقافي، الامن المائي)، والتي تبقى في النهاية، وعلى

1 – **حامد ربيع**، نظرية الامن القومي : حول عملية التأصيل الفكري لمنهجية تقنين مبادئ الامن القومي والواقع العربي، دوريات افاق عربية، بغداد، عدد3، ايلول 1985، ص41.

الرغم من تميزها واستقلالها، مفاهيم فرعية تطبيقية تابعة للمفهوم الكلي للأمن او الامن القومي الذي نتجت عنه وتطورت في اطاره، مثلما يشمل هذا المفهوم بتأثيراته ايضا كل عناصر الكيان الاجتماعي–السياسي (الدولة) التي تمس في الدائرة المجتمعية كل الافراد والجماعات والمؤسسات آنيا ومستقبليا.

ج– الثبات :

حيث ان الامن القومي مفهوم ثابت ودائم سواء على مستوى القيم النظرية العامة والأساسية او على مستوى الضرورة والأهمية. ومن ثم فان تغير في القيم والسياسات والرهانات التقليدية، سواء بالنسبة للدول او اي من وحدات النظام الدولي الاخرى، لا يلغي حقيقة احتفاظ الامن بالنسبة لها وعلى الدوام بالمكانة الاولى في جداول الاحتياجات والمصالح والأهداف وأولوياتها دون منازع[1]. اذ تبقى القيم والسياسات والرهانات الاخرى كلها سواه، مشروطة به في تحقيقها واستمرارها واستقرارها، فليس من الممكن تحقيق اي هدف او رهان اذا اختلت قيم الامن وثوابته، او غابت بعض مقتضياته، لأنه يبقى في النهاية شرط كل شرط ورهان كل رهان.

د– التنوع :

حيث ان ثبات وديمومة مفهوم الامن القومي على مستوى القيم النظرية العامة، لا يمنع تعدده وتنوعه على مستوى الصيغ المفاهيمية والسياسات التطبيقية الخاصة، ليس بالنسبة للدول كلها فحسب، بل وحتى بالنسبة للدولة ذاتها اذا اختلفت الظروف والأوقات. اذ تبقى الصياغات المفاهيمية للأمن وسياساته التطبيقية محكومة بخصائص الدولة وقدراتها وتقديراتها بشأن قيمها

1 – **علي عباس** ، المرجع السابق، ص42.

واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها من جهة، وبالتهديدات والمخاطر التي تواجهها من جهة ثانية، ومتفاعلة من جهة ثالثة مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية وما تتيحه للدولة من فرص او تفرضه عليها من قيود، فتتأثر تلك الصيغ والسياسات بهذه المتغيرات كلها وحركتها وتفاعلاتها ونوعية توازناتها وقواعد الحركة فيها[1]. لذلك فان ما تراه الدولة اليوم من مصادر التهديد والخطر، قد يصبح عدا من مصادر القوة والأمن، والأهداف المطلوبة الان، قد تكون مرفوضة في وقت اخر، وما تستطيع الدولة تحقيقه في ظرف ما، قد تعجز عنه في ظرف مغاير.

وتنعكس خاصية التنوع ايضا في تغير تراتب الاولويات الأمنية بالنسبة للدولة بتغير الاحتياجات والقدرات والظروف والتقديرات، ويعني هذا، ان الامن ثابت على مستوى القيم النظرية العامة فحسب، اما كل ماعدا ذلك فيه، فهو من العناصر المتغيرة وليس من العناصر الثابتة. وإذا ما تم تصنيف اي من تلك العناصر المتغيرة على انها من العناصر الثابتة، فسيكون ذلك لمجرد تأكيد استمرارها آنيا مع بقائها في النهاية من عناصر الامن المتنوعة والمتغيرة تطبيقيا.

وبحكم ثبات قيم الامن القومي، وتعدد صيغه المفاهيمية، وتنوع سياساته التطبيقية، فقد اتخذت العلاقة التناسبية بين هذين الركنين فيه صيغا متعددة ومتباينة، تعبر كل صيغة منها عن تميز وخصوصية حالة دولة محددة في وقت وظرف محددين، وبما يناسب احتياجات هذه الدولة ومصالحها وأهدافها من جهة، والمتاح لها من القدرات والوسائل والأساليب، من جهة ثانية، وتقديراتها بشأن ضغوط بيئتها الداخلية والخارجية وتسهيلاتها من جهة ثالثة، دون ان يعني ترجيح احد الاهداف الوظيفية او تفضيل احدى السياسات التنفيذية او وسائلها او اساليبها الانجازية، أو

1 – **حامد ربيع**، المرجع السابق، ص42.

إلغاء ما بقي منها او تعطيله، فالأمر يبقى في النهاية، مجرد تغيير في اولويات الانجاز واسباقياته، تقتضيه الضرورات العملية، الواقعية او التقديرية، التي ينطلق منها صانع القرار لضمان وجود دولته وإدامة مقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وحماية مصالحها، وتحقيق اهدافها، وهذا هو الجوهر النظري العام والثابت للأمن القوي الذي لا خلاف عليه بين الدول كلها، لان خلافها يدور فعليا حول الاوجه العملية لهذا المفهوم وشروط تحقيقه واستمراره[1].

ونستخلص مما تقدم، الثوابت التالية حول الامن عامة، والأمن القومي خاصة:

– ان الامن مطلب له معنى ومضمون واحد في كل وقت وحال، هو السلام الطمأنينة، وحماية مظاهر الحياة، وضمان استمرار شروطها ومقوماتها، بعيدا عن اي خطر او تهديد، وله تطبيقات اجرائية وأهداف عملية متعددة ومتنوعة، وان الأمن على الصعيد الانساني، ينشأ عن مصادر طبيعية او بشرية، ذاتية وموضوعية، وله صور عضوية مادية ونفسية معنوية، فردية وجماعية، وأبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية، الخ.

– ان الامن في المجتمعات الانسانية، يكتسب مع ظهور السلطة السياسية طابعا وبعدا جديدين ليصبح أيضا أمنا لهذه السلطة وشخوصها ومؤسساتها وأفكارها ومصالحها.

– ان الأمن في اي مجتمع سياسي (دولة) من المطالب والوظائف الاجتماعية التي توكل مهمات تحقيقها وإدامتها الى السلطة السياسية ومؤسساتها الحاكمة سواء على مستوى تعيين الحدود والمفاهيم والأهداف او على مستوى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتنفيذها.

---

1 – معمر بوزنادة، المرجع السابق، ص20.

– ان الأمن بحكم ارتباطه ببيئته الاجتماعية السياسية وتعبيره عنها، يتأثر بخصائص هذه البيئة وتحولاتها في حالتي السلب والإيجاب، لذلك فان ظهور الخصائص القومية السياسية التي تجعل من هذه البيئة دولة قومية.

– ان الأمن في صورته المجتمعية السياسية القومية التي يعبر عنها مفهوم الأمن القومي، يقوم على وجود ركنين هما: اولا، القيم النظرية العامة و والموحدة التي محورها تأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها. وثانيا، السياسات العملية الخاصة والمختلفة والمتغيرة التي محورها تحقيق القيم النظرية، وتأمين المتطلبات العملية للأمن القومي.

– ان تطبيق قيم الأمن القومي النظرية، وتنفيذ سياساته العملية، يقتضيان وجود مخطط استراتيجي شامل تجسده السياسة العليا للدولة[1].

وخلاصة لما سبق، يمكن القول ان الأمن القومي كمطلب عام ومشترك بين جميع الدول، لن يتحقق بالنسبة لأي منها بشكل كامل ومطلق، طالما ان هذه الدول تعيش في بيئة واحدة ذات قدرات وموارد محدودة ومتناقصة، ومطالب واحتياجات متنوعة ومتزايدة.

2– مستويات الامن :

لم تتعدى مستويات الامن سابقا مفهوم الدولة لأمنها القومي الوطني بالتركيز على مفهوم السيادة الذي ساد منذ الحقبة الوستفالية 1648، ولا تتجاوز القطاع العسكري إلا نادرا في تفسير الامن وتحليله، ومع مجيء **اولي وايفر** الذي استفاد من توسيع **باري بيوزان** للقطاعات الامنية بنقل التركيز من القطاع العسكري والأمن القومي الى القطاع المجتمعي والأمن المجتمعي كرد

1 – علي عباس، المرجع السابق، ص46.

فعل على الاجندة الامنية الصاعدة حينئذ، فيما استفاد بيوزان من مقاربة وايفر بعد البنيوية للأمن وإعادة تعريفه للمفهوم في اطار الممارسات الخطابية للفواعل الامنية.

ومع بداية التعاون بينهما، كنتيجة لقيام كليهما بمزج التفكير الواقعي بعد البنيوي مع الابستملوجيا البنائية. فتعمقت مستويات تحليل الامن الى: الامن الدولي والإقليمي والوطني والمحلي والفردي وزادت توسعا لتشمل زيادة الى القطاع العسكري كل من القطاعات المختلفة كالأمن السياسي والأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الالكتروني، الخ.

وعرفت المقاربات الامنية مع ظهور المدارس المختلفة المتخصصة، اعادة مفهمة وتعريف الامن والتعمق في قطاعات ومستويات تحليله لما استجد عبر حقب متتالية من تحديات ورهانات، تهدد الفرد والمجتمع والدولة والإقليم والعالم، ومن بين المدارس البارزة في الدراسات الامنية ظهرت مدرسة كوبنهاغن ومدرسة باريس ومدرسة إبرسثويت وغيرها من المدارس المتخصصة في الدراسات الامنية، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني : المقاربات النظرية للأمن

يرى الابستمولوجيون أن ربع قرن من الزمن يعتبر فترة كافية لتقييم نظرية او حقل دراسة معين. وبعد اكثر من ثلاثين سنة من ظهور الدراسات الامنية النقدية، يبدو الوقت ملائما لتقييم هذا الحقل الدراسي، من حيث استكشاف تأثير المفاهيم النظرية الجديدة على ممارسة الشؤون الامنية. وعليه فإن المبحث الموالي سيكون تفصيلا لمختلف المقاربات النظرية الامنية الحديثة نسبيا والأكثر تداولا في حقل الدراسات الامنية.

المطلب الاول : المقاربات النقدية للدراسات الأمنية

ظهرت الدراسات الامنية في ثمانينيات القرن الماضي مع صعود ما يسمى بالحوار الثالث (*Third Debate*) في نظرية العلاقات الدولية، وهو الحوار الذي وضع النظريات التقليدية في التخصص مثل: الواقعية والنيولبرالية وغيرها، في مواجهة نظريات جديدة تشترك في خلفية نقدية مثل: النقدية الدولية وبعد الحداثة الدولية والبنائية وغيرها، والتي اصبحت تعرف بـ"النظرية النقدية للحوار الثالث" ويتزعمها **توماس كوهن**[1].

وتبناها العديد من المفكرين الامنيين والمدارس الامنية مثل:

1- مدرسة ابريستويث للدراسات الامنية النقدية :

يركز علماء المدرسة الويلزية على ثلاثة مرتكزات فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الامن، فهم يعتبرون أولا الانعتاق كموضوع ومادة للدراسات الامنية، وثانيا يعتبرون الافراد كموضوع مرجع للحقيقة الامنية، وثالثا يسلطون الضوء على دور المؤسسة الاكاديمية في انتاج الحقيقة والمعرفة الامنية، فتعطي هذه المرتكزات بعدا معياريا للنظرية الامنية، كما تعمل كقاعدة لإعادة تعريف الأمن وفق منهجية نقدية.

أ- الانعتاق كموضوع للدراسات الامنية النقدية :

قدم انصار مدرسة ابريستويث مع مطلع التسعينات نظريات أمنية موجهة بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية للحوار الثالث، اكدوا فيها بأن تركيز الواقعية على الجوانب العسكرية

1- د. قوجيلي سيدأحمد، الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط1، 2014، ص5.

ونموذج مركزية الدولة والفهم الصفري للأمن، ينبغي تجاوزه بمشروع تعاوني يكون موضوعه الرئيسي إنعتاق الانسان. كتب **كين بوث** أحد أقطاب المدرسة يقول : "تبدأ الدراسات الامنية النقدية برفض النظرية التقليدية للأمن، إنها ترفض بشكل خاص تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها في مركز الموضوع والسلطة الاخلاقية للدولة والاعتقاد أن الدولة ينبغي أن تكون المفتاح الحارس لأمن الشعوب، وأهمية الدراسات الاستراتيجية ووصف شؤون العالم الحقيقية والفرضيات الضمنية في الثنائيات البسيطة الكامنة في صلب العلاقات الدولية، والرؤية الارتدادية للطبيعة البشرية الواضحة في مواعظ الواقعية الكلاسيكية، والهيمنة المطلقة للبنية على الفاعل الواضحة في النيوواقعية، والفلسفة الوضعية غير الانعكاسية ضمنا في الكثير من المناهج التقليدية في العلاقات الدولية"[1].

يرجع **كين بوث** جذور حقل الدراسات الامنية النقدية الى الحوار بين المنظرين النقديين والواقعيين وبالتحديد، كنتيجة لتحدي المنظرين النقديين لمعايير وأخلاقيات الدراسات الإستراتجية في حقبة الحرب الباردة، والتفكير بعد ذلك في الامن بشكل جديد في اطار الالتزام بالانعتاق مقابل ترك القوة، وبفكرة الانسانية المشتركة مقابل أشكال ثقافية أو اجتماعية.

ومن جهته يشير **واين جونز** الى احتواء حقل الدراسات الامنية النقدية على كل المقاربات المعاصرة لدراسة الامن التي لا تشترك في فرضيات ما وراء النظرية "*Metatheory*" الضيفة لدراسات الامن التقليدية[2].

[1] - **Ken Booth,** "*Security* **and** *Self : Reflections of a Fallen Realist*," in Krause and Williams, Critical Security Studies,Op.Cit,106.

[2] - **Wyn Jones**, "*On Emancipation*", Op.Cit.,216 **: Booth**."**Theory of World Security**", Op.Cit.,111.

ما هو الانعتاق؟ تعود جذور المفهوم الى الكلمة اللاتينية "*Emancipare*" والتي تعني فعل الاطلاق من العبودية أو الرعاية. وهو المفهوم الذي ربطه **واين جونز** بالكفاح التقدمي في التاريخ الحديث. رأى **بوث** أيضا ان الانعتاق كنظرية وممارسة كان دوما معرفا في الحرية من القيود حيث كان يهدف للكفاح ضد الجور والاستبداد الملكي والتعصب الديني والجهل وعدم المساواة. وبمرور الوقت ومع تطوير جوانبه الايجابية أصبح برنامجا سياسيا له معنى مرادف لعالم أفضل متميز بالحرية والتقدم والسيطرة على الطبيعة وترسيخ المساواة[1].

وبمرور الوقت، ومع تطوير جوانبه الايجابية، اصبح برنامجا سياسيا له معنى مرادف، لعالم افضل متميز بالحرية، والتقدم، والسيطرة على الطبيعة، ومتابعة المساواة، الخ.

لقد سعى انصار مدرسة ابريستويث الى صياغة تعريفهم الخاص لمفهوم الانعتاق بعيدا عن البناءات الانشائية المتداولة في الاستعمالات التقليدية والثورية للمفهوم في كل من الماركسية واللبرالية وبعد الحداثية.

كانت المحاولة الاولى وربما الوحيدة لحد الان في مقال مرجع، نشره **كين بوث** مع بداية التسعينات بعنوان الانعتاق والأمن سنة 1991، جاء فيه: "الانعتاق هو تحرير الناس، أفرادا وجماعات، من القيود المادية والإنسانية، كالفقر وسوء التعليم والقمع السياسي وهلم جرا، الامن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة وليس السلطة او النظام هو من ينتج الامن الحقيقي، والإنعتاق نظريا هو الامن" .

[1] - **Booth**, "*Security and Emancipation*," Review of International Studies, Vol.17, No.4 (1991), 319.

مر هذا التعريف بعملية مراجعة من قبل الكاتب عندما وضع ما اعتبره تعريفه الخاص للإنعتاق، فكتب: "كخطاب سياسي يسعى الانعتاق الى تأمين الناس من ذلك الجور الذي يعيقهم على تنفيذ ما يختارون عمله بحرية وبشكل متوافق مع حرية الاخرين، ويوفر اطارا لثلاثة وظائف سياسية: مرسى فلسفي للمعرفة، ونظرية تقدم المجتمع وممارسة المقاومة ضد الظلم، الانعتاق فلسفة ونظرية وسياسة واختراع الإنسانية"[1].

ان قيام مفهوم الانعتاق على فكرة اختراع الانسانية ينطلق من رفض **بوث** لأفكار الحتمية الشائعة في الفلسفة الغربية الحديثة، أو ما دعاه ببكاء روسو الشهير: "ولد الانسان حرا، ولكنه مكبل بالأغلال"، وبدلا من ذلك يؤكد **بوث** ان النوع المعروف بالإنسان ولد في الاغلال مجازيا، مثل المخلوقات الحيوانية الاخرى، عبر تطور وعيه الخاص بمعنى ان يكون حرا .

إن ما يوحد المنظرين النقديين هو الاجماع على ضرورة التزام دراسة العلاقات الدولية بالمشروع الإنعتاقي، ويشتق مفهوم الانعتاق الذي يتبناه انصار مدرسة ابرستويث، من الافكار السياسية التي تعود اصولها الى مشروع التنوير، حيث كان هذا المشروع مهتما بتجاوز الاشكال الماضية للظلم والاستبداد نحو تأسيس الظروف الضرورية للحرية العالمية.

هذا الفهم جلي في تعريف **ريتشارد آشلي** للإنعتاق بوصفه ضمان الحرية من القيود غير المرئية وعلاقات الهيمنة وظروف الاتصال والفهم المشوه، التي تقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص[2]، ويوحي هذا التصور بأن الانعتاق عبارة عن نوع من السعي الى الاستقلال

[1] - **Booth**, *Theory of World Security*, Op.Cit.,111.

[2] - **Richard K.Ashley**, "*Political Relation and Human Interests*," International Studies Quarterly, Vol.25, No.2 (1981) : pp 204-227.

"ليكون حرا". يكتب **لينكلابتر**: "يجب ان يكون لديه القدرة على التقرير الذاتي او القدرة على المبادرة"، هذه الغاية، كما يضيف في موضع اخر، مرتبطة بهدف النظرية الدولية النقدية: "ان التوسع هو القدرة الانسانية على تقرير المصير"[1]، وهو ما يوافقه عليه **بوث** عندما يصرح: "ان الانعتاق هو الهدف السياسي للنظرية النقدية، اي التحرر التقدمي للأفراد والمجموعات من الاخطاء الانسانية البنيوية والعرضية".

بتبنيهم مفهوم الانعتاق، أعاد أنصار مدرسة ابريستويث البعد المعياري للمعرفة والممارسة الامنية وذلك باهتمامهم بالأمن، ليس كما هو في الواقع وإنما ما يجب ان يكون، وبهذا استبدلوا الرابطة التقليدية: (الامن–القوة–الاعتيادية) واحلوا محلها رابطة جديدة (الامن–الانعتاق–المعيارية). لقد ادى تبني مفهوم الانعتاق الى تفكيك الرابطة التقليدية بفصل الامن عن القوة وتأسيس رابطة جديدة معيارية تقوم على ادراك اكمل وأكثر شمولية للأمن.

بشكل عام تربط فكرة الانسانية بمفهوم الانعتاق الى قلق انصار مدرسة ابريستويث بأمن الانسان في كل تجلياته الفردية والاجتماعية، هذا التصور لقائمة التهديدات المتصلة ذات الطابع الانساني للتعرف في سياق الدولة المركزية.

ما عدا المشكلة التقليدية المعروفة بجيران نابليونيون، تشكل ظواهر مثل: الانهيار الاقتصادي، والظلم السياسي، والندرة، والفائض السكاني، والتنافس الإثني، ودمار الطبيعة، والإرهاب، والجريمة والمرض، تهديدات على الافراد لا تقل خطورة عن تلك الناجمة عن الحروب التي تعرف في ذاتها كجزء من مشروع كبير للإنعتاق الانساني.

[1] - **Andrew Linklater**, "*Men and Citizens in the Theory of International Relations* ", 2nd ed. (London :Macmillan,1990),p10.

ب- الافراد كموضوع مرجع للحقيقة الامنية :

يعتبر الفرد موضوع مصدر الحقيقة للمعرفة الامنية في مقاربة مدرسة ابرستويث، وبذلك يصبح الامن حقلا معرفيا موضوعه الفرد. فعكس اولئك الذين يرون امن الافراد في السياق الشامل لأمن الدولة، يرى انصار مدرسة ابرستويث ان امن الافراد لا يمكن تأطيره من منظور الامن القومي، حيث هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين يعيش الافراد داخلها تحت ظروف انعدام الامن. وأحيانا تكون الدولة في ذاتها مصدر هذا الانعدام للأمن، إذ يكون حصر الحقيقة الامنية في الافراد مضللا اذا لم يتم تصورهم خارج الدولة، اي كأفراد في ذواتهم.

ولذلك يرى انصار مدرسة ابرستويث ان موضوع الحقيقة او المعرفة الامنية ليس الفرد في سياق الدولة وإنما الفرد غير الآمن في بعده الذاتين، حيث يؤدي وضع الافراد في مركز التحليل الامني الي صعود مجموعة من التهديدات والمخاطر ذات طبيعة مختلفة ومتغيرة وبالتالي الى قلب الاجندة الامنية. فبالإضافة الى تهديد الدولة يواجه الفرد مجموعة متغيرة من التحديات تمتد من العنف الجسدي والاضطهاد وتردي الوضع الصحي والجهل، وانخفاض المستوى المعيشي، والبطالة، والتهميش والإهانة وغيرها من التهديدات والمخاطر الوثيقة الصلة بالحياة الروتينية للأفراد، وهكذا يصبح امن الافراد عبارة عن انعتاق من مثل هذه الظروف، وهو كفاح مستمر ضد اللاأمن[1].

1- قوجيلي، المرجع السابق، ص40.

2- دور المؤسسة الاكاديمية في انتاج الحقيقة والمعرفة الامنية (المقاربة بعد الحداثية):

يحيل مصطلح بعد الحداثية (*Postmodernism*) الى الاعمال الفكرية لمجموعة من الفلاسفة ومنهم **ميشال فوكو، وجاك دريدا، وفرونسوا ليوتار**، الذين اهتموا بتشريح الخطابات التكوينية التي ميزت العصر الحديث، وفحص نتائجها على تقدم المعرفة.

تعتبر بعد الحداثية في اشمل معانيها فلسفة اجتماعية وسياسية وأدبية وجمالية، كانت قاعدة المحاولة لنقد المجتمع والأشكال العقلانية للثقافة الغربية، وفي شكل اخر هي ظاهرة ثقافية وفكرية بدأت منذ حركات العشرينات في الفنون وتركزت لاحقا (خصوصا منذ الستينيات) في الاعمال الاجتماعية والسياسية.

يشير مصطلح بعد الحداثية الى حقبة العصر بعد الحديث، متمثلا في الحركات الصاعدة كرد فعل على الحداثة، والتي تتضمن اعادة نظر جذرية في الفرضيات الحديثة حول الثقافة والهوية والتاريخ او اللغة. ويقترب هذا المعنى من التعريف القياسي الذي قدمه **جون فرونسوا ليوتار** عندما عرفها على انها "جحود لما بعد السرديات"، ويعني الجحود ببساطة الشك، وتعني "ما بعد السرديات" التأكيد بأن النظرية تمتلك أسسا واضحة لصياغة إدعاءات المعرفة التي تنطوي على ابستيمولوجيا تأسيسية[1].

تبنت بعد الحداثية موقعا معارضا للمشروع التنويري الذي بني على رغبة التبسيط والعلمنة، وإخضاع القوى الطبيعية الى السيطرة والشرح العقلاني، وتوقع بان تحقيق ذلك للرفاهية الاجتماعية والتقدم الاخلاقي والسعادة الانسانية، عندما قدمت فصولها الى تخصص العلاقات الدولية مع

[1] - **Jean-François Lyotard**, *La Condition postmoderne : Rapport Sur Le Savoir* (Paris :Minuit,1979).

منتصف الثمانينيات، استخدمت بعد الحداثية بوصفها احدى نظريات "بعد الوضعية" او كما دعاها البعض "العلاقات الدولية المعارضة" التي تدين وتنتقد العلاقات الدولية السائدة في جزئية الطبيعة غير النقدية لفرضياتها. لقد ارتبطت بعد الحداثية في العلاقات الدولية بأعمال منظرين نافذين مثل: **ريتشارد آشلي وجيمس دير ديريان، ودافيد كامبل، وسيمون دالبي ومايكل شابيرو** وغيرهم.

لقد قامت الدراسات الحداثية بإعادة فحص العديد من القضايا التقليدية في العلاقات الدولية، على سبيل المثال: الامن (ديلون 1996، ستيرن 2005)، والحرب والعسكرة (دالبي 1990، شابيرو 1998، زيفوس 2002)، والاقتصاد السياسي (ديغاود 2005)، والأخلاق الدولية (كامبيل وشابيرو 1999)، والدبلوماسية (دير دريان 1992)، والمؤسسات الدولية (ديبريكس 1999)[1]. إضافة الى هذه المواضيع التقليدية في التخصص، تناولت هذه الدراسات العديد من المواضيع الجديدة او بعد الحداثية مثل: المعارضة الشعبية (بليكر 2000)، والتدخل الانساني (اوفرود 2003)، والتنمية (ايسكوبار 1995، فيرغيسون 1994)، وسياسة ما بعد الاستعمار(دوتي 1996)، والمجاعة (ايديكينس 2000)، والسياسة البيئية (دالبي 2002، كولز 1996، بينيث وشالوبكا 1993)، والسياسة الخارجية (كامبيل 1992)، فض النزاع (بليكر 2005)، والحدود (شابيرو والكر 1996)، واللاجئين (سوغاك1999)، والقومية (كامبيل 1997، شابيرو 2003)، والهوية (كونوللي 1991)، والمواطنة (كرويكشانك 1999). وتقوم بعد الحداثية الدولية على الالتزام الاخلاقي وتعتقد انه كان مفقود في تخصص العلاقات الدولية حيث كانت

1- قوجيلي، المرجع السابق، ص44.

الانتقائية في الاقتباس من النظرية السياسية والأدبية لنفسها ومدرسة جديدة في العلاقات الدولية لأنها ترفض فكرة مشروع بناء نظرية الدعوى التي تحتكر الحق وشرعية انتاج المعرفة الدولية.

أ-بعد الحداثة الدولية مقابل الإبستيمولوجيا الوضعية :

في منتصف الثمانينيات، كان التشاؤم يستحوذ على معظم منظري العلاقات الدولية بسبب حالة الركود والتخلف التي يعيشها التخصص، ورأى كثيرون ان جزءا من المشكلة يكمن في المحاولة الفاشلة لفصل الحقائق عن القيم.

وكرد فعل على اسباب هذا الركود بدأ العلماء في التخصص يبتعدون شيئا فشيئا عن المقاربة التجريبية، الى غاية اعلان **يوسف لابيد** *Yosef Lapid*، زوال الوضعية التجريبية ووأد العلوم السلوكية التراكمية، بالمقابل كتب **لابيد** بتفاؤل شديد حول رسائل بعد الوضعية عندما رأى ان الانشغال بما وراء النظرية افضل من الاعتماد على القانون او التعميم باعتباره الوحدة الاساسية للانجازات العلمية. لقد القت بعد الحداثية الدولية ضلالا من الشك على الفرضية الوضعية القائلة انه يمكن ان يكون هناك معرفة موضوعية للظواهر الاجتماعية[1].

ومثل النقديين الدوليين، رفض منظروا بعد الحداثية فكرة وجود حقيقة موضوعية لإيمانهم بان هذه المعرفة ان وجدت مجرد معتقدات ذاتية قائمة على اوهام فكرية، شانها في ذلك شان الايمان الميتافيزيقي. وهذا ما جعل بعد الحداثية كما يشير **جورج سورينسن** و**روبيرت جاكسون** "تصب ماءا باردا على الاعتقاد بان المعرفة يمكن ان توسع وتحسن الظروف الانسانية او الدولية، كما

[1]- **Yosef Lapid**, "*The Third Debate : On the Prospect of International Theory In A Post-positivist Era*," International Security Quarterly, Vol.33, No.3 (1989) : 235-254.

تشكك بعمق في فكرة ان تلك المؤسسات يمكن ان تصمم من اجل عدالة وإنصاف البشرية جمعاء"[1].

تجسد نقد بعد الحداثية الدولية للمقاربة الوضعية في العلاقات الدولية في اعادة قراءة تفكيكية لكل من الفكر الواقعي، النموذج المهيمن يومئذ، والنموذج البديل للمؤسساتية النيولبرالية. حيث اشار **اشلي** و **والكر** في عملها المشترك الى ما سمياه بـ"كبرياء النماذج القيادية الذي كان دوما مستمدا من تناولها ما تعتبره قضايا كبرى او مواضيع حاسمة يجب ان نتطلع، في حقل السياسة الدولية خصوصا، الى الصورة الكبرى، والى العالمي، وحتى البطولي، ولذلك يتساءل الكاتبان حول ما يمكن ان تقوله مثل هذه الاشكال من الفكر حول مشاكل مثل: الفاقة، والانتهاك البيئي، او عولمة الانتاج؟[2] هذا النقد شبيه بالنقد الذي وجهته **ليلي لينغ** للواقعية عندما رأت ان تأكيديها على "ذرية الكون" يحجب السمة الضيقة الموجودة في المؤسسات الغربية والوضعية المتحيزة للعلم. فهي تدعي شرعية زائفة مستمدة من خطاب العلم الوضعي الذي تدعيه. معظم هذه الانتقادات نسجت على منوال نقد آشلي الشهير للواقعية فيما يتعلق بافتقارها لنظرية الدولة، وخلوها من الاطار المعياري، ووضعيتها غير التاريخية، وتغليبها البنية على العلمية. نقد بعد الحداثية الدولية للوضعية لم يقتصر فقط على الابستملوجيا، اضافة الى ذلك، تركز على ثلاثة مواضيع محورية: العلاقة بين القوة والمعرفة، واستراتيجيات التناص، والطبيعة الانجازية للهوية.

[1] - **George Sorensen and Robert Jakson**, "*Methodological Debates : Post Positivist Approach"*, in George Sorensen and Robert Jakson, "*Introduction to International Relations : Theories and Approaches*" (Oxford : Oxford University Press,2003),250.

[2] - **Richard K.Ashley**, "*The Geopolitics of Geopolitical Space :Toward a Critical Social Theory of International Politics"*, Alternatives, Vol.12, No.4 (1987), 408.

ب- رابطة القوة/المعرفة :

تركز بعد الحداثية الدولية مثل النظرية الدولية النقدية على تشريح طبيعة العلاقة القائمة بين القوة والمعرفة وتأثرت معظم الافكار حول علاقة القوة – المعرفة بأعمال **ميشال فوكو**، الذي عارض الفكرة السائدة في النظريات الوضعية القائلة بان المعرفة تظل بعيدة عن اعمال القوة، وهو يرى ان القوة هي من ينتج المعرفة، كل قوة تتطلب معرفة، وكل معرفة تعتمد وتعزز علاقات القوى القائمة، وهكذا لا يوجد شيء اسمه حقيقة موجودة خارج القوة وان الحقيقة ليست شيئا خارجيا عن البناء الاجتماعي ولكنها جزء منه. استخدم المنظرين الدوليين بعد الحداثيين هذه الافكار لدراسة حقائق نظرية العلاقات الدولية لتوضيح الافكار والمفاهيم التي تسيطر على التخصص محددة بعلاقات القوة، واستعمل هذا النوع من التحليل في العلاقات الدولية من قبل العديد من المنظرين بعد الحداثيين مثل : ريتشارد اشلي في تناوله لما دعاده **ميشال فوكو** (قاعدة اللزوم بين معرفة الدولة ومعرفة الرجل)[1]. جادل **دير ديربان** في حدود القوة والمعرفة في العلاقات الدولية، وعمل **مايكل رولف ترويو** حول دور القوة في ما دعاه ب"إسكات الماضي في انتاج المعرفة التاريخية، اضافة الى عمل **سيبا غروفوغوي** حول طقوس القوة الممارسة في انتاج اخلاقيات الخطاب في العلاقات الدولية[2]. يقوم نقد بعد الحداثية الدولية لرابطة القوة–المعرفة على استراتيجية بحث الجينيالوجيات علم الانساب، اي اسلوب التفكير التاريخي الذي يهدف الى اعادة تمثيل معين للماضي، والذي يبين ويكشف كيفية تكوين علاقات القوة–المعرفة.

---

[1] - **M.Foucault**, "*Governmentality*," in G.Burchell, C.Gordon and P.Miller, The Foucaut effet (London Harvester Wheatscheaf, 1991),87-104.

[2] - **Siba N.Grovogui**, "*Rituals of Power* : *Theory, Languages, and Ver-naculars of International Relations*," Alternatives, Vol.23, No4. (1998) :499-529.

بشكل اخر، هو شكل التاريخ الذي يؤرخ لتلك الاشياء التي يعتقد بأنها كانت ما بعد التاريخ، من بينها الاشياء او الافكار التي كانت مدفونة ومغطاة او مقصاة من وجهة النظر السائدة في كتابة وصنع التاريخ.

الجينيالوجيا اذن مهتمة بكتابة التواريخ المضادة التي تفضح عمليات الاستثناء والتغطية من خلال اعادة سرد القصة من البداية. وتقوم الجينيالوجيا على فكرة انه ليس هناك تاريخ واحد كبير، ولكن العديد من التواريخ المتشابكة والمتفاوتة في ايقاعها وسرعتها وتأثيراتها على تكوين رابطة القوة – المعرفة. ان موضوع المعرفة –حسب هذه الرؤية– يصبح مشروطا بسياق سياسي وتاريخي، ومقيدا بمفاهيم وأصناف معينة من المعرفة. وكنتيجة لعدم تجانس السياقات والمواقع المحتملة، لا يمكن ان يكون هناك منظور واحد يهيمن على جميع المنشورات الاخرى، فليس هناك حقيقة في ذاتها، ولكن فقط منظورات متنافسة[1]. ليس هناك موضوع او حدث خارج المنظور او قبل القصة وليس المقصود بالقصة هنا اعادة تقديم الاحداث الماضية، وإنما هي الوسيلة التي تمنح عبرها الاحداث منزلة الحقيقة. هذا ما دعاه **كامبيل** ب"سردية الحقيقة" عندما اوضح في دراسته على البوسنة، ان القصة تصبح مهمة ليس فقط لفهم الحدث، ولكن في تشكيله ايضا.

يكتسب المفهوم طبقا لمثل هذه الاحداث منزلة حقيقية ليس لأنه يحدث ولكن لأنه يتم تذكره، ولأنه يفترض مكانا ما في قصة معينة. وفي سياق متصل، اشار **ريتشارد ديفتاك** الى ان فهم احداث مثل الحادي عشر من سبتمبر يستوجب وضع هذه الاحداث ضمن سياقها السردي عبر اعادة انتاجها كقصة، هل من الافضل تصورها كعمل ارهابي، او عمل اجرامي، او عمل حربي،

[1] - **David Campbell**, "*MetaBosnia : Narratives of the Bosnian War*," Review of International Studies, Vol.24 (1998) : 34-36.

او فعل انتقام؟ هل ربما من الافضل التفكير بها كحالة "فاشية اسلامية" او صراع حضاري؟ علاوة على ذلك هل بدأت في 8,45 عندما تحطمت رحلة طائرة الخطوط الجوية الامريكية رقم 11 بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي، او في 7.59 متى غادرت الطائرة من بوسطن؟ هل بدأت متى بدأ الجناة بالتخطيط والتدريب على الهجوم؟ او بدأت في وقت سابق كرد فعل على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط؟ تبين هذه الاسئلة بان حالة الحادي عشر من سبتمبر تشكلت فقط في قصة تقوم بأكملها مع سلسلة الاحداث الاخرى وبذلك تمنحها اهميتها، وأن إضفاء الطابع القصصي على الحقيقة قاد بعد الحداثيين الدوليين الى الاعتماد على الحقائق الكامنة وراء فعل الكتابة الدولية مثل: التناص، والسردنة، والقرائة المضاعفة، والتفكيك، او ما سمي بالعلاقات التناصية الدولية، وهي العلاقات المؤسسة ضمن سياق انشائي للمعنى.

3-إعادة مفهمة الامن في الدراسات الامنية بعد الحداثية :

منذ دخولها تخصص العلاقات الدولية عبر الحوار المنظوري الثالث، ساهمت المفاهيم والاستراتيجيات النقدية لبعد الحداثية في اعادة تصور جذري لمفهوم الامن و حقل الدراسات الامنية بوصفها برنامجا نقديا تفكيكيا قائما على رفض البنى والمفاهيم المشرعة بمنطق النظام القائم، إذ عرضت بعد الحداثية مشروع دراسات امنية معارض، يقوم على رفض الاسس الوضعية التي تقوم عليها ادعاءات الدراسات الامنية الواقعية، فحسب انصار بعد الحداثية الدولية من المستحيل التحدث او الكتابة من موقع محايد او متعال عن الارض.

لذلك، وكما اشارت **برادلي كلاين**، اصبح الخطاب الواقعي للدراسات الاستراتيجية (غير المعياري والخالي من القيم كما يزعم البعض) مقاربة تكنوقراطية تحدد اسس السياسات الامنية

التي تتعالى كمقاربة اكاديمية فوق كل فكر نقدي[1]. كما ان هذا الخطاب المهيمن ليس بريئا في ذاته، فهو دائما مرتبط بمصلحة وقوة منتجة ومن يملك صلاحية تعريف الامن، يقول **دايفيد غروندين**، يملك سلطة الكتابة حول الخطابات الامنية المشروعة، وإجراء السياسات التي تضفي الشرعية عليها. تعتبر اعادة تعريف الامن وفق منهجية بعد وضعية خطوة ضرورية لإرساء دراسات امنية بديلة او بعد حداثية. لم تتبلور معالم الدراسات الامنية بعد الحداثية إلا في اعمال تسعينيات القرن الماضي التي قدمها علماء مثل **والكر، وكامبل، ودير ديريان، ودالبي، ودايلون،** ثم في السنوات اللاحقة علماء مدرسة باريس[2].

كانت الكتابات المبكرة للمنظرين بعد الحداثيين تتناول القضايا الامنية كجزء من الاجندة البحثية لتخصص العلاقات الدولية، وليست كمشروع بحثي مستقل.

وبمرور الوقت زاد اهتمامهم بالدراسة المستقلة للشؤون الامنية كرد فعل على البيئة المتغيرة للتهديدات ما سمي بمخاطر الحداثة وارتباطها بالقضايا الدولية الاشكالية في الفكر الدولي الحديث مثل: العنف، والدولة ذات السيادة، والهوية.

4-العنف والسيادة والهوية الطبيعة المركبة للأمن :

يعتبر العنف والسيادة والهوية اكثر المواضيع تداولا في الدراسات الامنية بعد الحداثية، حيث يرى بعد الحداثيين ان هناك علاقة تكاملية واعتمادية بين هذه القضايا. فقد اشار **كامبيل ومايكل دايلون** في عملهما المشترك الى العلاقة المتناقضة بين السياسة والعنف في الحداثة، من

[1] - **Bradley S.Klein**, "*Strategic Studies and World Order : The Global Politics of Deterrence*", (Manchester and New York : Manchester University Press, 1994) :27-28.

[2]- **James Der Derian**, "*The Boundaries of Knowledge and Power in International Relations*," in DerDerian and shapiro (eds), (Lexington,MA : Lexington Books, 1989) : 3-10.

ناحية، يمثل العنف مصدر الجماعة السيادية بالمعنى الهوبزي، ومن ناحية اخرى، هو الظرف الذي يجب ان يحمى منه مواطنو تلك الجماعة[1]. هذه الحجة حول العلاقة العميقة والمتناقضة بين العنف والنظام السياسي فصلت لاحقا بشكل عميق عبر كتابات **برادلي كلاين وجيني ايدكينس**.

فبدلا من التسليم المسبق بوجود الدولة، كما يعمل الواقعيون، قام كلاين بفحص كيفية ظهور الوحدات السياسية في التاريخ عبر قدرتها على الاعتماد على القوة لتمييز الفضاء السياسي المحلي عن الخارجي. تعتمد الدول حسب **كلاين** على العنف لتشكيل نفسها كدول، وفي القيام بهذه العملية، تفرض التمايز بين الداخلي والخارجي.

من جهتها جادلت **جيني ايدكينس** بأنه يمكن وضع التدخل الانساني على الطيف المقابل للعنف، لأنه متواطئ مع نظام الدولة الحديث القائم على القوة والعنف السيادي، لذلك وضعت **ايدكينس** معسكرات الاعتقال النازية ومخيمات اللاجئين في خانة واحدة وجميعها حسب اعتقادها مصممة عبر القوة السيادية التي تريد تمديد السيطرة على الحياة[2]، فهي ترى بان هناك تشابهه كبير بين معسكرات اغاثة المجاعة ومعسكرات الاعتقال، لأنهما يعتبران مواقع القرارات الاعتباطية بين الحياة والموت، اين يجبر عمال الاغاثة لاعتبار الجائعين اولئك غير القادرين على مساعدة انفسهم. وهذا ايضا ما اكده **كامبيل** عندما جادل بان الاشكال السائدة للإنسانية تميز الناس كضحايا عاجزين عن تمثيل انفسهم بدون تدخل. يرى بعد الحداثيين ان العنف مؤسس في وجود

[1] -**David Campbell**, "*Why Fight ? Humanitarianism, Principles, and Post-Structuralism*," Millennium, Vol.27,No.3 (1992) ;506.

[2]- **J. Edkins**, "*Sovereign Power, Zones of Indistinction, and the Camp*," Alternatives, Vol.25, No.1 (2000) :13-14.

الدولة السيادية كتنظيم سياسي متفرد للجماعة الانسانية، ولكنهم لا يمنحون اهتماما كبيرا لماهية السيادة بقدر اهتمامهم بكيفية انتاجها وتوزيعها في نطاق مكاني[1].

انهم يقومون بالاستفسار بشكل خاص عن الطرق التي يقسم بها الفضاء السياسي العالمي من اجل البرهنة بان هذا العالم لم يقسم بشكل طبيعي الى فراغات سياسية متباينة، كما انه ليس هناك سلطة واحدة لتقسيم العالم. للقيام بذلك، يتطرق بعد الحداثيين الى مسألة الحدود، اي كيف يتم فرض ترتيب معين من الفضاء والقوة، وما هي نتائجه؟

ان الاجابة المقدمة من قبل بعد الحداثيين على هذه الاسئلة تنص بان النمط السائد للذاتية السياسية في العلاقات الدولية الدولة ذات السيادة ليس طبيعيا وغير ضروري، فليس هناك سبب ضروري يقتضي ان يقسم الفضاء السياسي العالمي على ما هو عليه، وان الاكثر اهمية في هذا الصدد هو سلسلة الاسئلة المتعلقة بالحدود: كيف تشكل؟ وما هي المنزلة الاخلاقية والسياسية التي تقبل على اساسها؟ وكيف تقوم بالإدراج والاستثناء؟ وكيف تنتج النظام والعنف في ان واحد؟

من الواضح ان هذه الاسئلة ليست مهتمة فقط بموقع الحدود الخرائطية، ولكن تقوم هذه الحدود ايضا بتمثيل وتحديد وتشريع الهوية السياسية. ولهذا يجمع الكثير من المحللين بان تقسيم الحدود ليس فعلا سياسيا بريئا. ووصولا الى هذه النقطة، تصبح الجغرافية السياسية في ذاتها موضع تساؤل بالنسبة للمنظرين بعد الحداثيين، بالرغم من انهم يفترضون ان جغرافيا العالم بريئة، فإنها بالنسبة لهم ليست نتاج الطبيعة، ولكن بدلا من ذلك هي نتائج تواريخ الصراع بين الهيئات المتنافسة على القوة من اجل تنظيم واحتلال وإدارة الفضاء.

[1]- **David Campbell and Michael Dillon** (eds.), "*The Political Subject of Violence*" (Manchester :Manchester UP, 1993),161.

بالرغم من محاولة بعد الحداثيين فحص وكشف العلاقة الموجودة بين العنف ووجود الدولة السيادية، إلا انهم كما اشار **دايفيد كامبيل** و **ويليم كونوللي** لم يهملوا الدور الذي تؤديه الحدود ومنطقة السيادة في حماية الافراد والجماعات من الانتهاك والعنف. تبقى السيادة والحدود التي تمثلها دوما مؤسسة ومصدر الامن، ليس فقط من التهديدات التقليدية التي تنتهك شرعيتها، مثل تلك الناجمة عن غزو الدول الاخرى، ولكن ايضا من التهديدات الجديدة او بعد الحداثية التي لا تعترف بهذه السيادة مثل: الهجرة، والجريمة، والإرهاب، وغيره[1]. تصبح السيادة هنا محددا لهوية الجماعة، وفي الوقت نفسه، الضمان الرئيسي لاستمراريتها، بمعنى اخر، تصبح السيادة كالتالي : "امننا نحن المواطنين مقابلا امنهم هم المهاجرين، واللاجئين، الخ".

ان الهوية مركب اساسي للتصور بعد الحداثي للأمن، كما انها وثيقة الصلة بالسيادة والعنف. فعلى سبيل المثال: ناقشت الاعمال المبكرة لبعد الحداثية الدولية فكرة ان بعض الهويات الوطنية اكثر ميلا الى الحرب والعدوان، او ان البعض منها متناقض او اقل قابلية للعيش مع الهويات التي تمثل الاخر[2]. كما انتقدت هذه الاعمال الاهمال غير المبرر لقضايا الهوية في المقاربات التقليدية للأمن، خاصة فكرة ان الهوية القومية بشكل خاص اصبحت من تراث التفكير الفلسفي الراديكالي، ولا تخضع مظاهرها للمراقبة والمقاربة العلميتين.

بدلا من ذلك، يرى بعد الحداثيين ان الاسئلة والأحكام المنبثقة عن الهوية والقومية لم تختف من المشهد الدولي او الاكاديمي وبالأحرى هي كانت فقط مشفرة ومجردة الى لغة علمية. فعلى

[1] - **David Campbell,** "*The Deterritorializing of Responsibility : Levinas, Derrida and Ethics after the End of Philosophy*," Alternatives, Vol.19,No (1994); 455-84.
[2] - **William E. Connolly**, "*Tocqueville, Territory ans Violence*," Theory, Culture and Society, Vol.11 (1994) ;19-40.

سبيل المثال: اصبحت الاحكام العنصرية العلنية حول قدرة الافارقة على حكم انفسهم مناقشات حول الوصاية او شبه السيادة. مثال اخر نجده في مقاربة **كامبيل** بعد البنيوية للحرب البوسنية وتفكيك الهوية القومية، وهو العمل الذي يعتبر الوصف الاكثر شمولية لعلاقة الدولة والعنف والهوية.

يتفق انصار بعد الحداثية الدولية على فكرة ان الهويات السياسية لا يمكن ان توجد قبل تمايز الذات عن الاخر، وان القضية الرئيسية في سياق الدراسات الامنية تكمن في كيفية تصور هذا الاخر المختلف كتهديد او اعتباره الخطر الذي سيتم احتواؤه ومعاقبته ونفيه او استثناؤه.

ومع ذلك يعترف بعد الحداثيين انه ليس من الضروري ان تبنى الهوية السياسية ضد او على حساب الاخر، ولكن محادثات السيادة وممارسات الامن والسياسة الخارجية تميل الى اعادة انتاج هذا التفكير. علاوة على ذلك، يجب الاعتراف بان هذه العلاقة مع الاخر تحمل علاقة سياسية وأخلاقية، حيث غالبا ما يتم تخصيص فضاء اخلاقي متدن للآخر فيما ينسب للذات مستوى اخلاقي وأدبي راق.

ينتج هذا التقسيم الاخلاقي عن التقسيم الاجتماعي الداخل/الخارج الذي يساعد على تشكيل الفضاء الاخلاقي السيد/التابع، أين يحدث هذا بشكل خاص في النظام الدولي الذي تعرف فيه الهوية السياسية من ناحية الاستثناء الاقليمي[1].

لأزيد من عقدين من البحث كانت هذه المواضيع، السيادة والعنف والهوية بمثابة طريق بعد الحداثية لإعادة تعريف الامن. ولكنها لم تبلغ اعلى مراحل النضج النظري إلا مع مطلع تسعينات

[1]- **David Campell**, "*Writing Security* : United States Foreign Policy and the Politics of Identity", (Manchester : Manchester UP, (1992),85.

القرن الماضي، حيث استفادت من المناخ الفكري الجديد الذي اصبح يلج باطراد الى المشهد الاكاديمي الدولي والأوروبي بشكل خاص خلال هذه الفترة، حيث اسفرت اسهامات بعد الحداثية في الحقل عن صعود مدرسة باريس التي تعتبر مقاربة بعد حداثية للدراسات الامنية، أين اسست مدرسة باريس اطارا شموليا للأمن اتاح لها بناء جسر بين تخصصي لا يشمل فقط توليفة بين حقول اكاديمية مختلفة، بل يتجاوزه نحو قطاعات وتقنيات وفواعل امنية مختلفة.

5.مدرسة كوبنهاغن للدراسات الامنية البنائية :

تنطلق مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الامنية. تمثل المدرسة اعمال علماء مثل **باري بيوزان، اولي وايفر، جاب دي وايلد، مورتن كيلستروب، بيير ليميتر، ليني هانسين** وغيرهم ممن كانوا يعملون في معهد ابحاث السلام في كوبنهاغن. يعتبر **بيل ماك سويني،** اول من صنف هؤلاء العلماء معا عند استعماله للمرة الاولى لتسمية المدرسة[1].

بدأت معالم مدرسة كوبنهاغن بالتبلور مع بداية التعاون بين **باري بيوزان** و**اولي وايفر،** كنتيجة لقيام كليهما بمزج التفكير الواقعي بعد البنيوي مع الابستملوجيا البنائية. استفاد وايفر من توسيع بيوزان للقطاعات الامنية بنقل التركيز من القطاع العسكري والأمن القومي الى القطاع المجتمعي والأمن المجتمعي كرد فعل على الاجندة الامنية الصاعدة حينئذ، فيما استفاد بيوزان من مقاربة وايفر بعد البنيوية للأمن وإعادة تعريفه للمفهوم في اطار الممارسات الخطابية للفواعل الامنية.

1 - Barry Buzza, "*People, States and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War*", Era, 2nd ed. (ECPR Press, 2007),2.

أ- من الامن القومي الى الامن المجتمعي :

ارتفعت مع مطلع التسعينات الاصوات التي ترى ان تركيز الامن في الدولة ذات السيادة اصبح متناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتهديد لم يعد موجها الى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق، وإنما الجماعات الاجتماعية مثل الاقليات، والمهاجرين واللاجئين، وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية، فقد ادى ظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفييتية السابقة والبحيرات العظمى، اضافة الى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق للمهاجرين في اوروبا، وانتشار الارهاب داخل الدول التي كانت تعتبر امنة نسبيا، كل ذلك ادى الى صعود خطاب امني مختلف يركز على امن المجتمع بدلا من الدولة.

ينطلق هذا الخطاب من نقد فكرة الدولة الحارس التقليدية في الفكر السياسي، ويرى ان الدولة في كثير من الاحيان تكون هي نفسها مصدر التهديد، ففي كثير من الحالات، تشكل عملية شراء الاسلحة وتجميع القوة او خطر الحرب المحتملة، تهديدا لأمن المواطنين اكثر من العدو الاجنبي المفترض.

يشير هذا التفكير الى تحول هام في رؤية السيادة كمؤشر للحماية، فالأسلحة النووية اليوم تعتبر التحدي الاساسي للدولة لأنها تنفي في ظل وجود الجماعات الارهابية والمتمردين فكرة ان يكون النظام السياسي هو الكيان الوحيد الذي يمكنه ان يحتكر قدرة ممارسة العنف داخل اراضيه، اختراع المتفجرات النووية، كما يقول **دانيال ديودني**، حول كرات البيلياردو الصلبة الى كرات من

البيض. فالدول اليوم حسب رأيه، تحتكر القدرة على شرعنة العنف، ولكنها لا تملك القدرة على احتكاره[1].

لقد قادت مثل هذه الافكار الى مزيد من التمييز بين امن الدولة المستند على حماية السيادة وأمن المجتمع المستند على حماية الهوية، الامن الذي ادى بأنصار مدرسة كوبنهاغن الى اعتبار المجتمع كموضوع مرجعا للأمن مستقلا بذاته ومقابلات الهوية كقيمة موضع تهديد مقابل للسيادة.

هكذا يبقى الامن المجتمعي قطاعا من امن الدولة، ولكن اصبح الان ايضا الموضوع المرجع للأمن يكتب **وايفر** في ذلك : "نحن لا نريد الامن المجتمعي الذي يؤدي الى فهم امن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها، نحن نقترح بان يعاد تصور حقل الامن من حيث ازدواجية امن الدولة وامن المجتمع. بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة، اما بالنسبة لأمن المجتمع فالقيمة هي الهوية، وكلا الاستعمالين يدل على البقاء، اذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة، والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من انه لن يكون قادرا على البقاء"[2].

ب- المعضلة الامنية المجتمعية والية الدفاع المجتمعي :

تعتبر المعضلة الامنية المجتمعية احدى اكبر مصادر اللاأمن المجتمعي لمدرسة كوبنهاغن وهي تعني ان المجتمعات يمكن ان تواجه العمليات التي تؤدي الى نفس نوع التفاعل السلبي للمعضلة الامنية بين الدول. وتنشأ معضلة الامن المجتمعي عندما تؤدي جهود احدى الجماعات لزيادة امنها المجتمعي تعزيز هويتها الى اشاعة الخوف في الجماعات الاخرى، ما يدفعها بدورها

1- Daniel Deudny, "*Political Fission* : *State Structure, Civil Society and Nuclear Weapons in the United States*",in Ronnie D.Lipschutz,(cd),Op.Cit ;Barry Buzan,"*Security, the State, the 'New World Order', and Beyond*" in Ibid.

2 – د. قوجيلي ، المرجع السابق، ص82.

الى زيادة امنها المجتمعي، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات، حيث تؤدي المساعي الى زيادة الامن الى انقاصه في النهاية.

ويعود السبب في حدوث هذه المعضلة الى ان دافع الامن لدى جماعة معينة خاصة الاقلية، يمكن ان يكون كبيرا لدرجة انه ينتج سلوكا شبه ابادي تجاه الجامعات المجاورة. السبب الاساسي للمعضلة الامنية المجتمعية حسب **باري بيوزان** هو تسيير الاطار السوسيو–تاريخي، ويعتبر استخدام التاريخ أنجع طريقة متاحة لمجموعة معينة لتقييم النتائج الهجومية للجماعات الاخرى في الاحساس بالهوية، وينطلقون من الكيفية التي تصرفت بها المجموعات الاخرى في المرة الاخيرة، وما اذا كان هناك أنشطة عسكرية هجومية من الطرف الاخر. إذ يرى بيوزان، أن الظروف الكامنة وراء هذا التقييم توحي بان هذه الجماعات من المحتمل ان تعتبر جيرانها خطيرين.

يعتبر تماسك الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الاعتداءات المحتملة من الجيران، ويحتمل ان تكون الجهود الرامية لتعزيز التماسك مثمرة لحماية هوية الجماعات، وتحقيق التماسك يتم عادة عبر توحيد الجماعة في مواجهة التهديد الخارجي، سواء كان جماعة اخرى او الدولة ذاتها. كما يتم الدفاع عن الجماعة ضد التهديدات الموجهة الى هويتها بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة، ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام الوسائل الثقافية لتعزيز التماسك والتميز المجتمعي وضمان ان المجتمع يعيد انتاج نفسه بفعالية[1].

1– د. قوجيلي ، المرجع السابق، ص84.

المطلب الثاني : المقاربات البنائية بعد الحداثية للدراسات الأمنية

1- مدرسة باريس للدراسات الامنية البنائية بعد الحداثية :

شهدت بداية تسعينات القرن الماضي صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الامن الداخلي، والممارسات الشرطية *"Policing"*، وتعالج موضوع الامن كتقنية الحكومة *"Technique of Government"*، اي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا مثل كاميرات المراقبة وأجهزة تحديد الهوية، والمراقبة على مسافات بعيدة الى اخره وشبكات مهنيي الامن وهم الخبراء في مجال الامنين الداخلي والخارجي مثل الجنود، والشرطة والدرك والجمارك وحراس السجون وأعوان المطار وغيرهم.

قامت هذه الدراسات بتغيير مواقع التخصص من العلاقات الدولية نحو النظرية السياسية وعلم اجتماع الهجرة وعلم الاجرام والقانون، كما استعانوا بمساهمات الخبراء في المجالات التي تغطي الامن الداخلي مثل الشرطة العلمية، القضاة، المحللين النفسيين، مهندسي البرمجيات وخبراء الانترنت وغيرهم، أين ظهرت معظم هذه الدراسات في باريس تحت اشراف الاستاذ **ديديه بيغو** ونشرها في مجلة (*Cultures et Conflits*)[1]، ومن هنا سميت بمدرسة باريس حيث اهتمت هذه المدرسة بالطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي، فبدلا من التركيز على الحرب، اهتمت بمستوياته الدنيا والأقل علنية مثل الجريمة والتصفية والتعذيب والاختطاف وغيرها. وركزت على التهديدات الناجمة عن انعدام الامن المجتمعي ومشكلة الهجرة والجريمة المنظمة وظواهر الاحتجاج والشغب ومراقبة الحدود و نقاط العبور وغيرها.

1-**قوجيلي**، المرجع السابق، ص60

لقد اصبحت الخارطة المعرفية للأمن العالمي، مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ذات ابعاد متداخلة ومعقدة، فقد ادت وتيرة وكثافة العولمة الامنية غير المسبوقة الى تصاعد فكرة عالمية انعدام الامن المنسوبة الى تطور تهديدات الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وانتشار الاوبئة، وأعمال الشغب واللانظام. ترفض هذه العولمة الامنية الغاء الحدود الوطنية، وتلزم الفواعل الاخرى في الساحة الدولية بالتعاون، كما انها تلغي التمييز بين ظواهر الحرب والدفاع والإستراتيجية، وظواهر اخرى كالجريمة والأمن الداخلي، حيث تتموضع هذه القضايا في مركز التحليل كنتيجة لدمج الأمنين الداخلي والخارجي، ويؤدي إلغاء الحدود بين الداخلي والخارجي الى تشكيل الحقل الامني الذي يعتبره انصار مدرسة باريس خطوة رئيسية لإلقاء الضوء على قضايا وفواعل وحقائق امنية جديدة، كانت مهملة او مخفية في اجندة الدراسات الامنية التقليدية.

أ- دمج الامن الداخلي والخارجي في نشأة الحقل الامني :

ينطلق انصار مدرسة باريس في اعادة تعريف الامن بنقد التمييز التقليدي والتعسفي بين الامنين الداخلي والخارجي، وتوجد اصول هذا التمييز في فكرة الدولة ذات السيادة وطريقة التنظيم البيروقراطي المرتبط بها، فطبيعة التهديدات الامنية الجديدة جعلت -حسب اعتقادهم- أن مفهوم الدولة كما تصوره نظرية العلاقات الدولية، غير قادر على التكيف مع الاجواء المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة بين مهني السياسة والقضاة والشرطة ووكالات الاستخبارات والعسكريين، على عكس ما يطالب به التيار السائد -الكتاب الواقعيون في العلاقات الدولية-

وتأكيدهم على استحالة الاتفاق بين هذه البيروقراطيات المتباينة حول المصلحة الوطنية او الالتفاف حول حكومة واحدة[1].

ولذلك يرى انصار مدرسة باريس ان الدمج بين الامنين الداخلي والخارجي شرط ضروري ليمارس الحقل الامني تأثيراته وإعادة الاعتبار الى دور بعض الفواعل الامنية التي كانت تعتبر – في ضوء التمييز التقليدي بين الامنين الداخلي والخارجي، إما مقصاة أو خارج التخصص المهني للأجهزة الامنية التي لم تحظ باهتمام في الماضي مثل الدرك والجمارك وحرس الحدود وموظفي الهجرة، اصبحت الان في قلب الحقل الامني لأن قدراتهم الانتاجية تبدو مناسبة لتخفيف التحديات المعاصرة.

ينطلق انصار مدرسة باريس ان الحقل الامني عبارة عن فضاء اجتماعي متميز يشمل مواقف مترابطة و متباينة او كما يعرفه **بيار بورديو** بـ"شبكة او ترتيب علاقات موضوعية بين المواقف، حيث يوفر الحقل القائم على توليف الامن الداخلي والخارجي للفواعل الامنية ساحة صراع أين تتغير مواقعهم التراتبية، ونشاطاتهم طبقا لطريقة دمج او ترميم الحدود بين الامنين الداخلي والخارجي. ويؤدي دمج كلا الامنين الى توسيع انشطة الاول الداخلي وإضفاء الطابع المحلي على الثاني الخارجي، ويتم توسيع انشطة الامن الداخلي بتصدير الاساليب الشرطية الى السياسة العالمية، وبالمقابل يتم اضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإضفاء الطابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية"[2].

1- قوجيلي، المرجع السابق، ص61.

2 - Pierre Bourdieu et Loic J.D. Wacquant, "*Réponses : pour une anthropologie réflexive*" (Paris :Seuil, 1992) ; 72-73.

يعتقد **بيغو** ان الحقل الامني لا يؤسس على ممارسة القوة او الإكراه فقط، ولكن يؤسس ايضا على قدرة الفواعل في انتاج البيانات والمعلومات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الامنية: "اذا اردنا محاولة تعريف تمهيدي اولي لحقل مهني انعدام الامن او بصفة اعم لإدارة القلق، لو بدأنا القول ان الحقل يعتمد بدرجة اقل على الامكانية الحقيقية لممارسة القوة، كما في علم الاجتماع ضمن تفسيرات **هوبز** او **ويبر**، حيث سيعرف الحقل باعتباره وظيفة دالة على الإكراه، بل يعتمد على قدرة الفواعل على انتاج بيانات حول هذا القلق والحلول لتسهيل ادارته، ويتوقف ايضا على قدرة الناس وتقنيات اجراء ابحاثهم في هذا الموضوع المكتشف بالبيانات على المستوى الاعتيادي والروتيني، وتطوير الارتباطات، وتصنيف الذين يجب تحديدهم ووضعهم تحت المراقبة"[1].

يعتبر دمج الامنين الداخلي والخارجي في الخطابات والممارسات بمثابة زعزعة لاستقرار الحدود القائمة بين مؤسسات الشرطة والاستخبارات العسكرية وقوات الحدود ودوائر الهجرة. لقد اصبح من المهم الاستماع الى اصوات القضاة والمحامين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم، بوصفهم موظفين ومهنيين في المجالات المتعلقة بإدارة التهديد والقلق. اصبح هؤلاء يشكلون معالم الحقل بحكم انتاجهم للبيانات والمعلومات المتعلقة بإنتاج الحقيقة الامنية، ومن ثم اطلق عليهم انصار مدرسة باريس مهنيي انعدام الامن او ادارة القلق كما افردوا لهم مساحة معتبرة من التحقيق في برامجهم البحثية.

1- Bigo, "*Globalized* (in) *Security*", Op.Cit,21.

ب- شبكات مهنيي انعدام الامن و مصادر انتاج المعرفة/ الحقيقية الامنية:

يعتبر مهنيو انعدام الامن بالنسبة لأنصار مدرسة باريس بمثابة التمثيل العملي للحقل وينتقد علماء المدرسة إهمال الدراسات الامنية التقليدية لحقل مهنيي انعدام الامن بالرغم من وجوده منذ زمن، حيث كانت العديد من الفواعل والأجهزة والتقنيات الامنية محجوبة عن التحقيق العلمي بالرغم من انها كانت تمثل تقريبا المصدر الحصري و الاكثر موثوقية للمعرفة الحقيقية الامنية[1].

ان شبكات مهنية مثل الدرك والجمارك وشرطه الحدود الشرطة الحضرية وشرطة مكافحة الشغب والمخدرات ومكافحة التجسس والحرس الجمهوري وحرس السجون والاستخبارات والحماية المدنية والخبراء النفسيين والقضاة وتقنيات اخرى مثل الحماية عن بعد المراقبة عن مسافة وكاميرات الفيديو وتقنيات الاستشعار وأجهزة الرادار جميعها تمثل عنصرا هاما لتحديد ما سيتم اعتباره كتهديد قلق امني.

يرجع هذا الاهمال لدور مهنيي انعدام الامن حسب مدرسة باريس الى التمييز الحقلي بين الامنين الداخلي والخارجي، بمعنى اوضح التمييز بين الشرطي والعسكري في اعتقادهم يكمن سبب حجب العلاقات الموجودة بين المهنيين الى البنية الموجودة في معرفة العلوم الاجتماعية خاصة ذلك الاصرار على ان العلوم السياسية مهتمة فقط بالقضايا المحلية، وان العلاقات الدولية مستقلة بالكامل عن القضايا الداخلية.

لقد قامت التخصصات التى مالت الى تقسيم الحقل الى قسمين عالم الشرطة مقابل عالم الجيش، بتقليص قيمة جميع المؤسسات الوسيطة مثل الدرك وحرس الحدود وموظفي الجمارك

1- د. قوجيلي ، المرجع السابق، ص63.

ورجال الإطفاء وغيرهم. كتب **بيغو** في ذلك، "عندما نكسر الانفصام بين المعرفة من الداخل والخارج، تبدو الحدود بين عالم الشرطة والعالم العسكري اكثر نفاذا. وهكذا يمكننا ان نأخذ في الاعتبار جميع الوكالات الوسيطة مثل حرس الحدود وموظفي الجمارك او وكلاء الهجرة بشكل افضل الروابط الموجودة بين هؤلاء الفواعل"[1].

يعطي دمج الامنين الداخلي والخارجي لمهنيي انعدام الامن فرصة تخطي الحدود الوطنية، الامر الذي يجعل الحقيقة الامنية نتاج نظام عبر الوطنية، والطابع عبر الوطني للحقيقة الامنية واضح في الاعمال التعاونية الشرطية عبر الحدود وممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الامنية بين الفواعل والاجهزة الامنية عبر الوطنية، سواء في القطاع العام او الخاص. هذا البعد عبر الوطني للممارسة الامنية، بينما يؤسس لشراكة امنية اعتمادية بين الفواعل، يؤسس ايضا لمفهوم تكنواستراتيجي للأمن عبر اختزاله في تقنيات المراقبة عن مسافة مع شبكات الشرطية العالمية.

ان الامن ليس فقط مرجعية ذاتية، هو ايضا تقنية للحكومة، وبمعنى اخر هو القدرة على ممارسة المراقبة. لقد كان البعض يصرون على الحلول التقليدية، ويعتمدون على المعرفة المحلية والخطط الامنية الوطنية لمواجهة التهديدات والمخاطر، اين كان الاهتمام منحصرا في مراقبة الحدود وحماية السيادة حيث يتم تأطير الارهاب على سبيل المثال، كمشكلة دفاع او مشكلة للشؤون الخارجية[2]. لكن احداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية، فرضت

1-**Bigo**, "*Globalized* (*in*) *Security*", Op.Cit., 13.

2– **د. قوجيلي** ، المرجع السابق، ص66.

خطابا مختلفا وجديدا حول الامن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر، عبر استراتيجية إستباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الاشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء.

تتم المراقبة على مواضيع مختلفة من الاشخاص العاديين والمشتبه فيهم الى مراقبة الاماكن العامة، والحدود ومناطق الانتظار في المطارات والموانئ والسجون والمستشفيات...الخ، كما تتم عبر استعمال التكنولوجيات الحديثة مثل كاميرات الفيديو وأجهزة التنصت والاستشعار، ونظم تحديد الهوية وغيرها.

تستفيد تكنولوجيا المراقبة المخصصة للقطاعات الامنية من التطورات الحاصلة في ميادين اخرى كتسيير الموارد البشرية، وتنظيم وإدارة السوق الاقتصادية، وهكذا تعد بالمزيد من تقنية الامن في المستقبل، ويعتبر تطور اشكال المراقبة للشركات الخاصة شكلا فعالا من اشكال المراقبة المحكمة التي تم نقلها الى البيروقراطيات العامة، حيث تم انشاء ما سمي بتجمع المراقبة الذي استعمل لاحقا من طرف اجهزة الاستخبارات. لقد كانت تكنولوجيات حوسبة البيانات الشخصية والبرمجيات التي تسمح بتخزين وتبادل ونقل البيانات الامنية بشكل سريع، حاسمة في هذا المجال[1]. وعلى سبيل المثال قام انصار مدرسة باريس بربط هذا التطور التقني بالأشكال التقليدية للهوية من خلال تقنية ادراج الرقائق التي اصبحت مزدهرة من خلال طلبات تأشيرات الدخول، وجوازات السفر البيومترية وبطاقات التعريف والهوية في بعض المجالات المحددة.

يشكل النفوذ المتزايد لتقنيات وأساليب المراقبة تحديا معياريا للمعرفة الامنية، فهو يهدد بتحويل المجتمع الى ما يشبه السجن الكبير "**بانوبتيكون**"، شامل على حد تعبير **فوكو**. لقد امتد

1- قوجيلي ، المرجع السابق، ص67.

انتشار وتأثير تقنيات وممارسات المراقبة ليشمل اعادة النظر في العلاقة القائمة بين المراقبة وطبيعة النظام السياسي. بمعنى اخر المراقبة شكلا من اشكال الاستثنائية، خاصة عندما ترتبط بمبادئ الليبرالية، اذ يعتقد انصار المدرسة ان الليبرالية السياسية لجأت الى العديد من الممارسات غير الليبرالية التي تم شرعنتها بادعاءات المخاطر العالمية.

كانت الليبرالية دوما من الناحية التاريخية مؤشرا ضد الاستثنائية، خاصة بتأكيدها على ضرورة المساواة والعدل بين الافراد في ممارسة الحقوق والواجبات، ولكن استحالة معرفة اين يقع التهديد، ومتى وضد من؟ الى زيادة القلق حول هوية وموقع العدو، مما ادى الى تزايد الغموض تجاه الشخص الذي تتوفر فيه الخصائص المرتبطة بمرتكبي العنف: جنس معين او جنسية او فئة عمرية او دين او مهنة معينة.

يرى انصار الاستثنائية ان الليبرالية بوصفها نسقا للحقوق والحريات تتيح لمرتكبي العنف فرصا كبيرة لممارسته عبر ضمان حقوق الانسان والخصوصية الفردية، بما تحملانه من حرية التنقل والاجتماع والمعارضة اضافة الى الضمانات التشريعية مثل عدم التنصت والمتابعة والاعتقال وسرية البيانات وغيرها، بالتالي فرض الاجراءات الاستثنائية يعتبر وسيلة فعالة لحماية المجتمع الليبرالي، وهو ما يبرر استعمال طائفة عنيفة من الممارسات غير الليبرالية، بما في ذلك الاحتجاز دون محاكمة، والانتقاص من حقوق الانسان والتواطؤ في التعذيب، وتقليص الحريات المدنية، وأمننة الهجرة[1].

1 – د. **قوجيلي** ، المرجع السابق، ص68.

كتقييم عام، استطاعت مدرسة باريس والدراسات الامنية بعد الحداثية ادخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة الى حقل الدراسات الامنية، كما ساهمت بشكل حيوي في اعادة تعريف الامن، وأن المساهمة الاهم تمثلت في تصور المفهوم في اطار الممارسة الشرطية، او بمعنى اشمل، ممارسة الحوكمة، فلم يعد الامن مجرد الحماية من التهديدات، ولكن عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة المجتمعية، تنعكس في الخطابات الامنية والمنطق التكنواستراتيجي المرافق لها.

وبهذا قامت مدرسة باريس بتحويل الامن من موقع دفاع يتمثل في الحماية من التهديد الى موقع هجوم حيث يتم توقع واستباق التهديد عبر ممارسة المنطق التكنواستراتيجي على الاشخاص المشتبه فيهم والمصادر المحتملة لانعدام الامن.

2-اعادة تعريف الامن في الدراسات الامنية البنائية :

يتفق البنائيون على تصور الامن كبناء اجتماعي يعني اشياء مختلفة في سياقات مختلفة، فالأمن بحسب **ريتا توراك**، يبنى بشكل اجتماعي وتذاتاني[1]، كما تعتبر الهوية والمعايير الفرضية الاساسية للمقاربة البنائية للأمن ويتصور البنائيون الامن كالموقع وتحدي في المفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين بشكل خاص، وبين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة حول ما يعتبر تهديدا وما يعتبر امنا، وبدلا من تصور الامن في مستوى النخب السياسية، يشير

[1] -**Rita Taureck**, "*Securitization Theory and Securitization Studies*", Journal of International Relations and Development, Vol.9 (2006),55.

البنائيون الى اهمية دعم الرأي العام والجماهير في حدوث التغيير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الامنية[1].

وهكذا، تعتبر البنائية اكثر النظريات النقدية للحوار الثالث مساهمة وتأثيرا في الدراسات الامنية النقدية بزعامة **ادوارد كولوزيج**، حيث تتركز القيمة المضافة للبنائية كمنهج لفهم الامن في تحديها للمدارس الفكرية الاخرى، ولادعاءاتها الخاصة حول المعرفة.

أ- نظرية السلام الديمقراطي :

في الوقت الذي كانت تشهد فيه الدراسات الامنية النقدية ازدهارا خلال الثمانينيات ظهرت ما يسمى بنظرية السلام الديمقراطي (*Democratic Peace Theory*)، التي كانت تنمو بسرعة وتكسب المزيد من المؤيدين وفرضت نفسها كتفسير منافس وبديل للدراسات الامنية النقدية، محتفظة بمجال القضايا نفسه : مظاهر انعدام الامن والاستقرار، الحروب وإدارة النزاع، مساومة الازمة، الاستراتيجيات الوقائية وغيرها، معتمدة على المعرفة التجريبية. لقد قامت نظرية السلام الديمقراطي بإلحاق الامن الى المفهوم الاوسع للسلام، فبالرغم من الارتباط الدائم بين الديمقراطية ومصطلح السلام، إلا ان الديمقراطية -بالنسبة لأنصار السلام الديمقراطي- لم تعد مرتبطة فقط بغياب الحرب (أي السلام)، وإنما بالأمن مباشرة.

هكذا وجب على أنصار السلام الديمقراطي توسيع مفهومهم للسلام ليشمل في طياته مفهوم الامن. بمعنى، كان لابد لهم -كما اشار **كريستيان بيوكر و فراين فيليومسن**- من أمننة السلام

1- Matt McDonald, "*Constructivism*," in Paul D.Williams (ed), Security Studies, An Introduction (London & New york : Rout-ledge, 2008),61-64.

الديمقراطي، وإدخاله كبيان علمي الى عالم المعيارية لكتابة الامن[1]. لم تعد نظرية السلام الديمقراطي تشكل تحديا للدراسات الامنية النقدية فقط، ولكنها اصبحت ايضا، تقدم وعودا بإعادة النظر في البنية السائدة للحقل بتوسيعه ليشمل دراسات وبحوث السلام، والعلاقة الموجودة بين الامن والسلام، والنظرية والممارسة، وهذا ما دفع **جيمس لي راي**[2]، للمجادلة بأن اطروحة السلام الديمقراطي تعتبر احد اهم التطورات المثيرة للجدل في الدراسات الامنية.

ب- الديمقراطية والسلام :

كيف تؤثر الديمقراطية على السلام؟ او كيف تكون الديمقراطية سببا للسلام؟ يستخدم العديد من منظري السلام الديمقراطي مفهوم الديمقراطية كمتغير مستقل لتفسير المتغير التابع، أي السلام، حيث يقول **دونالد بوشالا** :"ان السلام، و ليس الديمقراطية، ما تسعى النظرية الليبرالية لتفسيره، بيد ان البعض يرى بان مسار التأثير لا يتجه دوما من الديمقراطية باتجاه السلام، فمسار التأثير المعاكس ممكن ايضا، فعلي سبيل المثال : رأى **روبرت اوين** ان السلام هو ما يعزز الديمقراطية، وليس العكس. وبهذا تصبح الديمقراطية حسب **اوين** المتغير التابع الذي نسعى لتفسيره. يعطي دعاة السلام الديمقراطي تعريفا اجرائيا لمفهوم الديمقراطية، حيث يركزون على الانتخابات التنافسية، والتصويت الموسع، والحقوق المدنية، وحرية الصحافة، وغيرها من هذه الاليات سهلة التعريف نسبيا.

[1] – **د. قوجيلي** ، المرجع السابق، ص79.

2 - James Lee Ray, « *A Lakatosian View of the Democratic Peace Research Program* » , In Colin Elma and Miriam Fendius Elman (eds) Progress inInternational Relations Theory : Appaising the Field (Cambridge,MA :MIT Press,2003),213.

بإمكان هؤلاء المنظرين عبر اعتماد هذا التعريف القياسي الاشارة الى ان الديمقراطية تمارس تأثير التقارب القيمي بين الدول الديمقراطية، حيث تؤدي الى تقارب مبدئي في توقعات وسلوكيات وتطلعات الدول الديمقراطية حول قضايا مختلفة، وتتفاوت هذه التأثيرات بشكل واضح بتفاوت القضايا، وسياق التفاعل، والظروف المبدئية المتعلقة. تمارس الديمقراطية تأثيرها الاولي على قضايا النزاع، فعلى سبيل المثال : أشار **زيف ماوز** و **بروس روسيت**، الى ان النزاعات بين الدول الديمقراطيات اقل احتمالا بالمقارنة مع النزاعات بين الدول الغنية، وسريعة التطور، وغير المتجاورة، والمتحالفة[1].

فيما اكد **راندولف سايفرسون وجوليان ايمونس** ان الدول الديمقراطية كانت اكثر احتمالا لتتحالف مع بعضها البعض مما فعلت الانواع الاخرى من الدول في معظم فترات القرن العشرين. وقد توصل **مايكل سايمون وايريك غارتزكي** الى استنتاج مماثل في ما يتعلق بتحالف الديمقراطيات مع بعضها البعض خلال الحرب الباردة. كما اكد **دايفيد سبايرو** ان العدد الصغير لأزواج الدول الديمقراطية يجعل الحرب غير محتملة بشكل احصائي[2]. فيما جادل كل من **اليكس مينز** و**نيخميا غيفا** و**ديفيد لايك** ان القوى الديمقراطية راضية ولا تريد تغيير الوضع الراهن، لأنها تمتلك حوافز قليلة للقيام بذلك. وقد صادق **ايريك غراتزكي** و**آري كاكويز** على نتائج مماثلة[3].

كما يجمع كل من **مايكل موسو** و**ويليام ديكسون** بأن النزاعات الخطيرة التي تنشأ بين الدول يحتمل ان تحل عن طريق الوساطة اذا كانت الاطراف المتنازعة دولا ديمقراطية. وبصفة عامة،

---

[1] - **Zeev Maoz and Bruce Russett**, "*Normative and Structural Causes of Democratic Peace*, 1946-1986," The American Political Science Review, Vol.87,No.3 (Sep.,1993),624.

2 - د. قوجيلي، المرجع السابق، ص 106.

[3]- **Eric Gartzke,** "*Kant We All Just Get Along ? Opportunity, Willingness, and Origins of the Democratic Peace*," American Journal of Political Science, Vol.42, No.1 (1998), 1-27.

ينتظم تأثير الديمقراطية على السلام من حيث انه يوفر قاعدة، لما يجب ان يكون عليه شكل السلوك المتوقع، مع إدراك الوسائل المتوافقة لتحصيل المصالح المشتركة، وتوفير آليات سلمية لفض النزاعات البينية.

ج-نقد وتقييم أطروحة السلام الديمقراطي :

تلقت نظرية السلام الديمقراطي العديد من الانتقادات في كل من جوانبها النظرية والتجريبية، فقد كرس العديد من المنظرين مجموعة كبيرة من الحقائق المضادة لتفنيد الفرضية الأساسية للنظرية. فمثلا : وجه **هنري فاربر وجوان غوا** نقدا لاذعا للنظرية مفاده ان السلام بين الديمقراطيات اثناء حقبة الحرب الباردة كان نتيجة المصالح المشتركة لهذه الدول في معارضة الشيوعية، وليس للديمقراطية[1]. كما جادل **ادوارد مانسفيلد وجاك سنايدر** ان الدول التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي تخوض الحرب بشكل غير متكافئ، وقد بين كل من **مانسفيلد** و**جون بيفهاوس ان** التجارة هي سبب السلام وليس الديمقراطية[2].

كما تحدث **باربارا فارتهام** عن فرضية ان القادة الديمقراطيين ينظرون للقادة الاوتوقراطيين بوصفهم أعداء وتهديدات محتملة، حيث تشكك حادثة **ميونخ** في فكرة أن الديمقراطيات حتما تطابق فرضية العداوة للدول غير الديمقراطية. وقد توقع **روزفيلت** ان جميع اطراف النزاع، ومن ضمنهم **هتلر**، يتبنون المعايير الديمقراطية لحل النزاع في مفاوضاتهم، وهو ما يبين ان ليس كل القادة الديمقراطيين يفترضون بان الدول غير الديمقراطية تخرق هذه المعايير.

---

[1] -**Henry S.Farber and Joane Gowa**, "*Polities and Peace*," International Security, Vol.20.No.2 (Fall 1995), pp.123-146.

[2] - **Edward Mansfield** and **Jack Snyder,** "*Democratization and War*," Foreign Affairs, Vol.74, No.3 (May/June 1995),79-97.

وقد اشار بعض الباحثين على الصعيد العملي الى امثلة توضح اعتماد بعض الدول الديمقراطية على سياسة شفير الهاوية في ادارة ازماتها، حيث اشار **كريستوفر لاين** الى ازمة فاشودة الفصل 1898 بين فرنسا وبريطانيا، وازمة روهر 1923، وثلاثة حروب هندية باكستانية، كحالات حاربت فيها ازواج الدول الديمقراطية بعضها البعض[1].

لقد بينت نظرية السلام الديمقراطي، بالرغم من هذه الانتقادات، انها برنامج بحث واعد في حقل الدراسات الامنية، فقد تجاوز تأثير الديمقراطية قضايا الامن والسلام ليصل الى مجموعة واسعة من القضايا التي تمثل اجندة الحقل مثل : **النزاع** (ماوز روسيت 1993)، **والتحالف** (سايفرسون وايمونس 1991، سيمون وغارتزكي 1996) و**استقرار الوضع الراهن** (مينز وغيفا 1993، غراتزسكي وكاسويتز 1998)، **والوساطة** (ديكسون 1993، وموسو 1998)، **والتعاون** (بولاشك 1997، بليس وروسيت 1998)، **والتوافق المؤسسي** (كامبل ومورغان 1991)، **والرأي العام** (أوين 1994)، وغيرها.

وأن مستقبل نظرية السلام الديمقراطي، كبرنامج بحث ضمن حقل الدراسات الامنية، يتوقف على مدى توفيقه في توليف الطروحات المستمدة من هذا الحقل بتلك المستمدة من برنامج بحوث السلام، وبناء علاقة تكاملية بين ظواهر الامن والسلام بوصفهما، كما يقول **جون بيورتون**، مواضيع متكاملة بدلا من كونها متنافسة[2].

---

1 – د. قوجيلي ، المرجع السابق، ص114.

[2] - **John W. Burton**, "*Global Conflict : The Domestic Sources of International Crisis* (Brighton : Wheatsheaf Books,1984),178.

خلاصة الفصل الأول :

رأينا من خلال هذا الفصل كيف ان ظهور النظرية النقدية للحوار الثالث في العلاقات الدولية، أدى إلى نشأة الدراسات الأمنية النقدية كحل بديل للدراسات اللإستراتيجية، حيث توسعت قطاعات اللأمن، من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، وتعميق فواعله انطلاقا من الدولة (الأمن القومي) وصولا إلى الجماعات (الأمن المجتمعي) والأفراد (الأمن الفردي أو الإنساني). وكيف قامت الدراسات الأمنية بإعادة تعريف الأمن انطلاقا من اعتباره كحماية من التهديدات الوجودية بمقاربة واقعية وصولا إلى تعريفه : كفعل كلام–خطاب (مدرسة كوبنهاغن) وسياسة انعتاق (مدرسة ابريستويث) وتقنية للحوكمة (مدرسة باريس). وقد ارتبطت هذه المتغيرات الثلاثة في مفهوم الأمن بمرحلتين مترابطتين، الأولى تمثلت في استحداث مقاربات جديدة متخصصة في حقل الدراسات الأمنية، أما الثانية فهي قيام هذه المقاربات بإعادة تعريف مصطلح الأمن ومرجعياته عبر توضيح وابتكار منظورات جديدة في تصور الأمن والظواهر المتعلقة به. وقد ساعدت المنهجية النقدية على إعادة تعريف الأمن باعتباره ظرف أو حالة شعورية وتصوره بدلا من ذلك كممارسة سلوكية أو خطابية، كما أدت أيضا إلى إعادة اعتبار الفواعل المنسية أو المهملة أو المخفية كالأفراد والفقراء والنساء والأقليات، كما حولت التركيز من قضايا السياسة العليا (الحرب وشؤون الأمن القومي) إلى قضايا السياسة الدنيا (الاقتصاد والرفاهية) وزادت من أهمية القضايا الإنسانية والأخلاقية والأبعاد المعيارية للمعرفة. كما أن تراجع الدراسات التقليدية الأمنية لا يعني زوالها لأن الكتابات النيواقعية حول الشؤون الأمنية لا تزال مؤثرة، كما أن حقيقة الفوضى الدولية تبقي الدولة في صدارة الأجندة البحثية لحقل الدراسات

الأمنية. وإذا كان أساس التمييز بين الدراسات الأمنية التقليدية والنقدية يكمن في الجوانب الإبستمولوجية، فإن نظرية السلام الديمقراطي تشكل مشروعا منافسا وبديلا للدراسات الأمنية النقدية.

الفصل الثاني :

ثنائية بناء أمن–سلم في افريقيا:

الاستراتيجية الجزائرية

الى المقاربة الجزائرية للأمن محاولين اسقاط المعايير والمناهج الأساسية التي استعملها منظروا الدراسات الأمنية في تطور الحقل الأمني، ومع التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب اصبحت محط أنظار العالم. حيث شملت إستراتيجيات مكافحة الإرهاب في الجزائر وفي إقليمها الحيوي الإفريقي، مقاربة أمنية شاملة ومدروسة تراعي السيادة والقانون معا من خلال مؤشرات وأبعاد سياسية وأمنية وإنسانية وقانونية والاجتماعية، فكانت الانطلاقة من الفهم العميق لجذور الظاهرة الإرهابية، ومن ثم اعتماد الآليات والوسائل التي تتماشى مع استراتيجية بناء الأمن والسلم في الداخل والإقليم الحيوي، فكان التحرك في كل المجالات المؤثرة مباشرة في موضوع الإرهاب وماهيته، وهذا دون المساس بالثوابت السيادية. فما هي هذه الأبعاد والمؤشرات؟

المبحث الاول : الاستراتيجية الأمنية الجزائرية داخليا وخارجيا

المطلب الاول : الاستراتيجية الامنية اتجاه افريقيا

تمتد جهود الجزائر في الدفع الى تحرير عديد الدول وخاصة الافريقية منها الى نهاية خمسينيات القرن الماضي، حيث ما فتئت الحكومة الجزائرية المؤقتة في التحرك في كل الاتجاهات من اجل تجنيد الرأي العالمي لقضايا افريقيا العادلة وحق شعوبها في الاستقلال والتحرر من نير الاستعمار الغاشم، حيث فضحت وحشيته، معتبرة في ذلك ان ثورة الجزائر هي ثورة افريقية بامتياز، كما جاء على لسان جبهة التحرير الوطني بأن: "كفاح الجزائر هو كفاح

إفريقيا وانتصارها هو انتصار إفريقيا جمعاء، وأن معركة الجزائر في سبيل تحرير إفريقيا لتفرض على كل الافارقة واجبات كبرى في تعزيز كفاحها ومساندتها لهذه الثورة المجيدة"[1].

وكان هدف جبهة التحرير الوطني الجزائرية هو تفعيل الدور الافريقي ضمن حركة التضامن اللآفروآسياوي من أجل دعم الثورة الجزائرية لجر الدول الافريقية لتثور على النظم الاستعمارية.

قد لعب كفاح الجزائر دورا هاما في تحرير القارة الافريقية، حيث ان حركة التحرر الإفريقي لم تأخذ شكلها العملي إلا بالمشاركة الإيجابية في ثورة الجزائر وبالعمل على إشعال نار الثورة ضد الاستعمار البرتغالي في أنغولا وموزنبيق وضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية وغيرها.

كل ذلك أدى إلى فشل المشاريع الاستعمارية، وبالتالي انتشار حركات التحرر في إفريقيا، وبفعل هذا التضامن الثوري الإفريقي الجزائري، أجبرت فرنسا على الاعتراف باستقلال عدد كبير من الدول الإفريقية حتى تتمكن من محاصرة وخنق الثورة الجزائرية، وإلى سنة 1962 كان قد وقع رئيس وزراء فرنسا على استقلال اثنى عشر دولة إفريقية، وقبيل انتصار الثورة الجزائرية كادت تكون المستعمرات الفرنسية قد استقلت نهائيا[2].

اذا كانت القضية الجزائرية هي العامل الأساسي الذي حال دون توحد الأقطاب الإفريقية فإنه بعد مفاوضات إيفيان واستقلال الجزائر، أصبحت أحد العوامل المشجعة للوحدة والتضامن الإفريقي، لأنها بعد الاستقلال مباشرة وجدت أمنها مهددا بسبب المطالبات الترابية لجيرانها، والتي

---

1 – **أحمد بن فليس**، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1962-1954، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)، ص 130.

2 – **عبد القادر رزيق المخادمي**، منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل، (الجزائر: موقع للنشر،2000)، ص78.

تعود إلى ما قبل الاستقلال، ولذلك أصبحت تحبذ قيام إطار للتعاون بين الدول الإفريقية لتجاوز هذه التحديات، وهذا ما شجع بعض الدول لبذل الجهد لتحقيق التقارب بين الأقطاب الإفريقية كغينيا ومالي في تلك الفترة.

وفي هذا السياق صرح الرئيس الغيني **أحمد سيكورتوري** قائلا: " ليست هناك إفريقيتان، إفريقيا الدار البيضاء وأفريقيا منروفيا، بل هناك إفريقيا واحدة ووحيدة تحررت منذ عهد قريب بشكل جزئي من السيطرة الاستعمارية ".

بعد هذا التصريح بدأت معالم التقارب ترتسم بين مجموعة الدار البيضاء ومنروفيا عبر لقاءات عديدة مهدت لقمة أديس بابا في شهر ماي 1963، وتم فيها تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في الخامس والعشرين من نفس الشهر على قاعدة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار والتمسك بالتسوية السلمية لفض النزاعات فيما بين الدول الإفريقية رغم تحفظ المغرب والصومال عليها باعتبار أن حدودها التاريخية هي الحدود الفعلية[1].

بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر واجهت النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر بسبب توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، ومن ثم أعلنت الجزائر عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة بتسوية هذا النزاع حيث طلب وزير خارجيتها من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963، بعقد دورة عاجلة لمجلس وزراء المنظمة للبث في موضوع النزاع، واستطاعت المنظمة من خلال وساطة إمبراطور اثيوبيا **هالي سيلاسي** أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية

1 –**رابح عمورة**، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويقها، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الجزائر، (2000–2001)، بدون نشر، ص 54.

لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكلت المنظمة لجنة خاصة ببماكو لمتابعة النزاع وفي 15 يناير 1969، انتهى النزاع بتوقيع اتفاقية أيقران بين الرئيس الجزائري **هواري بومدين** والعاهل المغربي **الحسن الثاني**، وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972 أعلن الملك الحسن الثاني عن توصل الدولتين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما[1].

مع اتساع حركة التحرر في إفريقيا شيئا فشيئا، كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار من القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن اللإفريقي[2].

فبالنسبة لدعم حركات التحرر كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانته الجزائر طوال سنوات الكفاح ضد المستعمر ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في إفريقيا وغيرها قويا جدا، كما عملت الجزائر بقوة على توحيد القارة الإفريقية ودعم التضامن بين شعوبها وتوج ذلك بقيام منظمة الوحدة الإفريقية على قاعدة عدم المساس بالحدود التي ورثتها الدول الإفريقية خوفا من الحروب والاضطرابات التي يمكن أن تدخل فيها إفريقيا في حالة محاولة تعديل الحدود وكانت هذه المنظمة من أهم الإنجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد

1 – عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي المعاصر، (القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، (2003)، ص63.

2 -**Ait Chaal Amine**, *l'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrariée*, Revue internationale et stratégie (2002), p61-72.

الشعوب الإفريقية على حد تعبير محمد سحنون، الذي تولى منصب الأمين لهذه المنظمة من 1964 الى 1973 ، وقد أقر ان الجزائر لعبت دورا مهما في ذلك[1].

عملت الجزائر على التدخل كوسيط للحيلولة دون تفجر النزاعات الحدودية سواء في اطار ثنائي او جماعي ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وهذا ما جاء على لسان الرئيس هواري بومدين:"إن المنطقة الممتد من القاهرة حتى السينغال تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[2].

وقد تدخلت الجزائر لتسوية النزاع الحدودي بين المالي وبوركينافاسو، كما بذلت جهودا لتطويق النزاع بين السينغال وموريتانيا، كما عملت على اخماد النزاع الحدودي التشادي الليبي وتمكنت من تطويق الازمة وانسحاب القوات الاجنبية من التشاد وإعلان تمهيد بداية المصالحة، وعن ذلك جاء بيان وزارة الخارجية معبرا بهذا الصدد: "ان الحكومة الجزائرية تلفت العناية بارتياح لهذا الاعلان الذي يشكل بداية رد على المتطلبات الثابتة لإفريقيا وإنها تتابع باهتمام كافة التطورات، لكن حدث ما لم تكن ترغب فيه الجزائر حيث استأنفت المعارك سنة 1986 وتدخلت قوات اجنبية وهو ما يعتبر معاكسا للجهود الافريقية"[3].

---

1 – محمد سحنون، تجسيد لفن الدبلوماسية الهادئة (1–2)"اخبار سويسرا في عالم اليوم".
http://www.swissinfo.Ch/ara/index.html?cid-337492

2 – محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص136.

3– تصريح وزارة الخارجية، "المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية"، 1986، ص134.

كما تدخلت الجزائر في مسألة النزاع الداخلي النيجيري ونددت بمحاولة الاعتراف بدولة بيافرا (اقليم نيجيري) ،ودعت للحفاظ على الأراضي النيجيرية وعملت كوسيط بين الحكومة والمتمردين من خلال لجنة الوساطة والتحكيم التي اجهضت من طرف القوات البريطانية والأمريكية.

اما وساطة الجزائر لوقف الحرب الليبية المصرية فقد نجحت واستطاع الرئيس بومدين اقناع مصر بوقف تقدم القوات المصرية اتجاه ليبيا[1].

وقد كان واضحا دعم الجزائر لحركات التحرر في افريقيا من خلال علاقاتها الثنائية والجماعية حيث أنشئت جهازا خاصا مكلفا بالعلاقات الخارجية مع الحركات التحريرية سنة 1964، ولجنة التسعة لتحرير القارة الافريقية ودعمت حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار سواء ما تعلق بالمستعمرات البرتغالية او الاسبانية او الفرنسية، كما لعبت دورا هاما في مناهضة النظام العنصري في جنوب افريقيا ونددت بممارسات نظام الميز العنصري في بريتوريا ومحاولته زعزعة المنطقة في كل من بوتسوانا، زامبيا، وزيمبابوي.

أما في الاطار الجماعي ضمن حركة عدم الانحياز وغيرها، فإن الجزائر ناضلت طويلا ضد الإمبريالية، وكانت بدايتها بمؤتمر مجموعة (77) الذي انعقد في الجزائر، والذي وضع ميثاقا عرف بميثاق الجزائر، هذا الأخير هيأ المناخ لعدد كبير من اللقاءات والمؤتمرات مثل مؤتمر القمة لدول الأوبك، لتأتي المحطة الثانية في هذا المسار وهي القمة الرابعة لعدم الانحياز في الجزائر سنة 1973، وفيها دعت الجزائر بقوة إلى ضرورة قيام نظام الاقتصادي دولي متوازن، بحيث يتم

1 – **محمد بوعشة**، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية – الايريتيرية، (بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص48 .

من خلاله القضاء على علاقة استغلال الموارد الأولية للشعوب الفقيرة وخاصة في القارة الافريقية، وطالبت الأمم المتحدة بضرورة عقد دورة طارئة للبث في قضايا الموارد الأولية والعلاقات الاقتصادية[1]، وكان لها ذلك في سنة 1974.

المطلب الثاني : جهود الجزائر في بناء المنظمات الحكومية الافريقية

بعد غياب للدور الجزائري لما يقارب العشرية بسبب دوامة العنف والإرهاب الذي اصابها، تعود الجزائر في نهاية التسعينات مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الى الساحة الافريقية وبقوة اثناء ترأسها لمنظمة الوحدة الافريقية، وبعد الموافقة على عقد قمة استثنائية بسرت الليبية ما بين 6 و 9 سبتمبر 1999 لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حاولت الجزائر تعظيم المكاسب التي حققتها في القمة السابقة، ولذلك دعت بقوة للطرح الليبي، وشاركت بفعالية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بما يواكب التطورات الحاصلة.

وترأس الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية للقمة مناصفة، وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الاتفاق عليه في القمة السابقة، تميزت أشغالها باتفاق الجميع على ضرورة مواكبة التطورات الجديدة بما يتماشى والتحديات التي تواجهها القارة الإفريقية[2]، وتوجت القمة بإعلان سيرت الذي تضمن:

- ✓ تأسيس الإتحاد الإفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق المنظمة وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

---

1 – **رزيق المخادمي**، المرجع السابق، ص57.

2 – **رزيق المخادمي**، المرجع السابق، ص129.

- ✓ الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الإفريقية .
- ✓ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوحا، وهي البنك الإفريقي المركزي والإتحاد النقدي الإفريقي ومحكمة العدل الإفريقية وبرلمان عموم إفريقيا.
- ✓ تقوية وتعزيز المجموعة الاقتصادية الإقليمية وتجسيد الإتحاد الافريقي المرتقب.

أما في ما يخص مبادرة النيباد "مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا"، والتي روج لها الراحل **نيلسون موانديلا،** وهي رؤية وإطار استراتيجي لتحديث افريقيا بناءا على تفويض من منظمة الوحدة الافريقية وعرفت باسم الالفية الجديدة لإنعاش افريقيا وتبناها كل من: رئيس جنوب إفريقيا **تامون بيكي** والرئيس النيجيري **اولي سيجيون اوباسانجو** والرئيس الجزائري عبد **العزيز بوتفليقة،** وتهدف الى تخفيف عبئ الديون على الدول الافريقية وزيادة المساعدات الانمائية الخارجية وتشجيع التجارة والاستثمار وتعبئة الموارد المحلية وتشجيع تدفق رؤوس الاموال الخاصة وإدخال المنتجات للسوق الافريقية ومضاعفة الامن الغذائي وتحسين المعارف والصحة ومحاربة الامراض الفتاكة.

برز وبوضوح دور الجزائر في تشكيل مجلس السلم والأمن الافريقي الذي تم بموجب المادة 02/05 من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، كجهاز دائم لصنع القرارات بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، حيث يمثل هذا المجلس داخل الاتحاد الافريقي، ترتيبا من ترتيبات الامن الجماعي والإنذار المسبق، لتسهيل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لأوضاع النزاعات

والأزمات في افريقيا، وتدعمه مفوضية للاتحاد وهيئة للحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر وقوة افريقية جاهزة وصندوق خاص[1].

سجلت افريقيا بفضل مساعي الجزائر في اطار مبادرة النيباد خطوات هامة في مجال السلم والأمن وتعزيز دولة القانون والديمقراطية، وفي هذا المجال حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال الوقاية من النزاعات او تسويتها وذلك بفضل مصداقيتها وتجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل الدبلوماسي مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تنخر هيكل القارة وتمضي بذلك الجزائر عبر مشوارها الافريقي في استحداث استراتيجيات واليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة ومخاطرها الامنية الجديدة.

استطاعت الجزائر أن تجعل من القارة الإفريقية من خلال النيباد شريكا مهما ومستقطبا للتنمية ومساهما في الاقتصاد العالمي بمشاركتها باستمرار قي قمم المجموعة الصناعية الكبرى (G8)، لطرح انشغالاتها. كما تعتبر الجزائر عضوا أساسيا في أجهزة النيباد ومنها الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء والتي تسمح بتقييم مختلف التجارب والاستفادة منها لتطوير الأداء السياسي والاقتصاد والإداري وترشيد الحكم والتعاون. حيث استعرضت آلية التقييم، تقرير الجزائر في فيفري 2009 وفق المعايير الأربعة (الديمقراطية، الحكم الراشد، الإدارة الاقتصادية وحوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية)[2].

1 – **جمال عبد الناصر مانع**، التنظيم الدولي، (عنابة : دار العلوم و النشر و التوزيع، 2006)، ص 317.

2 –"دور الجزائر في النيباد"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2012/07/04

كما برز دور الجزائر دفاعا عن النيباد من خلال مداخلات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في قمة فرنسا–إفريقيا بمدينة نيس شهر ماي 2011، حين دعا الى شراكة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية.

وخلال قمة أوربا–إفريقيا المنعقدة في نوفمبر 2009، طرح الرئيس بوتفليقة تصورات الجزائر ومن ورائها إفريقيا، التأسيس الى شراكة بين أوربا وإفريقيا في المسائل المتعلقة بالتنمية الحقيقية والسلم والأمن.

المبحث الثاني : الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب

إن استفحال ظاهرة الإرهاب في الجزائر مطلع التسعينيات، وهو ما اصطلح عليه بـ"العشرية السوداء" وتزايد النشاطات الإجرامية، ومواكبة لبروز أزمة سياسية وتهديدات أمنية على كامل الإقليم الجغرافي وباقي الجوار الإستراتيجي، كادت تعصف بكيان الدولة الجزائرية ومهددة لباقي دول الجوار، دفع بالجزائر إلى طرح مبادرات دبلوماسية على مختلف الدول الإفريقية مست عدة مجالات، من أجل التوصل إلى حلول جماعية للتهديدات الأمنية المشتركة.

المطلب الأول : الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب في افريقيا

من أهم القضايا التي تتقدم أولويات الجهود الجزائرية هي قضية **الإرهاب الدولي**، فهي تدعو إلى ضرورة وعي المجتمع الدولي بخطورة ظاهرة الإرهاب وارتباطاته مع الجماعات الإجرامية وإلى تعاون دولي لمواجهته، وذلك في شكل مبادرات على المستوى الجماعي في إطار الدبلوماسية العالمية وكذلك على المستوى الثنائي، ومن الأمثلة على ذلك نذكر:

– على المستوى المتعدد الأطراف وفي إطار الأمم المتحدة، دعا رئيس الجمهورية الجزائري السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، رؤساء الدول والحكومات أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لقمة الأمم المتحدة لعام 2014، إلى إعداد إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، من خلال تعزيز مواجه شاملة ومنسقة على هذه الظاهرة التي تهدد مستقبل الدول والإنسانية، مخاطبا الحضور: "المجموعة الدولية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى أن تتصدى لآفة الإرهاب عبر استراتيجية مكافحة شاملة، متضامنة وفعالة مؤكدا أن الأمم المتحدة تبقى الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى باستعمال المواتية من الوسائل القانونية، متابعة مقترفيها ومن يقف وراءها وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجيستي وقنوات الدعاية المرافقة لها والممجدة لها"[1].

وفي 11 سبتمبر 2011، ألقى **مراد مدلسي وزير** الخارجية الجزائري، مداخلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تطرق فيها إلى مواقف الجزائر من قضايا الساعة، وأكّد على أهمية وضرورة تبني الاتفاقية العامة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التي من شأنها أن تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى المساس بالكفاح المشروع للشعوب، من أجل استرجاع حريتها، أو التقليل من قيمة مجموعة دينية معينة.

وعلى المستوى الجهوي في إطار الإتحاد الإفريقي اقترحت الجزائر برنامجا من أجل مكافحة الإرهاب تمت المصادقة عليه سنة 2011 وتأسس رسميا المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في أكتوبر 2015، ومقره بالجزائر العاصمة.

---

1 –**علي بوشرية**، "التعاون الدولي ضدّ الإرهاب"، مجلة الجيش، العدد 451، أكتوبر 2011، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية)، ص11.

كما ساهمت الجزائر في اعتماد الإتحاد الإفريقي للقرار رقم341 في دورته العادية ال 21 المنعقدة في جويلية والذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية .

وعند انعقاد القمة 11 لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مارس 2011 بالسنغال، أكدت الجزائر على أن الإرهاب ظاهرة دولية لا يوجد دولة بمنأى عنها حيث توجه رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة** بكلمته التالي قال فيها: "هناك اليوم إقرار واسع بأن الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا يحدق بالسلم والأمن الدوليين، فالأحداث التي شهدتها مناطق عديدة من العالم تؤكد الطابع العابر للأوطان لهذه الآفة بل وتثبت طابعها الإجرامي[1]". وبهذا جدّد النداء إلى تحقيق تعاون دولي فعّال يجمع كافة الدول في محاربة الإرهاب، ويشمل إبرام اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي، وأكد على أن الجزائر تدعو إلى رفض صريح لإلصاق الإرهاب بفضاء حضاري أو جغرافي أو ديني معين، فهي تعتبر الإرهاب ظاهرة دولية يجب أن تحلل بشموليتها، وتلح كذلك على مطلب التمييز الكامل بين الإرهاب ومكافحة الشعوب للاحتلال الأجنبي.

أما خلال الجمعية 21 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في الفترة من 12 مارس إلى 02 أفريل 2012، بالعاصمة التايلاندية بانكوك، كان من بين المواضيع التي ناقشتها هذه الدورة موضوع التعاون والمسؤولية المشتركة في الحملة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة، وبصورة خاصة تجارة المخدرات والمتاجرة غير الشرعية بالسلاح والاتجار بالبشر والإرهاب العابر للحدود،

1– محمد غشة، "الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، منظّمة الأمم المتحدة الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية"، مجلة الجيش، العدد 655، أكتوبر 2018، (الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية)، ص63.

(*) "وفد من غرفتي البرلمان يشارك في الجمعية ال 166 للإتحاد البرلماني"، وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2012.03.15.

وقد شاركت الجزائر بوفد من غرفتي البرلمان وتمكنت من إدراج بند يتعلق بضرورة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن*.

وفي اجتماع وزراء الداخلية العرب المنعقد في جانفي 2011 بتونس، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية **نور الدين يزيد زرهوني**، خلال مشاركته على جهود الدولة الجزائرية من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب داخليا ، وتحدث عن إستراتيجية التعاون في مواجهة التحدي الإرهابي قائلا: "إن مواجهة هذا التحدي القائم يفرض علينا تضافرا للجهود وتنسيقا محكما بين دولنا لا سيما في المجال العملياتي، من خلال إقامة تعاون حقيقي وملموس بين مصالحنا الأمنية في كل ما يتعلق برصد تحركات الجماعات الإرهابية، ومسالكها وأساليب نشاطها ومخططاتها ومصادر تمويلها ودعمها اللوجيستي، إلى جانب تبادل المعلومات في حينها بخصوص الحركة عبر الحدود للأشخاص المشبوهين[1]".

وقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية عبر جهودها المبذولة في إطار الجامعة العربية في إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 2017، وكذا خلال مشاركتها في أشغال الدورة 33 لمجلس وزراء الداخلية العرب، بتونس يومي 29 و22 مارس 2012، والتي خصصت لمناقشة المواضيع ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، جددت الجزائر دعوتها إلى تنظيم قمة

1- علي بوشربة، المرجع السابق، ص11 .

2- محمد غشة، "الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، منظّمة الأمم المتحدة، الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية"، ،المرجع السابق، ص41.

دولية حول ظاهرة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة وإلى ضرورة تعزيز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باتفاقيات دولية[2].

كما أشارت إلى ضرورة التعاون في ميدان محاربة تمويل الإرهاب ودعمه بالتشريعات بهدف وضع حد لها، وإلى إقامة تعاون في ميدان الإنترنيت التي أصبحت تمثل وسيلة رئيسية تستعمل من طرف المنظمات الإرهابية، والأمر يتعلق بالتخلص من المواقع التي تستخدم كفضاء ترويجي لبعض طرق تدريب الفرق الإرهابية، وكيفية استخدام الأسلحة والمتفجرات ووسيلة لتلقي الأوامر والتعليمات.

-على المستوى الثنائي: تبذل الجزائر جهودا دبلوماسية من أجل إرساء شراكة متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب، من خلال تطوير تبادل المعلومات والتجارب والاستخبارات والمساعدة التقنية في تكوين أفراد مختصين، وإدخال وسائل عملياتية وتجهيزات خاصة[1].

1- الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي:

إن الوضع الأمني في إفريقيا أصبح يتميز بالمتنامي المستمر للأعمال الإرهابية منذ إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي كانت تنشط بالجزائر عن تأسيسها للقاعدة في المغرب الإسلامي سنة 2011 وما دفع بالجزائر للتحرك والمبادرة للتعاون مع دول الساحل من أجل

1-الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل : "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، (مجلة الجيش، العدد 492، أكتوبر 2012 الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية)، ص17.

مكافحة الإرهاب في المنطقة، بحكم التهديد الأمني المشترك الذي تشكله الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة. حيث أن حدود الجنوب الجزائري التي تتقاسمها مع هذه الدول والممتدة على حوالي 5111 كم إضافة إلى طولها، فإنها لا تخضع للرقابة الضرورية لصعوبة جغرافيتها وقساوة الظروف المناخية فيها، وأيضا لهشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية لدول الساحل ونقص التجهيزات والإمكانيات اللازمة لمراقبة حدودها.

وتتقاسم الجزائر الحدود مع أكثر من دولة واحدة من دول الساحل الإفريقي، ما يجعلها عرضة لأي اختراق أمني أكثر من غيرها من الدول، حيث تقدر حدودها مع دول الساحل كما يلي: (مع موريتانيا 591 كم، مع مالي 2129 كم، مع النيجر 749 كم، مع ليبيا 711كم).

وبحكم الموقع الجغرافي للجزائر هي معنية بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، التي تؤثر مباشرة على حدودها الجنوبية، وهذه الأخيرة تتفاعل خاصة مع شمال مالي والنيجر نتيجة التي تشهد توترات دائمة نتيجة لمشكل "الطوارق" الذي يخلف وراءه هجرة كثيفة من اللاجئين رغم محاولات الجزائر الوساطة والحل السلمي في مالي[1].

وتمثل المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية المنطلق الاساسي للمبادرات التي طرحتها على دول الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب، في إطار الاجتماعات واللقاءات الوزارية التي انعقدت في مارس 2012، وأهمها الندوة الوزارية التنسيقية الأولى لدول المنطقة والتي اظهرت إرادة هذه الدول في التعاون، حيث بادرت الجزائر إلى تنظيمها واحتضان أشغالها*، وشارك فيها

[1] -DRIS Charif , " *L'Algérie et le Sahel : de la fin de l'isolement à la L'Algérie face aux crises*" , (Maghreb- Machrek, régionalisation contraignante, N° 200, été 2009, Paris : Choiseul- édition) , P 57.

(*)-"وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني والتنمية "، وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

وزراء الخارجية وممثلي كل من الجزائر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، ليبيا، النيجر والتشاد، لبحث الوضع الأمني في المنطقة ولتنسيق الجهود من أجل التصدي للتهديد الإرهابي المرتبط بالجريمة المنظمة.

وتركز هذه المبادرات على ضرورة التعاون الإقليمي والثنائي، الذي يشكل من منظور المقاربة الجزائرية السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب العابر للحدود وللتغلب على جميع الظواهر الأمنية المرتبطة به، وذلك انطلاقا من أنه لا يمكن لأي دولة على حدى تحقيق ذلك وبالتالي لابد من تنسيق السياسات الأمنية والعمل بشكل جماعي.

وتتضح مساعي الجزائر بهذا الشأن في تفعيل التعاون بكل أشكاله ضد الإرهاب في الساحل وفي إقليمها الحيوي عموما. فالمكافحة الفعالة للإرهاب تنبع من مقاربة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهة هذه الظاهرة على الصعيد الوطني والإفريقي وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، وهو ما توضح خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي المنعقدة في29 مارس 2012، أين أشار وزير الخارجية الجزائري **مراد مدلسي** قائلا: "ينبغي لنا أن نتحرك بكل حزم بتدابير ملموسة من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والدولي، التي يجب تحسينها وتكييفها إن اقتضى الأمر"[1].

وفي إطار اجتماع لجنة الأركان المشتركة في 12 أفريل 2012 بباماكو، جدّدت الجزائر موقفها فيما يتعلق بضرورة العمل المشترك، منبهة إلى أن مكافحة الإرهاب لا تتحقق بعمل كل

1- وكالة الأنباء الجزائرية، "وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني و التنمية "، المرجع السابق.

دولة على حدى، وهو الطرح الذي صرح به الفريق **أحمد قايد صالح** رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري في كلمة ألقاها أثناء الاجتماع: "إن البلدان الأربعة التي تشكل لجنة الأركان العملياتية المشتركة ليس من مصلحتها العمل بشكل منفرد، ذلك لكون استقرار منطقتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعاون جهوي لمجابهة المخاطر أيا كان مصدرها"[1].

كما دعت الجزائر إلى ضرورة وضع استراتيجية مشتركة بين كافة دول المنطقة، لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني في القارة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للحد من انعكاسات تسرّب أعداد هائلة من الأسلحة المتطورة، والتي وقعت بين أيدي تجار السلاح غير الشرعيين والجماعات الإرهابية، إضافة إلى الانفلات الأمني الذي يهدد حدودها المشتركة مع ليبيا، وقد صرّح رئيس أركان الجيش الجزائري قائلا: "الوقت الراهّن يستدعي أكثر من الماضي التعاون والمساعدة المتبادلة والعمل المنسق لمكافحة الإرهاب، وتحجيم كافة عوامل التخريب وعدم الاستقرار، حتّى نتفادى عواقبها الوخيمة على بلداننا، وأن ذلك لن يكون ممكنا إلا بالوعي الجماعي لمصيرنا المشترك ومصلحتنا الجهوية التي بفضلها نضع أسس استقرار دائم ونّحد من بذور النزاعات التي تتربّص بمنطقتنا"[2].

وتعالج الجزائر موضوع الإرهاب وفق مقاربة أمنية إستراتيجية في شكل كلي لا يتجزأ ولا ينفصل عن المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وذلك باعتبار أن الإرهاب ظاهرة

---

1 –"مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل الإفريقي : الجهود التي تبذلها الجزائر"، (مجلة الجيش، العدد 421، جانفي 2012، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية)، ص11.

2 عاطف قدادرة، " أحمد قايد صالح يدعو دول الساحل للالتزام بمحاربة الإرهاب على أراضيها ويدعو الى التعاون ورفض الجزائر لأي تدخل أجنبي"، (الجزائر : جريدة الخبر في 2012.09.14).

مركبة ترتبط بظواهر أخرى، وهنا تنطلق المقاربة الجزائرية من النظر إلى الأمن بأبعاده المتعددة ولا تحصره في الجانب الأمني فقط، وهذا ما جاء في تصريح الوزير المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية السيد **عبد القادر مساهل** قوله: "يجب التطرق إلى مسألة الأمن حاليا من منظور شامل نظرا للعلاقات الوطيدة بين الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للأمن"*.

ودعت الجزائر أيضا دول الساحل إلى ضرورة العمل على المستوى التعددي من أجل مكافحة الإرهاب ما يعكس النظرة الكلية والشاملة للجزائر إلى هذه الظاهرة وصرح بهذا الخصوص وزير الخارجية الجزائري خلال الندوة التنسيقية لدول الساحل المنعقدة في مارس 2012 بالجزائر قائلا: "إن الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان، وبأن المجموعة الدولية مدعوة لمكافحة هذه الآفة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن"[1].

كما تنطلق الجزائر في مقاربتها من مبادئ حسن الجوار، حيث تبادر من أجل تطبيق هذا المبدأ مع كل جيرانها الأفارقة، مؤكدة دائما على عدم التدخل في شؤونها الداخلية في إطار التعاون لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وبهذا الخصوص، دعى وزير الخارجية الجزائرية ضرورة العمل المشترك وفق قواعد حسن الجوار فوصف ندوة 22 مارس 2012، التنسيقية لوزراء الخارجية الأفارقة، بأنها: " تشكل ضمانا لانخراط كل الدول المعنية ووعيها بأهمية التحديات

(*) السيد مساهل،" يجب التطرق اليوم إلى مسألة الأمن من منظور شامل"، 22 نوفمبر2012 .
www.mae.dz/ma_ar/stories.

1- ميلود آيت ميموني، "دول الساحل الإفريقي تعلن الحرب الشاملة على الإرهاب و الجريمة المنظمة" ، (تقرير العرب الأسبوعي، 2012/11/04)

المتمثلة في الأمن والسلم في المنطقة، والتي تطمح لاستعادة ميزاتها كفضاء للرخاء والاستقرار طبقا لقواعد حسن الجوار والتضامن والتعاون الصادق[1]".

أما في يخص مبدأ عدم التدخل الأجنبي في قضايا القارة، فإن الجزائر أكدت دائما رفضها للتدخل الأجنبي في مسألة مكافحة الإرهاب، على أساس أنه يخص دول الساحل وحدها وهي المعنية بإيجاد الحلول، مع إمكانية العمل مع الدول الأجنبية والفواعل الدبلوماسية الأخرى في إطار التشاور والشراكة[2].

ومن منطلق رهان مصالح القوى الخارجية في إفريقيا والتي ينتج عنها التدخل الأجنبي في القرار الداخلي، يتطلب من دول المنطقة تغليب المصلحة الإقليمية والعمل على خلق استراتيجية مشتركة للتعامل مع التهديدات الأمنية ومواجهة ظاهرة الإرهاب ولتفادي حصول ما ثبت مرارا حدوثه خلال التجارب المختلفة في العالم، كتوظيف القوى الدولية الكبرى للجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة حيوية بالنسبة إليها من أجل فرض توجهاتها على الدول. وهذا ما جاء في تصريح السيد **عبد القادر مساهل**، في ندوة صحفية أنه:" عادة ما يفشل التدخل الاجنبي وقد يشجع على الفكر الجهادي المسلح".

1–"وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني و التنمية "،(المرجع السابق الذكر) .

2- **عمار بوزيد**،" الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، (مجلة الجيش، المرجع السابق)، ص31.

وجاء في تصريحه رفض الجزائر للتدخل الأجنبي قائلا: "الكل يتفق على أن دول الميدان تمتلك استراتيجية مشتركة في مكافحة الإرهاب تقوم على آليات تنسيق تستجيب لانشغالاتها ولا تحبذ التدخل العسكري"[1].

وأكدت الجزائر على استقلالية المنطقة وسيادتها في اتخاذها للتدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها بعيدا عن كل أشكال التدخل الاجنبي، وقد تردّد هذا الكلام على لسان قائد الأركان الجزائرية الفريق **أحمد قايد صالح**، في إطار اجتماع لجنة الاركان العملياتية المشتركة لدول الميدان المنعقدة في 11 نوفمبر 2012، كما يلي: "إن الموقف الصارم الذي تم اعتماده للتكفل بانشغالاتنا الأمنية وتهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة، بعيدا عن كل اشكال التدخل الأجنبي مهما كانت اسبابه ومبرراته، وأفضى الى إقناع المجتمع الدولي بتقبل فكرة تولي دول المنطقة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب برؤية مشتركة"[2].

وفي هذا السياق جاءت مساعي الجزائر لإرساء قواعد التعاون العسكري والأمني مع دول الجوار الافريقي، التي تشكّل دول الميدان المتكونة من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا من خلال مبادرة لتأسيس لجنة الأركان العمليات المشتركة، وتقرر ذلك في إطار الاجتماع المنعقد بتمنراست بالجنوب الجزائري في 21 أوت 2011، وتم تنصيبها رسميا في 27 أفريل 2012.

1-"السيد مساهل: مكافحة الإرهاب بالساحل لا تحبذ التدخل العسكري"، (01 سبتمبر 2012).
www.mae.dz/ma_ar/stories.php.story

2 -"الفريق أحمد قايد صالح، (2012/11/11).
www.mdn.dz/site principal/index.php.ar/cemoc201

وتلتها مبادرة ثانية جزائرية في 19 سبتمبر 2012، لعقد اجتماع لمجلس رؤساء الأركان المشتركة بتمنراست، حيث أوضحت وزارة الدفاع الجزائرية أن هذا الاجتماع يأتي في إطار تقييم الوضع الأمني في المنطقة وتماشيا مع التدابير المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب.

أ- الاهتمام الجزائري بمكافحة الإرهاب في إفريقيا والساحل:

أكد وزير الخارجية الجزائرية على أن السلم والأمن يسبقان التنمية، وبما أن الإرهاب وعلاقاته مع الجريمة المنظمة في إفريقيا، يؤسس لتهديدات حقيقية وموضوعية للسلم والاستقرار في المنطقة، وهي جميعها تشكّل عقبات وعراقيل في وجه الجهود الرامية للتنمية وتحرم شعوب المنطقة من أمالها وطموحاتها المشروعة للعيش في سلام والاستمتاع بشروط الحياة اللاّئقة.

وبهذا الصدد دعا إلى ضرورة منح الأولوية لقضايا الأمن وإجراء دراسة معمّقة وتحليل لواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البؤر المغلقة والمعزولة من هذه المنطقة مع العمل على إطلاق صيغ فعالة ومبتكرة لمواجهة التدهور البيئي وخفض مستويات الفقر والاستجابة للاحتياجات الطارئة والأكثر إلحاحا لشعوب المنطقة[1]. كما دعا إلى ضرورة تأسيس تعاون حدودي فعال ومتعدّد الأشكال بين دول الساحل يكون حاسما للاستجابة لتحديات الأمن والتنمية[2].

[1] - " Intervention de Monsieur le ministre des Affaires Etrangères ,M. Mourad MEDELCI à la Conférence Ministérielle des pays de la Région Saharienne ". (MAE– Alger le 16 Mar 2010, www.Algeria/us.org/docs/contre-terrorisme .pdf.

2- عمار بوزيد،" الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، المرجع السابق، ص 12.

ب- منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية:

إن المواقف السياسية والدبلوماسية لدول الميدان جاءت متجاوبة مع الطرح الجزائري بضرورة الامتناع عن دفع الفدية لمختطفي الرهائن، والتي تشكل مصدرا هاما لتمويل الجماعات الإرهابية. إلا أنه في الواقع توجد ضغوط من الدول الكبرى على دول الميدان التي تتساهل معها، بسماحها بدفع تلك الدول الفدية للمختطفين مقابل إطلاق سراح رعاياها.

كما صرح وزير خارجية النيجر: "أن النشاط الإرهابي يتغذى من دفع الفدية التي تعمل على إضعاف أي جهود لمكافحة الإرهاب وتطرق إلى الوضع الحرج للنيجر بين ضرورة الخضوع للقرارات الأممية بهذا الخصوص وبين ضغط الدول التي تتعرض رعاياها للاختطاف في المنطقة، بالتعاون معها لتحرير رعاياها ولهذا دعا إلى ضرورة تجريم دفع الفدية وليس الاكتفاء بمنعها، وعدم امكانية منع الدول الكبرى في اشارة إلى فرنسا واسبانيا من دفع المال للإرهابيين لتحرير رعاياهم، و إقناعها بذلك"[1].

وأوضح وزير الخارجية الموريتانية أن دعم المجتمع الدولي لحكومات دول منطقة الساحل لا يكفي ان لم تكن هناك ارادة لمكافحة الارهاب خاصة فيما يتعلق بمنع دفع الفديات للجماعات الإرهابية[2].

1 –**بشير عيمور**، "ملف: الساحل ودول الميدان و إرساء إستراتيجية موحدة ، دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، (المرجع السابق)، ص14 .

2–**لخضر رزاوي**، "منطقة الساحل أصبحت خزانا للأسلحة الليبية ومعبرا للمخدرات "، (جريدة الشروق، 8 سبتمبر 2018).

أما الدبلوماسية المالية فتبنت مبادرة منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية، إلا أن حدوث أزمة الرهائن في فيفري 2012 شكّلت اصطدام من حيث التطبيق والتنفيذ لمسعى الجزائر للتصدي لأهم مصدر لتمويل الإرهاب وبالتالي لتوسع الظاهرة في المنطقة، بمصالح ضيقة ولحسابات سياسية لفواعل دولية خارجية. وبضغط فرنسي على السلطات المالية تمت عملية المقايضة ومبادلة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى عناصر القاعدة بالمغرب الإسلامي مقابل دفعها لفدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين كانوا مسجونين لدى مالي وأحدهم ذو جنسية جزائرية كان مطلوبا لدى العدالة الجزائرية وكان يتوقع تسليمه لها خاصة بعد توقيع الدولتين اتفاقا بهذا الشأن[1].

2- المبادرة الجزائية من أجل التنمية في إفريقيا:

ويعد من أهم المواضيع التي ترتكز عليها مكافحة الإرهاب الدولي العابر للحدود والإرهاب في الساحل الإفريقي بشكل خاص، فمن منظور المقاربة الجزائرية دفع الفدية هو أكثر الوسائل التي تعتمدها الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطاتها بالمنطقة، والتالي لابدٌ من منع دفعها دوليا وهي تبذل جهودا في هذا المجال وتبادر على المستوى الدولي، الإقليمي والثنائي لتحقيق ذلك.

وتصب المبادرات الجزائرية في هذا المجال في اتجاهين رئيسيين:

-مبادرات من أجل توحيد التعامل والتعاطي الدوليين مع الظاهرة الإرهابية من خلال التقدم بمقترح رفض ومنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن المحتجزين لدى المجموعات الإرهابية في المنطقة بهدف منع تمويل هذه المجموعات لنشاطاتها الإرهابية بما تجمعه من أموال الفدية.

1- عمار بوزيد،" الساحل الإفريقي في عين الإعصار"،(مجلة الجيش ،المرجع السابق)، ص 11.

-مبادرات للتوصل إلى رفض مقايضة تحرير الرهائن مقابل إخلاء سبيل بعض الإرهابيين المسجونين لدى دول المنطقة.

وفي هذا الإطار نظمت الجزائر وكل من المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب للاتحاد الإفريقي ومركز الدراسات الاستراتيجية في إفريقيا، ملتقى حول" مكافحة تمويل الإرهاب في شمال و غرب إفريقيا " خلال الفترة مابين 11 نوفمبر و 4ديسمبر 2014، وضمّ حوالي 41 مشاركا بين مدنيين وعسكريين لشمال وغرب إفريقيا، وبالخصوص البلدان الأعضاء في الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب[1].

وسعى هذا الملتقى لتحقيق الأهداف التالية:

- تدعيم القدرات الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله في شمال وغرب إفريقيا.

-التعاون الإقليمي والدولي في الميدان القانوني، في المراقبة وإيقاف تمويل الأموال التي تصب في إطار دعم الجماعات الإرهابية.

وأكد الوزير المنتدب الجزائري، المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل في تدخّله خلال افتتاح الملتقى على: "عدم التراجع أمام الضغوطات والاستسلام للمساومات والموافقة على مطالب مختطفي الرهائن، إننا نشجّع بذلك المنظمات الإرهابية على الاستمرار في نشاطاتها الإجرامية"، ودعا في هذا الإطار المجموعة الدولية وهيئات منظمة الأمم المتحدة وشركائها إلى

1 - -**منور بالعربي**،" تمويل الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا" ، (مجلة الجيش، العدد 645، جانفي 2014، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية)،ص65 .

مساعدة إفريقيا على التزوّد بالوسائل القانونية، والهياكل التي تسمح لها بالتكّيف مع المقاييس والالتزامات الدولية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

فقد صرّح بأنه: "يجب أن يرتكز الجهد على تطوير التكوين في مجال العدالة الجزائية وعلى المساعدة التقنية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تطوير القطاعات المالية والأخطار الحقيقية لكل بلد".

كما وضح أيضا الأهمية التي تمثّلها مكافحة الإرهاب والوقاية منه بأنها من بين أولويات الجزائر، مبرزا على سبيل المثال قانون 9 فيفري 2014، الذي يشكل في الجزائر الإطار المرجعي لمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، وتمّ استلهامه من الاتفاقية الدولية حول "قمع وتمويل الإرهاب"، الصّادرة في 7 ديسمبر 2017، ورافعت الجزائر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2017، من أجل المنع المطلق لدفع الفدية لمختطفي الرهائن والذي تفشّى بصورة كبيرة في السنوات الاخيرة، من خلال مبادرتها. كما جاء في خطاب السيد مراد مدلسي وزير الخارجية الجزائري، في مقابلة صحفية: " إنّه عندما نعمل من أجل تجفيف منابع تمويل هذه الظاهرة، نكون بصدد العمل على تجفيف الإرهاب نفسه". والمساعي التي بذلتها الجزائر قد أثمرت قبول واعتماد المجموعة الدولية لها بعد نجاحها في تمريرها، باعتماد ومصادقة مجلس الأمن على القرار 0215 في 03 ديسمبر 2017، والقاضي بتجريم أي دفع لمختطفي الرهائن، الذي يعُد مكمّلا للأُئحة رقم 2121واللأُئحة رقم 2192 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته[1].

1-Djamel Boukrine, "*Rançons, Ces Millions d'euros qui.. ?*", (Horizons géostratégie, N°10, Alger), p15.

وعند انعقاد الاجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بنيويورك في الفترة الممتدة من 2 إلى 7 ديسمبر 2011، الذي خصّص لموضوع "الفدية كوسيلة لتمويل الارهاب"[1].

وفي إطار مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب اشترك وفد رفيع المستوى من المسؤولين الجزائريين من أجل متابعة قضية رفع الجزائر لأعضاء الجمعية العامة الأممية، ورقة أعدّتها الجزائر بخصوص موضوع تجريم الفدية ومنع مبادلة الإرهابيين برهائن وتتضمن مقترحات وإجراءات حول منع الدول من دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وردعها عن اللجوء إلى الإفراج عن إرهابيين مقابل تحرير رهائن أو ممارسة ضغوط على دول أخرى بهدف الخضوع لإملاءات الجماعات التي تمارس الخطف[2].

وبادرت الجزائر في هذا الإطار إلى التحذير من التهديد الخطير المحدق بالأمن الدولي، بسبب ظاهرة احتجاز الرهائن من طرف المجموعات الإرهابية لطلب الفدية وإطلاق سراح الإرهابيين مقابل إطلاق سراح الرّهائن ودعت إلى اتخاذ إجراءات لإجبار الدول على احترام التزاماتها.

1-محمد غشة ،"الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، منظّمة الأمم المتحدة : الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية"، (المرجع السابق، ص51).

2- مراد حامد،" مساع جزائرية في الأمم المتحدة لإصدار قرار يمنع مبادلة الرهائن بالإرهابيين "، 2015/12/15
http:// www.djazairess.info/national.

كما أن الإجراءات المتُّخذة لمكافحة تمويل الإرهاب الدولي أجبرت المجموعات الإرهابية وعلى رأسها القاعدة على اللجوء إلى طرق بديلة، لاسيما منها التهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة وكذا عمليات الاختطاف مقابل دفع الفدية.

وهو الوضع القائم بإفريقيا، بحيث أن هذا الفعل أصبح نمطا في عمليات تمويل مربح بالنسبة للمجموعات الإرهابية، التي تنشط تحت لواء القاعدة وغيرها من الجماعات، والدول التي ينتمي إليها الرهائن تساهم من خلال الرضوخ للابتزاز في تشجيع المجموعات الإرهابية على الاستمرار في نشاطاتها الإجرامية، فمختلف عمليات حجز الرهائن التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية والتي تنشط تحت اسم القاعدة في المغرب الإسلامي، نفذتها في سياق تميِّز منذ سنة 2014، بتصاعد كبير للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها واستهدفت بها مجموع بلدان المنطقة، سواء في شكل اغتيالات أو هجمات انتحارية أو اعتداءات ضدٌ قوات الأمن، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن الإطار القانوني الحالي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، لا يتضمٌن عناصر نظام فعٌال بالقدر الكافي لمواجهة التحديات المعقٌدة الناجمة عن هذه الظاهرة .

فبغياب معيار قانوني ملزم، يصبح احتجاز الرهائن أمرا معقٌدا عندما يكون متبوعا المطالبة بدفع فدية معتبرة لذلك دعت الدبلوماسية الجزائرية المجتمع الدولي إلى تعزيز كافة الاجراءات التي تمٌ اتخاذها بموجب اللٌوائح رقم 2121، رقم 2192، رقم 2715 لمجلس الأمن الدولي. وتتلخص أهم المطالب التي دعت إليها الجزائر خلال الاجتماع في:

-العمل من أجل تحسين الإجراء القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، من خلال المصادقة على قرار خاص لمجلس الأمن بإقرار حكم قانوني أكثر تشدّدا من الحكم الذي تتضمّنه اللّائحة رقم 2715، التي على الرغم من احتوائها على جوانب إيجابية إلا أنها لا تجرّم دفع الفدية[1].

إلى المصادقة على لائحة الجمعية العامة لمنح عهدة لهيئاتها المؤهلة للشروع في مسار، لإعداد إجراءات تكميلية للاتفاقيات المتعلقة بهذا الأمر والموجودة من قبل، وهي الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 2011 والاتفاقية الدولية لمكافحة احتجاز الرّهائن[2].

أ- مواقف الدول الإفريقية من المبادرات الجزائرية:

إن المبادرات الجزائرية التي طرحتها في إطار العملية الدبلوماسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في إفريقيا، تقابلها ردود فعل لدول الساحل في شكل مواقف دبلوماسية، وتبرز لدينا بوضوح من خلال الاجتماعات والندوات التي عقدتها الجزائر مع هذه الدول.

هذه المواقف جاءت متباينة بين متوافقة مع الطرح الجزائري ومتعارضة معه، وفيما يلي أهم المواقف الدبلوماسية لدول الميدان اتجاه المبادرات الجزائرية حسب كل مجال[3]:

1 - محمد غشة، "الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، منظّمة الأمم المتحدة، " الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية"، (المرجع السابق)، ص 51.

2 -نظيم فتحي، "بلدان الساحل تتعهّد بمحاربة القاعدة"، 2018/12/16، www.magharibia.com

3 -A. Mesahel, " Lutte antiterrorisme : *L'importance de la Conférence internationale*", Soulignée le 02/09/2012, www.transactiondalgerie.com

*** التعاون الأمني الإقليمي والثنائي:**

من الملاحظ أن مواقف دول الميدان الثلاثة تتوافق مع الرأي الجزائري حول ضرورة التعاون المشترك، بحيث يظهر ذلك بشكل واضح من خلال تصريحاتها الدبلوماسية:

فقد صرح وزير خارجية **مالي سومايلو بوبي مايغ** في اجتماع لجنة الأركان المشتركة المنعقدة بباماكو في ماي 2012 ، بأن:" الوضع في منطقة الساحل خطير ومقلق ويتطلّب منا توحيد الجهود بكثافة أكبر لنتمكن من ايجاد أفضل الحلول لهذا الوضع".

كما أوضح وزير خارجية النيجر عند افتتاح الندوة الدولية للأمن والتنمية والشركاء خارج الإقليم بالجزائر في 2 سبتمبر 2012، والتي تندرج في سياق اللقاءات بين دول الميدان الهادفة إلى إرساء قواعد التعاون على الصّعيد السياسي، العسكري، الاستخباراتي والتنموي الإقليمي.

وجاء في مداخلته ما يلي: "لقد لاحظنا أن منظومتنا الأمنية كل على حدا غير قوية، حيث وجب التنسيق لمجابهة خطر الإرهاب والجريمة المنظمة والسيل الهائل من الأسلحة".

وفي نفس الندوة صرّح وزير خارجية موريتانيا **بابا ولد حمدي** قائلا: "غرضنا في هذه الندوة، صياغة شاملة بهدف رفع التحديات في منطقتنا التي تزيد مساحتها عن مليون كم مربع وبالتالي يصعب تأمين حدودنا دونما تنسيق بيننا".

*** التنمية والأمن في الساحل:**

اتفقت دول الميدان حول أهمية التنمية في منطقة الساحل الإفريقي لتحقيق الأمن، وجاءت آراءها الدبلوماسية حول هذا الموضوع كما يلي:

-عبر وزير خارجية النيجر عن موقف دولته خلال ندوة الجزائر[1]، حول الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، حول تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تفاقم الجريمة المنظمة والإرهاب بقوله: "علينا تجميع الاستثمارات الخارجية للنهوض اقتصاديا و درء خطر تفاقم ظاهرة الإرهاب، الذي بات يهدد حتى مناجم اليورانيوم ببلدنا النيجر".

-صرح وزير خارجية مالي بخصوص هذه المسألة كما يلي: " لدينا تحديات داخلية في الساحل تتمثّل في ضرورة الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن مشكلاتنا الكبرى تتلخص في الفقر والإجرام والمخدرات.

وكان الهدف من الندوةِ، هو توحيد الرؤى من أجل تنمية شاملة بالمنطقة لتجنب تفاقم الوضع الاجتماعي، الذي يدعم الإرهاب بعناصر جديدة من مختلف الجنسيات[2].

كما اقترحت مالي تقديم المساعدة للشعوب التي تعيش في المناطق الحدودية لدول الميدان الأربعة والمتميزة بارتفاع حدة الفقر الذي يوفر نسبيا الأرضية الملائمة للجماعات الإرهابية، وتعزيز المساعدات بإبرام اتفاقيات وإعداد برامج تدريبية ومراقبة التحركات البشرية في هذه المناطق.

وجاء موقف الدبلوماسية الموريتانية حول التنمية في المنطقة متفقا مع باقي دول الميدان كما وضّحه وزير خارجيتها **حمادي ولد حمادي** كما يلي: "إن هدف دول الميدان من الندوة هو بناء

---

1 -محرز مرابط، "ندوة الجزائر حول منطقة الساحل"، 2018/12/15.

www.radioalgérie.dz/ar/plugings/system

[2] - "Counterterrorism in the Sahel : the countries of the region determined to forces to address new challenges", Algérie presse service, 25/01/2012, www.w3c.org/tr/1949/rec.htm.

تصور لظاهرة الارهاب والجريمة العابرة للحدود ومدى ارتباطها الوثيق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذه الأخيرة نراها جانبا مهما في ضمان استقرار وأمن المنطقة".

3- مواقف الجزائر من التدخل الأجنبي في منطقة الساحل:

تتوافق الآراء الدبلوماسية لدول الميدان مع موقف الجزائر حول رفض التدخل الأجنبي في مكافحة الإرهاب في الساحل، باعتبار أن الأمن يبقى مسألة تخص دول المنطقة وعليه فإن دور الشركاء من خارج الإقليم يقتصر على المساعدة التقنية، اللوجيستية والتكوين لتعزيز قدرات بلدان الساحل. وأكّدت الدبلوماسية الموريتانية على التزامها بموقف الجزائر الرافض لإقامة قواعد عسكرية أجنبية في دول الساحل، وأنه يجمعها مع الجزائر والدول المجاورة تعاون يكفي لإستباب الأمن ومحاربة العناصر الإرهابية، ومكافحة الجريمة المنظمة[1].

و مع أن موريتانيا كان موقفها إيجابيا مع المبادرة الجزائرية بخصوص رفض التدخل الأجنبي، إلا أنها و على الواقع العملي قامت بقبول مشاركة عناصر من القوات الفرنسية في الهجوم على معقل سرية الفرقان التي كانت تحتجز رهينة فرنسي.

كما رخصّت مالي للقوات الفرنسية باستخدام أراضيها لتنفيذ العملية العسكرية المشتركة الفرنسية الموريتانية على الحدود المالية الموريتانية، وهذا ما أثار استنكار الجزائر.

1- "الإجتماع الثالث لوزراء الشؤون الخارجية لبلدان الميدان بنواكشوط : الساحل، التنمية لتحقيق السلم والأمن"، (مجلة الجيش، العدد 613 ، فيفري 2018، (الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية)، ص83

وانطلاقا من مثل هذه المواقف يتضح لدينا أحد أهم العوامل المعرقلة لتعاون دول الميدان الأربعة، ولتطبيقها ما تصرح به في خطاباتها على أرض الواقع، وهي انعدام الثقة بينها وضعف الإرادة السياسية للنخب الحاكمة التي غالبا ما تؤثر في قراراتها الدول الأجنبية بما يخدم مصالح هذه الأخيرة، وذلك عائد بالخصوص إلى كون أغلب دول الساحل المجاورة للجزائر مستعمرات سابقة لدول أجنبية ترتبط معها بتبعية عالية اقتصاديا، سياسيا وعسكريا.

المطلب الثاني : الإستراتجية الجزائرية الأمنية على المستوى المحلي

مما لاشك فيه أن مكافحة الإرهاب تتطلب في بداية الأمر القضاء على مسبباته والدوافع الكامنة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى توفير المناخ الملائم لعمليات العنف والإرهاب على مستوى الدولة.

ويختلف أسلوب التعامل مع الأزمة باختلاف المواقف واختلاف سياسة الدولة وإمكانياتها وقدراتها، أين يتطلب نجاح إدارة الأزمة قدرة القادة وصانع القرار على مواجهة الضغوط التي يفرزها موقف الأزمة أثناء معالجتها، والتمتع بقدر ملائم من المرونة والتحكم وعدم الجمود، ويسبق ذلك توفر معلومات صحيحة كافية لفريق إدارة الأزمة ومستوى عالي من التنظيم[1].

قامت الجزائر بالعديد من المحاولات للخروج من الأزمة، وقد كان الخيار المطروح أمام قوى الأمن هو توقيف العمل المسلح باستعمال كل الإمكانيات المتاحة في إطار سياسية مكافحة الإرهاب التي عرفت بـ"الحل الأمني".

1 – **نواف حامد قطيش**، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، (الأردن : دار الراية للنشر و التوزيع، ط1، 2011)، ص43.

ولإيجاد الحلول اعتمدت محاولات جديدة للبحث عن الحل في المجال التفاوضي، حيث كانت مبادرة الجيش حين باشر بالاتصال مع الجيش الإسلامي للإنقاذ والتي توجت بالدعوة إلى الهدنة وأصبح الاتفاق المبرم بين الطرفين أرضية لتبني سياسة الوئام المدني وسمح بإعطاء حل سياسي للأزمة والتي تطورت وتجسدت في قانون المصالحة الوطنية[1]، سنة 2005.

1-سياسية الحوار الوطني (1992 -1996) :

خلفت الأزمة الأمنية منذ بدايتها أرقام مخيفة ومهولة من القتلى والمفقودين والنازحين والأرامل والمهاجرين، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية التي قدرت بمليارات الدولارات، ومن أجل إيجاد مخرج لهذه المأساة، تعالت نداءات السلم والمصالحة لإطفاء نار الفتنة والكف عن إراقة الدماء، ضمن سلسلة مبادرات عبرت عن وعي الطبقة السياسية والمجتمع بخطورة الأزمة.

وكانت أولى المبادرات سياسة الحوار التي انتهجتها الدولة الجزائرية مع الجميع وفي كل الاتجاهات، وانتهاج خيار الحوار السلمي الهادف إلى وضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات السلطوية والحزبية، بما يخدم جميع الأطراف بشكل أو بأخر من ثمار هذا الحوار.

اعتمدت الجزائر على العديد من الوسائل لتجاوز محنتها، مركزة منذ البداية على الحل الأمني بتسخير جميع أجهزتها ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وملاحقة المشبوهين والإرهابيين، كما اعتمدت على أساليب سياسية أخرى منها الحوار مع الاسلاميين، ومن بين الاسباب الاساسية للجوء إلى الحوار نذكر:

---

1 - **عبد النور منصوري**، "سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا: مؤشرات للمقارنة"، (مجلة دراسات استراتجية، ع12، سبتمبر 2010) ، ص105.

- ✓ –العزلة الدولية والحصار المضروب عليها من طرف الغرب.
- ✓ –إتحاد الجماعات الإسلامية واحتدام موجة العنف المسلح.
- ✓ –ضغط المؤسسات المالية والشركاء الاقتصاديين الأجانب.

كان الشارع السياسي الجزائري يدعو إلى اعتماد حوار وطني كأسلوب لحل الأزمة وهو أمر انعكس على خطاب الطبقة السياسية، حيث أن سبع أحزاب هي النهضة، حماس، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحركة من أجل العدالة والتنمية، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل التجديد الجزائري، الحزب الاجتماعي الديمقراطي كلها طالبت بالحوار[1].

وفي 14 جويلية 1992 أعلن المجلس الأعلى للدولة عن بدء جولات الحوار مع استمراره في فرض القوانين الهادفة لإيقاف العنف، وانطلق الحوار في 21 سبتمبر باستقبال المجلس الأعلى لرئيس الحكومة آنذاك **عبد السلام بلعيد** وبعض رؤساء الأحزاب الفاعلة من بينها عبد الحميد **مهري وسعيد سعدي ومحفوظ نحناح وعبد الله جاب لله.**

انطلق الحوار الوطني من دون تقديم أي ضمانات ملموسة للأحزاب السياسية وانقسمت الأحزاب السياسية بين مؤيد للتحاور مع السلطة ومعارض له، وهي الأحزاب التي لها وزن سياسي أثناء الانتخابات المحلية، والتي وقفت ضد عملية توقيف المسار الانتخابي.

ومن بين الاحزاب المعارضة: "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"حركة التحدي"، اللتان كانتا ترفضان مشاركة الإسلاميين في الحوار حتى وإن كانوا من المعتدلين، وعرف هذا التيار

1 – **أمال فاضل**، آلية إدارة الأزمة في الجزائر بأسلوب الحوار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،(2002/2001)، ص86.

بالتيار الإستئصالي الذي رفض المصالحة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما يؤثر على فعالية الحوار للخروج من الأزمة[1].

ما يلاحظ على المرحلة الأولى صعوبة الحوار خاصة تلك المواقف المتشددة من بعض الأحزاب التي كانت ترى نفسها صاحبة المكانة الأولى على الحياة السياسية، وقد تغيرت الحياة السياسية من اتخاذ أسلوب الحوار كوسيلة لحل النزاع بين السلطة وجبهة الإنقاذ، وهذا ما جسدته الندوة التي عقدتها السلطة في 21 جانفي 1993 والتي تم الإعلان فيها عن المشروع الأول للأرضية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والذي سوف يعرض فيما بعد على الأحزاب والجمعيات للدراسة، من أجل التحضير للقاء الوطني، غير أن هذه الندوة لم تشهد مشاركة كبيرة من الأحزاب.

كما عرفت المرحلة الثانية من الحوار الذي جرى في 13 مارس 1993، حيث ضم عدد كبير من التشكيلات السياسية، ومقاطعة بعضها، كما عرف الحوار في جولته الثالثة لقاءات جماعية بين السلطة ومختلف القوى السياسية والمدنية "كان هذا عاملا مشجعا" للجميع في الحوار خاصة المجلس الأعلى للدولة، وقد توجت هذه اللقاءات بمشروع تمهيدي لأرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، هذا المشروع وزع فيما بعد على الشركاء السياسيين بما فيه المنظمات ذات الطابع المدني بتاريخ 21 جوان 1993.

1 – **محمد تامالت**، الجزائر من فوق بركان، (الجزائر: بدون دار نشر،2002) ، ص127.

ا- إنشاء لجنة الحوار الوطني:

كانت السلطة آنذاك تدعي أن هدفها من جولات الحوار هو حل الأزمة فلم تنجح فقررت إيقاف العملية، لكن سرعان ما عادت للحديث عنها خاصة بعودة **ليمين زروال** بعد أن كان قد اعتزل الحياة العسكرية والذي أعلن في 24 أكتوبر 1993 أن الجيش يدعم الحوار ولا يقف مع أي طرف دون الأخر وكانت تلك الخطوة من جانبه أعادت بعض الثقة إلى الناس، وفي 13أكتوبر 1993 تم إنشاء لجنة الحوار الوطني مهمتها إعداد الندوة الوطنية[1].

ترأس هذه اللجنة يوسف الخطيب وضمت ثلاث عسكريين وهم: "**الجنرال صنهاجي**"، "**الجنرال محمد تواتي**" و"**الجنرال الطيب الدراجي**"، أما الأعضاء المدنين فهم: "**قاسم كبير**" و"**عبد القادر بن صالح**" الذي كان سفيرا في المملكة العربية السعودية، وأجرت لجنة الحوار الوطني سلسلة من الحوارات والاتصالات مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية كما حاولت إقناع قيادة الفيس بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني[2].

أوكلت لهذه اللجنة مهمة بلورة أرضية وفاق سياسي لتسير المرحلة الانتقالية، بمعنى ضبط وتحديد معالم المؤسسات الكفيلة بتسيير المرحلة ما بعد انتهاء عهدة "المجلس الأعلى للدولة".

انطلقت عملية الحوار الوطني يوم 26 أكتوبر 1993 في لقاءات تمهيدية ليتم الإعلان في 19ديسمبر 1993 بعد اجتماع المجلس الأعلى للدولة بالمجلس الأعلى للأمن عن تاريخ انعقاد ندوة وطنية يومي 25 و 26 جانفي 1994، وأصدرت لجنة الحوار في 25 ديسمبر 1993،

---

1 – **محمد تامالت**، المرجع السابق، ص128 .

2 – **رابح لونيسي**، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسين، (الجزائر : دار العرفة،2000) ، ص25 .

المشروع التمهيدي للمرحلة الانتقالية القادمة، وقبل انعقاد الندوة أعلنت كل من "جبهة التحرير الوطني" و"جبهة القوى الاشتراكية" و"حركة النهضة الإسلامية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية " عن عدم مشاركتها في أشغال الندوة بسبب عدم تلبية النظام الحاكم لأي مطلب من مطالبها، وأضحت هذه الندوة في نظرها وسيلة لإعادة تجديد المؤسسات، وإضفاء طابع المشروعية عليها بتزكية من الأحزاب بما يمكن نفس النخبة من الاستمرار في الحكم.

وحاولت لجنة الحوار الوطني أن تجري اتصالات مع المنشقين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، معتقدة أن الحوار معهم كفيل بالوصول إلى إشراك جبهة الإنقاذ في ندوة الوفاق الوطني، وبذلك بدأت الاتصالات مع هؤلاء في بداية ديسمبر1993، من أجل إشراك جبهة الإنقاذ في الحوار، فأصدر أحكام مخففة على قادتها حيث تم إطلاق سراح اثنين من قادة الإنقاذ وهما: "**علي جدي وعبد القادر بوخمخم**"، في محاول إقناع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي كانت مشروطة بنبذ العنف[1].

*** ندوة الوفاق الأولى 1994 :**

انعقدت ندوة الوفاق يومي 25 و 26 جانفي 1994 وكان من المفروض أن ينصب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدولة لمرحلة انتقالية، لكنه تراجع في آخر لحظة وغادر البلاد، لأنه أراد أن يكون وحده صاحب القرار.

1 – **أدم قبي**، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر(1988-1999)"، بدون دار نشر، ص158.

فاضطر المجلس الاعلى برئاسة علي كافي، الى تعيين **ليامين زروال** رئيسا للبلاد، على اساس أرضية ندوة الوفاق، بغرض تسيير المرحلة الانتقالية ضمن استراتيجية تسيير الازمة، حيث أكدت على مجموعة من الاهداف ومنها[1] :

-الاسترجاع الحازم للسلم المدني.

-الرجوع في أقرب الظروف الممكنة للمسار الانتخابي في إطار ديمقراطي يسمح بالتعبير الحر عن الاختيارات وفقا لجدول زمني محدد.

-الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني وذلك بالعمل المنسجم لمؤسسات المرحلة الانتقالية، ومتابعة الحوار الوطني.

-ضمان أمن الأشخاص والممتلكات واستتباب الأمن المدني.

وخلال الندوة لوحظ انسحاب بقية التشكيلات السياسية الأخرى التي قررت المشاركة فيها، إذ سجل خلال اليوم الأول من الندوة انسحاب كلا من "**حركة حماس**" و"حزب التجديد الجزائري" و"التجمع الوطني الدستوري" الذي يضم 12 تشكيلة حزبية صغيرة، ويعود انسحاب هذه الأحزاب من الندوة إلى التعديل الذي أجري على مشروع أرضية الوفاق الوطني قبل المصادقة عليه وبالتحديد المادة السادسة منها والمتضمنة أسلوب تعيين رئيس الدولة[2]. وإن كانت السلطة قد فشلت في استقطاب الأحزاب السياسية، فإن طابع المشروعية على الندوة قد تم ضمانه من خلال الدعم

---

1 - **عبد الوهاب دربال**، "الديمقراطية بين الإدعاء والممارسة، تجربة حركة النهضة"، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2007) ، ص 40.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 94، يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة، الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، المؤرخ في 29 جانفي 1994، ص5.

الواسع للتنظيمات الجماهيرية والمهنية لأرضية الوفاق الوطني، وهو ما يمكن التماسه من الحضور القوي لهذه التنظيمات.

*** ندوة سانت إيجيديو/روما :**

نظرا للأوضاع الأمنية المتدهورة لجأت بعض الأحزاب السياسية إلى الخارج حيث انعقد لقاء في سانت إيجيديو بالعاصمة الإيطالية روما بداية جانفي 1995، شارك فيه قيادات من حزب جبهة التحرير والأفقاس وحزب العمال إضافة إلى حزب النهضة والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر والرابطة الجزائرية للدفاع عن الحقوق الإنسان **لعلي يحي عبد النور** بالإضافة إلى ممثلين عن الفيس بقيادة **أنور هدام** و لم يحضر كل من حزب التجديد و حماس و برر **نحناح** عدم مشاركته بأنه لم يتلقى دعوة للحضور.

طرحت التشكيلات السياسية المشاركة في اللقاء الأول أفكارا من أجل إيجاد حل للأزمة والعودة إلى الشرعية و لضغط على السلطة من أجل تقديم تنازلات قبل إجراء أية انتخابات وجاءت هذه الندوة كنقيض لندوة الوفاق الأولى، ودعت هذه الجماعة كل الحساسيات السياسية للتحاور مع السلطة كما رأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن ندوة روما يمكن أن تكون الأساس الذي يبدأ منه حل الأزمة، وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين وقادة الفيس و الاعتراف بها على الساحة السياسية. وفي لقاء روما الثاني وقعت الأطراف المشاركة على عقد وطني يلتزم فيها الجميع باحترام مبادئ أول نوفمبر والتداول السلمي على السلطة والاعتراف بالأمازيغية واحترام عناصر الهوية الوطنية (الإسلام،العربية،الأمازيغية) وإبعاد الجيش عن العمل السياسي[1].

1-عبد الله جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996)، ص134

اعتبر عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الإسلامية آنذاك الذي شارك في ندوة روما بأن الاجتماع كان علميا توج بوثيقة اشتملت على أهم الخطوات والإجراءات التي تراها المعارضة كفيلة بوضع الجزائر على الطريق الصحيح لمعالجة الأزمة القائمة معالجة سليمة وشاملة وعادلة وعن اختيار روما قال عبد الله جاب الله أنه كان من الأفضل أن يتم اللقاء داخل الوطن، لكن هذا الأمر لم يتيسر على اعتبار أن هناك أطرافا رئيسية غير متواجدة في الجزائر فتحتم الذهاب للالتقاء في روما وأعتبر أنه لأول مرة في تاريخ الأحزاب في العالم تجتمع أحزاب تمثل حساسيات مختلفة وتيارات متعددة لمعالجة الأزمة[1].

لم يكتب النجاح لندوة روما بسبب الرفض الذي لقيته من الأحزاب المعارضة للتيار الإسلامي ويعود سبب فشلها الرئيسي الى عدم إشراك أهم عنصر في العملية وهو السلطة، فاتهم أصحاب ندوة روما بأنهم تحركوا بإيعاز من الكنيسة الكاثوليكية بواسطة منظمة سانت إيجيديو، وبعد أيام من عقد روما حدثت عملية إرهابية أمام مقر مديرية الأمن الوطني لولاية الجزائر أودت بحياة الكثير من الأبرياء ليستغلها دعاة الاستئصال ويحملون أصحاب عقد روما مسؤولية العمل الإرهابي لأنهم تحالفوا مع الفيس في نظرهم.

في حين اعتبر عبد الله جاب الله في تقييمه لوثيقة العقد أن المبادرة كانت مهمة لأنها خرجت بأرضية موضوعية كفيلة بمعالجة الأزمة التي تعيشها البلاد وأن اللقاء ذو أهمية، خاصة أن الأطراف اتفقت على ضرورة توفيرها ما يمكن أن يسمى بالضمانات السياسية وأنها أوجدت الأسس الرئيسية التي تسمح بإنشاء دولة حديثة تكون فيها المؤسسات وسيلة لخدمة الصالح العام ورعاية

1 – جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر ،المرجع السابق، ص136.

الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية وتضع نهاية للمفهوم القديم للدولة حيث تكون المؤسسات والسلطة هما الدولة كما أن هذه الأحزاب قد ألزمت نفسها بأهم المسائل التي تدل على الجدية في تحمل مسؤولية الحل[1].

ب-ندوة الوفاق الوطني الثانية :

أعلن الرئيس **ليامين زروال** في 18 أوت 1995 عن تنظيم انتخابات رئاسية سيجرى دورها الأول في 16 نوفمبر1995 تتبعه دورة ثانية بعد 15 يوما ما لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة في الدور الأول من الاقتراع، وكان من أسباب تنظيم هذا الموعد الانتخابي فرض مرحلة جديدة وسياق سياسي معين ضمن الإستراتجية الأساسية في تسير الأزمة وفي إطار منظور سلطوي، وترشح للانتخابات كل من **ليامين زروال، محفوظ نحناح، نور الدين بوكروح والسعيد سعدي**[2].

عرفت الانتخابات مشاركة شعبية واسعة رغم نداء أصحاب ندوة روما إلى مقاطعتها وفاز فيها المترشح **ليامين زروال** بالأغلبية المطلقة في دورها الأول، وبعدها شرع في حوار مع كل الشركاء السياسيين والاجتماعين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية التي انعقدت في بداية 1996.

يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية قد عززت موقف السلطة الحاكمة في عملية الحوار مادام الرئيس منتخبا أي ذا مشروعية شعبية، فابتداء من 30 مارس 1996 باشرت الرئاسة تنظيم

1- جاب الله ، الأزمة السياسية في الجزائر المرجع السابق، ص 137.

2 - دربال، "الديمقراطية بين الإدعاء والممارسة، تجربة حركة النهضة"، المرجع السابق، ص53.

جولات جديدة من الحوار الوطني كانت الغاية منها كما جاء في" بيان الحوار الوطني " إيجاد أفضل السبل والوسائل لتكريس الديمقراطية التعددية.

وأوضح الرئيس **زروال** في ندوة صحفية في 05 ماي 1996 أن فحوى لقاءات الحوار تمحورت حول ضرورة إدراج تعديلات على دستور 1989 وكذا إدراج تعديلات على قانوني الانتخابات والأحزاب وتجسيدا لذلك أرسلت الرئاسة في 11 ماي 1996، مذكرة إلى جميع الأحزاب تضمنت عدة بنود أهمها تلك المتعلقة بمراجعة الدستور وقانون الانتخابات والمسعى العام من أجل الوفاق الوطني.

في 29 جويلية 1996 وجه الرئيس **زروال** دعوته إلى الأحزاب للالتقاء بهم بداية من 03 أوت 1996 بهدف ترقية الحوار و قد تم في نفس السنة تنصيب أربع لجان هي: "لجنة الوفاق الوطني"، "لجنة قانون الأحزاب"، "لجنة الانتخابات" و"لجنة تعديل الدستور" وقدمت التقارير النهائية للرئيس يوم 27 أوت، ليصدر عن الرئاسة في 05 سبتمبر بيانا وجه الرئيس من خلاله دعوة للشخصيات الوطنية ومسئولي الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الوطنية للمشاركة في ندوة الوفاق الوطني والتي انعقدت يوم 14 سبتمبر 1996 حيث تضمنت أسس العمل السياسي والحزبي المستقبلي وكذلك أطر ومبادئ ممارسة التعديدية الديمقراطية[1].

تمت صياغة دستور 1996 على أساس الوثيقة التي وقع عليها مختلف الشركاء في ندوة الوفاق الثانية، ومن أهم النقاط البارزة في هذا الدستور هي عدم استخدام **مقومات الهوية الوطنية** لأغراض سياسية، و أسالت المادة 120 من الدستور الجديد، الكثير من الحبر لأنها تعطي

1- دربال، "الديمقراطية بين الإدعاء والممارسة، تجربة حركة النهضة"، المرجع السابق، ص.54

لمجلس الأمة نوع من الفيتو على القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني وتم إجماع موقعوا أرضية الوفاق الثانية على جملة من المبادئ أهمها:

- ✓ احترام مبادئ أول نوفمبر.
- ✓ احترام الدستور و قوانين الجمهورية.
- ✓ نبد العنف كوسيلة تعبير أو عمل سياسي.
- ✓ تبني التعددية السياسية التي تقتضي تنوع الآراء و تكريس إرادة الأغلبية.

في آخر أشغال الندوة وجه الرئيس **زروال** دعوة إلى الجماعات المسلحة للاستفادة من قانون الرحمة، خرجت هذه الندوة باتفاق حول جدول زمني أول للمواعيد الانتخابية، وترك أمر تحديدها لرئيس الجمهورية وذلك بتكييف هذه المواعيد مع الظروف وكانت ندوة الوفاق الوطني الثانية أكثر نجاحا من الأولى، وقد اعتبرها البعض مكسبا جديدا يندرج في سياق المبادئ الأساسية و الثوابت الوطنية التي تدعم على أساسها الديمقراطية التعددية، ويستكمل بناء المؤسسات.

2- سياسية الوئام المدني و المصالحة الوطنية (1999-2005) :

لقد سبقت سياسية الوئام المدني والمصالحة الوطنية مجموعة من الخطوات، استهدفت إدارة النزاع في الجزائر بالطرق السلمية تمثلت في جولات الحوار من سنة 1992 إلى غاية 1996، أما الفترة الرئاسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد ميزها التجسيد العملي لحل الأزمة الأمنية من خلال سياسة الوئام والمصالحة الوطنية، فعشية التحضير للانتخابات الرئاسية ظهر على الساحة السياسية الوطنية فريقان:

– فريق مؤيد للحل السلمي عن طريق الوئام المدني أو المصالحة الوطنية ويمثل الأغلبية يمثله **عبد العزيز بوتفليقة، عبد الله جاب الله، حسين آيت احمد وطالب الإبراهيمي.**

– فريق مساند للحل الاستئصالي للإرهاب ومعارض لفكرة المصالحة الوطنية والوئام المدني ويمثل الأقلية، وهم **مولود حمروش، مقداد سيفي ويوسف الخطيب.**

إضافة إلى ذلك يعتبر الجيش وحزب الأرسيدي من مساندي فكرة استئصال الجماعات الإرهابية[1].

أ– الانتخابات الرئاسية أفريل 1999 :

شارك في هذه الانتخابات كل من **أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش وحسين آيت أحمد، عبد الله جاب الله ومقداد سيفي، يوسف الخطيب، عبد العزيز بوتفليقة** وكان كل المترشحين يصبون في نفس الاتجاه ويقومون بدعاية لصالح فكرة المصالحة الوطنية، كما أعطى مشاركة أصحاب ندوة روما في الانتخابات مصداقية لها خاصة **طالب الإبراهيمي وحمروش وآيت أحمد** العارفين بخبايا النظام، لكن انسحب المترشحون الستة من سباق الرئاسيات عشية الانتخابات ولم يبقى إلا **بوتفليقة** كمترشح وحيد المدعم من أكبر المنظمات الوطنية والأحزاب السياسية في البلاد.

1–أمال فاضل، "السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية"، **مجلة الدراسات الإستراتجية**،ع 06، (جانفي2009)، ص24.

أجريت الانتخابات يوم 15 أفريل 1999 حيث فاز بوتفليقة بنسبة 73,33 %، والذي أكد أنه في حال وصوله إلى السلطة سيتبنى مبادرة لإعادة السلم والوئام المدني وسيقوم بفتح حوار سياسي من أجل تحقيقه، وقد ساعدت مجموعة من العوامل لوصول بوتفليقة إلى الحكم منها:

– رفعه لورقة الوئام المدني والمصالحة في حملته الانتخابية و تعهد بجعلها أولوية الأولويات في حال وصوله للسلطة.

– استفادته من دعم قوتين حزبيتين على المستوى الوطني وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

– قوة حملته الانتخابية وقدرته على الإقناع خاصة تركيزه على الخطاب الشعبي.

– استفادته من دعم المؤسسة العسكرية، وهي من العوامل الاساسية التي ساهمت في فوزه وبتلك النسبة العالية[1].

إن هذه النتيجة التي حصل عليها **بوتفليقة** تعطيه القدرة على مواجهة منافسيه السياسيين في الداخل والخارج، وقد صرح **أحمد طالب الإبراهيمي** في ذلك قائلا: "إن بوتفليقة إنما هو رئيس الأمر الواقع وليس بالشرعية الدستورية، وأنه سيتعامل مع الرئيس الجديد على هذا الأساس بعد أن دخلت الأزمة الجزائرية مرحلة جديدة من التعقيد".

1 – **أمال فاضل**، المرجع السابق، ص ص 24–25.

استطاع بوتفليقة في بداية عهده، أن يجمع حوله كل العائلة الوطنية المحافظة المشكلة من الرموز السابقة خاصة جناح الاستئصال الذين كانوا يرفضون الحوار والمصالحة وأن يجسد المصالحة كإطار شرعي لمعالجة العنف والعفو الشامل على عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ[1].

*** سياسة الوئام المدني:**

إذا كانت سياسية الوئام المدني التي أنتهجها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كانت محضرة من قبل في عهد الرئيس ليمين زروال (باعترافه هو بنفسه)، أي منذ 1996، إلا أنه لا يمكن لأحد الإنكار من أنه استطاع تحقيق قفزة في المسيرة الديمقراطية للجزائر بقدرته على الجمع بين التيارات المتصارعة، دون أن ننسى دوره الفعال في إحلال السلم والوئام تدرجيا في ربوع الجزائر، ولم يكتفي بوتفليقة بسياسة الوئام المدني بل وضع إستراتجية تتمثل في إيجاد مكانة للجزائر على المستوى الإقليمي والجهوي[2].

وأعرب بوتفليقة عن استعداده لإجراء صفقة مع الإسلاميين لإعادة السلام والاستقرار إلى البلاد حيث في 1999 عرض على البرلمان قانون الوئام المدني الذي عرفه بأنه "الصيغة السياسية" لاتفاق ستتفاوض عليه القيادة العليا للجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ، وطرحت خطة السلام في إطار استفتاء جرى في 16 سبتمبر 1999 استقطب تأييدا حاشدا من قبل الناخبين.

1 – **أدم قبي**، المرجع السابق، ص161.

2– **لونيسي**، المرجع السابق، ص275.

ومن المؤكد أن الشعب كان على استعداد لطي صفحة العنف ودعم خطة السلام وقبل المصادقة على الخطة صدر أمر تنفيذي في 1999 قضى بإنشاء لجان للمراقبة في كل ولاية لتحديد تأهيل المستسلمين إلى العفو وتحديد شروط فترة المراقبة التي يخضعون لها[1].

ومع أن مبادرة الوئام المدني لم تقضي تماما على خطر المسلحين إلا أن بوتفليقة ظل يردد أن المبادرة كان لها الفضل في المساهمة في الأمن ولو جزئيا، وذلك بالاتفاق مع عرف بـ"الجيش الإسلامي للإنقاذ "، ونزول الكثير من أعضاء الجماعة المسلحة من الجبال، وظل يذكر بأن الوئام المدني مكن من تثبيط المساعي الشيطانية التي كانت تستهدف تشتيت شمل الأمة كما مكن من حقن دماء الجزائريين واستعادة أمنهم.

حظيت سياسية الوئام المدني بتزكية شعبية حيث في الفترة المحددة قانونا التي تسري فيها إجراءات الوئام والتي انتهت في سنة 2000، مكنت من حقن الدماء واستعادة استقرار الجزائر وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا[2].

3- سياسة المصالحة :

تعني المصالحة لغة في أصلها اللاتيني الرجوع إلى العمل في انسجام جماعي، وهي تعني استعادة أي مجلس حالة العلاقة السلمية التي لا يسبب فيها أي طرف الضرر للأخر وحالة يأمن فيها الكل وعدم حصول الضرر من جديد.

1- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، (بيروت : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ع07، (جانفي 2008)، ص8.

2 - *République Algérienne Démocratique et Populaire*, Projet de charte pour la paix et la réconciliation nationale : (Alger : 29 septembre 2005) ; p.8.

إن كلمة مصالحة تقتضي وجود طرفين يجمع بينهم الاختلاف ويحاولان عبر هذه المصالحة تجاوز الخلافات، وهذان الطرفان هما السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ (حزب منحل)، ثم إن الخاصية المميزة للمصالحة الجزائرية أنها كانت وليدة سباق أزمة أمنية جعلها محكومة بمقتضيات السياسة الأمنية.

و سهلت سياسة المصالحة في إعادة الجزائر إلى الساحة الدولية من خلال تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي بحيث كان هذا العامل الدافع المحفز لجلب الاستثمارات الأجنبية، وهو شرط أساسي للتنمية[1].

فالدعوة إلى المصالحة على وجه العموم تعني التقدم في الوعي السياسي وتشير إلى الرغبة في إعادة هيكلة الحقل السياسي، وتدعو إلى مسألة الاعتراف بالتعددية وما تتضمنه من ضرورة العمل على توسيع هامش الالتقاء و تضييق مساحة الاختلاف في البرامج السياسية، والمصالحة تفرض نمط من التفكير على جميع الأطراف يقوم على ضرورة التفكير بتسويات تفاوضية لمواجهة التحديات و المشاكل الوطنية الداخلية والخارجية. بدأت حملة المصالحة في 2005 عندما ألقى الرئيس خطاب دعا إلى مصالحة وطنية شاملة، فالمصالحة هي البديل الأقوى عن الصدام، وهي في الواقع تعني السعي المشترك إلى التوافق الداخلي لمصلحة الوطن والمواطن والسعي المشترك من قبل الجميع لتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية و الفئوية ووضع حد لحلقات التآمر وقطع الطريق على جميع من يريدون السوء و الاقتتال وإن" إخراج البلد من الأزمة المميتة التي يمر بها اليوم رهن بدعم الجزائر لمبدأ المصالحة" وأضاف" أناشد الجزائريين رجالا

1- عبد النور منصوري،"سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا"، المرجع السابق، ص ص106-107.

و نساء العود للعيش سويا و التكاتف لتحسين ظروف عيشهم، وتحقيق الازدهار لأهلهم " وفي 15 أوت من نفس السنة أصدر الرئيس مرسوم يتضمن" مسودة ميثاق السلم و المصالحة " قدمت إطارا للتدابير الرامية إلى طي صفحة عقد من أعمال العنف.

كان رد عباسي مدني على هذه السياسة بقوله": إن السلطة غير جادة في مسعى المصالحة الذي تتبناه، لأن المصالحة أولا لا تتم إلا مع الطرف الأخر وثانيا لأن الحظر في حد ذاته غير قانوني، لأنها لا يمكن منع مواطن أيا كان من حقوقهم المدنية و السياسية.

في حين اعتبر مولود **حمروش** بأن سياسة المصالحة" شوشرة " لإلهاء الناس و هو غطاء للجمود السياسي وأن الصراع المحتدم بين أجنحة السلطة يحول دون تحقيق المصالحة الوطنية وأن البعد الخارجي ضليع في صياغة نصوصه عبر بعض النخب المتنفذة في السلطة "، أما مهري فصرح": أن ميثاق السلم و المصالحة يمنع النشاط السياسي على بعض قادة الإنقاذ، بوصفهم المتسببين في الأزمة، في حين تجاوز عن قوات الأمن والجيش وأثنى عليهم بالرغم من تورط الكثير منهم في المأساة الوطنية، وأكد أنها لا يمكن للمصالحة أن تقوم على إقصاء أي قوة سياسية يفرزها المجتمع[1].

وأبدت العديد من المنظمات الحقوقية العالمية تخوفها من أن تحرم المصالحة الوطنية عائلات ضحايا المأساة الوطنية من حقهم حيث أعلنت كل من منظمة العفو الدولية "أمنسيتي أنترنشيونال و منظمة هيومن رايتس و المركز الدولي للعدالة الانتقالية و اللجنة الدولية لحقوق الإنسان" أن العفو الشامل، سيبقي على ملفات الماضي معلقة، وسيجعل مسألة حقوق الإنسان

1 – منصوري،"سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا"، المرجع السابق، ص 108.

مهددة في المستقبل كما أشادت باعتراف السلطات الرسمية بمسؤولياتها عن 6000 مفقود وطالبت الجزائر بمراعاة التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان .

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل أن الدولة الجزائرية ومنذ استقلالها اعتمدت مقاربة أمنية ثابتة المسار في اتجاه محيطها الإفريقي، مرتكزة على مبادئ دستورها الثورية، المستوحاة من مبادئ القانون الدولي في حق الشعوب في التحرر، وانتهاج سياسة عدم التدخل في شؤون الدول فناضلت ولا تزال من أجل ذلك في المحافل الدولية على مختلف الأصعدة من خلال مساعدة الدول الإفريقية في نيل استقلالها في مرحلة لاحقة.

كما كانت سباقة في بناء المؤسسات الإفريقية وتطويرها ومنها الإتحاد الإفريقي وجهودها في استحداث هياكل وآليات إفريقية بهدف تنمية المجتمعات الإفريقية كالنيباد ومجلس الآمن والسلم الإفريقي وغيرها، وترافع في المحافل الدولية باسم كل إفريقيا، وهي تؤدي حتى الآن دورا فعالا بشهادة الأفارقة أنفسهم كما كان لها الفضل في حل وتسوية الكثير من النزاعات في القارة.

لكن فترة التسعينيات وما أحدثته ظاهرة الإرهاب في الجزائر من آثارا سلبية على مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كادت تعصف بكيانها خلال عشرية كاملة ما دفعها إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لمواجهته الظاهرة الإرهابية، معتمدة مقاربة فريدة من نوعها في العالم لا تخرج على مبادئ حقوق الإنسان.

وشملت إستراتيجيات مكافحة الإرهاب في الجزائر وفي إقليمها الحيوي الإفريقي، مقاربة أمنية شاملة ومدروسة تراعي السيادة والقانون معا من خلال مؤشرات وأبعاد المقاربة الأمنية قيد الدراسة والبحث تنطلق من فهم عميق لجذور اللظاهرة الإرهابية، ومن ثم اعتمدت آليات ووسائل تتماشى

مع استراتيجية بناء الأمن والسلم في الداخل والإقليم الحيوي فكان التحرك في كل المجالات السياسية والقانونية والتنموية وغيرها من المجالات المؤثرة مباشرة في موضوع الإرهاب وكيفية مكافحته داخليا وحتى إقليميا دون المساس بالثوابت السيادية.

فاعتمدت في المستوى الخارجي على اساليب الحوار في حل المشاكل دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى مبادرات التنمية في إفريقيا

أما على المستوى الداخلي فكانت الأداة القانونية في صلب المقاربة والإستراتجية الأمنية حيث اعتمدت الجزائر في مواجهة الإرهاب منذ إصدار قانون حالة الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون الرحمة وقانون الوئام المدني وقانون المصالحة وهي الخيارات التي تبنتها الدولة للتحكم في الوضع المشتعل.

كما تعتبر الآليات العسكرية و الأمنية أسلوب من أساليب مكافحة الإرهاب التي اعتمدت عليها الجزائر من خلال استحداث تشكيلات جديدة وأجهزة أمنية لمواجهة الإرهاب والاعتماد على المواجهة المباشرة وعلى عمليات التمشيط بغية استهداف الإرهابيين والقضاء عليهم، وهو ما مكن الجزائر من تبني استراتيجيات تكتيكية مختلفة للقضاء على العنف والحد من الظاهرة الإرهابية وتقليصها إلى أدنى مستوياتها.

خاتمة

يجمع مختلف الباحثين في الحقل الامني، بأن مفهوم الامن قد توسع من الجانب العسكري الذي ساد لمدة معتبرة الى مفهوم الامن الانساني، والذي يتعلق بأمن الانسان ككائن حي بالحفاظ على أحقيته المشروعة في الحياة والعيش الكريم، مما ساهم في ظهور مفاهيم اخرى كالامن البيئي والامن المجتمعي والامن الاقليمي، الخ.

كما أن زيادة تحول التركيز من امن الدولة الى امن الفرد من اجل تحقيق مفهوم الامن الانساني، وضع مقاربة تتطلب اجراءات جديدة وتكاثف الدول مجتمعة لمنع ظهور وانتشار اسباب عدم تحقيق اللاأمن الانساني وافرازاته وتحدياته، كما ان ضحايا المجاعة والفقر والجفاف والأمراض الفتاكة، اصبحت اضعاف ما يسقط من ضحايا الحروب التقليدية. ولعل من مظاهر الامن الانساني الجديد نسبيا تتجلى بوضوح في الدول المتخلفة، التي تعاني خللا بنيويا صارخا في شكل الدولة، ناهيك عن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي بالتوازي مع غياب الرقابة على كامل الاقليم وانتشار فوضى السلاح والتجارة غير الشرعية عبر الحدود، اين تزداد خطورة الاوضاع والانفلات الامني وسهولة انتشارها وسرعتها بين الدول.

راينا ان الاطار النظري لمختلف المقاربات الامنية القديمة منها والحديثة والتي اسهمت بشكل واسع في تحديث المفاهيم والدلالات المتعلقة بالامن وخصائصه ومستوياته وفق التطور المعرفي الذي شهده ويشهده العالم من تغيرات وخاصة في العصر الحديث في ظل بروز مدارس متخصصة في ماهية الامن.

وكنتيجة حتمية لتطور وسائل الاتصال التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في السنوات الاخيرة يبدوا ان افريقيا هي اكثر المناطق في العالم التي تشهد حالات الانهيار الأمني غير المسبوق، وما يترتب من أثار كارثية على سكان البلدان الافريقية، حيث اصبحت هذه المنطقة المصدر الرئيسي لكثير من المشاكل المرتبطة في الغالب بعدم توفير أدنى ضروريات الحياة للأفراد، كإبرز سمات اللاأمن الانساني.

لقد تجلت اشكالية الامن في افريقيا، كحقيقة فرضت نفسها منذ الستينيات، وما اعقبها من افرازات العولمة، وبحكم مسارها الذي مس كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية، البيئية، والعسكرية)، ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات، ماجعل من الابعاد الامنية للتحولات العالمية تحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين الدول، لكن طبيعة التحول ومدى تاثيره على الترتيبات الامنية الاقليمية، فرض واقعا جديدا باعتبار انه لا يمكن لاي دولة ان تضمن امنها لوحدها في ظل بيئة عالمية تتعدد فواعلها، وتتنوع بتعدد مجالات تفاعلها، كما قد تتعدد الخيارات المتاحة لكل دولة على حدى لاستتباب الأمن في كامل الاقليم.

كما خلصنا الى ان الجزائر تشكل بحدودها الشاسعة وامتدادها الافريقي محورا استراتيجيا في معادلة الثقل الجيواستراتيجي، سواء بالانعكاسات السلبية في حال عدم الاستقرار او التهديد على امن جنوبها، او الايجابية في حالة تطور التعاون الامني مع مختلف دول القارة، حيث عرف البعد الامني تحولات هامة منذ استقلال معظم دول المنطقة، اين امتزج بناء الدولة وفق

النمط الغربي الاستعماري مع خصوصية محلية افريقية لكل دولة، وما نجم عن ذلك من تحديات ورهانات.

لقد تجلت اشكالية الامن في افريقيا، كحقيقة فرضت نفسها منذ الستينيات، وما اعقبها من افرازات للعولمة فمسارها مس كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية، البيئية، والعسكرية)، ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات، ماجعل من الابعاد الامنية للتحولات العالمية تحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين الدول، لكن طبيعة التحول ومدى تاثيره على الترتيبات الامنية الاقليمية فرض واقعا جديدا باعتبار انه لا يمكن لأي دولة ان تضمن امنها لوحدها في ظل بيئة عالمية تتعدد فواعلها وتتنوع بتعدد مجالات تفاعلها، كما قد تتعدد الخيارات المتاحة لكل دولة على حدى لاستتباب الأمن في كامل الاقليم.

ورأينا كيف أن المجال الافريقي للأمن الجزائري شهد خلال هذه الفترة وما لحقها تهديدات وتحديات جمة، ناجمة عن النشاط المتزايد لحركات التمرد في بعض الدول الافريقية والانقلابات العسكرية، اجبرت الدولة الجزائرية على التحرك الدبلوماسي وفق مقاربة امنية جزائرية محضة تجنح في مجملها الى تغليب أساليب الحوار في حل النزاعات، كخيار استراتيجي مؤسس على مبادئ قيام الدولة الجزائرية منذ استقلالها، وعلى مرجعيتها الدستورية والتي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي، القائمة أساسا على عدم التدخل في شؤون الدول وحق الشعوب في تقرير المصير وحل النزاعات بالطرق السلمية.

كما خلصت هذه الدراسة الى اهم تصورات وابعاد ومؤشرات المقاربة الامنية الجزائرية، التي اعتمدتها وتناضل من اجلها على المستويين الاقليمي والدولي منذ استقلالها، خاصة في

اتجاه القارة الافريقية مستندة في ذلك على عقيدتها التحريرية وخبرتها في مكافحة الارهاب وتجربتها في المصالحة الوطنية، تماشيا مع الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية التي عرفها المجال السياسي الجزائري مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

واستنادا لما سبق، نرى أنه وجب على الباحثين في الدراسات الامنية المستقبلية:

– وضع المقاربة الامنية الجزائرية حيز الاهتمام والتمحيص كرؤيا وتطبيق على أرض الواقع، والتنظير لها قي عالم تعتمد فيه الدول القوية منطق القوة والمصلحة في نفس الوقت الذي تنادي بـ"الديمقراطية والسلام وحقوق الانسان".

– بات حتميا على الدولة الجزائرية ان تعيد النظر في تبنيها لهذه المقاربة التى اضحت تفوت عليها الفرص الاقتصادية والانمائية، وتعطي الفرص لغيرها، عندما تعتمد مبدأ الحوار كخيار وحيد دون سواه، خاصة في اقليماها الحيوي المباشر دون استعمال وسائل اخرى، هذا على المستوى الخارجي.

– أما داخليا، وتزامنا مع ما تشهده الجزائر من أحداث بعد 22 فيفري 2019، (وهو ما تزامن مع تحرير خاتمة هذه الدراسة)، والتي في نظرنا هي أحداث فاجأت الكثير من المتتبعين للشأن الجزائري، فإنه وجب الإشارة إلى حتمية إعادة النظر في مسار الإنفتاح السياسي وتجسيد آليات الديمقراطية الحقيقية والتداول على السلطة في الجزائر. وتلك مسألة أخرى ينصح بدراستها من طرف الباحثين الجزائريين.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قوانين و مواثيق دولية:

أ) باللغة العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (الميثاق الوطني 1976)، العدد 61، الصادر في 30 جويلية 1976.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (دستور 1976) العدد 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976.

3. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في المنتدى العلاقات الخارجية الامريكية، نيويورك: 21 سبتمبر 1999، خطب ورسائل، 15 جويلية 1999.

قائمة الكتب :

أ) باللغة العربية:

4. سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لاعادة تعريف الامن، (المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط1، 2014) .

5. علي عباس مراد، الامن والامن القومي، مقاربات نظرية، (ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون، ط1، 2017).

6. اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1978–2008، (مطبوعات إي–كتب، لندن 2014).

7. ليندة عكروم، تاثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، (دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011).

8. معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).
9. عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997.
10. احمد يوسف وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010).
11. بطرس غالي و اخرون، المدخل إلى علم السياسة، ط.7، (المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984).
12. توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006).
13.صالح يحيى الشاعر، تسوية النزاعات الدولية، (مكتبة مدبولى، مصر، 2006).
14.عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
15. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).
16.عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، الموسوعة السياسية، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).
17.عيسى موسى أبو شيخة، استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية، (دار السواقي العلمية، ط1، الأردن، 2016)
18.فائز اليونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، (القاهرة، دار النهظة العربية، 2002).

19.محمد الامين بن عائشة، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتجية (دراسة حالة مالي)، جامعة الجزائر03.
20.محمد شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (القاهرة، ط1، دار الشروق، 2004).
21.مصطفى وبادي محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، (سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، الطبعة1، 1998).

ب) باللغة الأجنبية:

22. Barry Buzzan, "*People, States and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War*", Era, 2nd ed. (ECPR Press, 2007).
23. Ken Booth, "*Security* and *Self : Reflections of a Fallen Realist*," in Krause and Williams, "Critical Security Studies and World Politics" (Lyone Rieinner Publishers, Inc,2005).
24. -Frédéric Charillion, Politique Etranger : Nouveaux Regards, Presse de la Fondation National des Sciences Politiques, Paris, France, 2002.
25. Didier Bigo,"Globalized (in) Security, : The Field and the Banopticon," in Didier Bigo &Anastassia Tsoukala, (eds), Illiberal Practices in Liberal Regimes, Paris :L.Harmattan,2006).
26. Matt McDonald, "*Constructivism*," in Paul D.Williams (ed), Security Studies, An Introduction (London & New york : Rout-ledge, 2008),
27. James Lee Ray, « *A Lakatosian View of the Democratic Peace Research Program* » , In Colin Elma and Miriam Fendius Elman (eds) Progress inInternational Relations Theory : Appaising the Field (Cambridge,MA :MIT Press,2003).
28. Zeev Maoz and Bruce Russett, "*Normative and Structural Causes of Democratic Peace*, 1946-1986," The American Political Science Review, Vol.87,No.3 (Sep.,1993).

29. Eric Gartzke, "*Kant We All Just Get Along ? Opportunity, Willingness, and Origins of the Democratic Peace*," American Journal of Political Science, Vol.42, No.1 (1998)

30. -Abdelkader Bousalem, Regard su la Diplomatie Algérienne, Casbah Editions, Alger, 2005.

31. Richard K.Ashley, "*Political Relation and Human Interests*," International Studies Quarterly, Vol.25, No.2 (1981) :

32. Andrew Linklater, "*Men and Citizens in the Theory of International Relations* ", 2nd ed. (London :Macmillan,1990)

33. Jean-François Lyotard, *La Condition postmoderne : Rapport Sur Le Savoir* (Paris : Minuit,1979).

34. Yosef Lapid, "*The Third Debate : On the Prospect of International Theory In A Post-positivist Era*," International Security Quarterly, Vol.33, No.3 (1989).

35. George Sorensen and Robert Jakson, "*Methodological Debates : Post Positivist Approach"*, in George Sorensen and Robert Jakson, "*Introduction to International Relations : Theories and Approaches*" (Oxford : Oxford University Press,2003)

36. Richard K.Ashley, "*The Geopolitics of Geopolitical Space :Toward a Critical Social Theory of International Politics"*, Alternatives, Vol.12, No.4 (1987).

37. M.Foucault, "*Governmentality*," in G.Burchell, C.Gordon and P.Miller, The Foucaut effet (London Harvester Wheatscheaf, 1991),

38. Siba N.Grovogui, "*Rituals of Power* : *Theory, Languages, and Ver-naculars of International Relations*," Alternatives, Vol.23, No4. (1998).

39. Pierre Bourdieu et Loic J.D. Wacquant, "*Réponses : pour une anthropologie réflexive*" (Paris :Seuil, 1992) ;

40. Henry S.Farber and Joane Gowa, "*Polities and Peace*," International Security, Vol.20.No.2 (Fall 1995).

41. Edward Mansfield and Jack Snyder, "*Democratization and War*," Foreign Affairs, Vol.74, No.3 (May/June 1995).

42. John W. Burton, "*Global Conflict : The Domestic Sources of International Crisis* (Brighton : Wheatsheaf Books,1984)

43. David Campbell, "*MetaBosnia : Narratives of the Bosnian War*," Review of International Studies, Vol.24 (1998).

44. David Campbell, "*Why Fight ? Humanitarianism, Principles, and Post-Structuralism*," Millennium, Vol.27,No.3 (1992).

45. David Campbell and Michael Dillon (eds.), "*The Political Subject of Violence*" (Manchester :Manchester UP, 1993).

46. David Campbell, "*The Deterritorializing of Responsibility : Levinas, Derrida and Ethics after the End of Philosophy*," Alternatives, Vol.19,No (1994)Bradley S.Klein, "*Strategic Studies and World Order : The Global Politics of Deterrence*", (Manchester and New York : Manchester University Press, 1994).

47. David Campell, "*Writing Security* : United States Foreign Policy and the Politics of Identity", (Manchester : Manchester UP, (1992)

48. James Der Derian, "*The Boundaries of Knowledge and Power in International Relations*," in DerDerian and shapiro (eds), (Lexington,MA : Lexington Books, 1989).

49. J. Edkins, "*Sovereign Power, Zones of Indistinction, and the Camp*," Alternatives, Vol.25, No.1 (2000).

50. William E. Connolly, "*Tocqueville, Territory ans Violence*," Theory, Culture and Society, Vol.11 (1994)

51. Daniel Deudny, "*Political Fission* : *State Structure, Civil Society and Nuclear Weapons in the United States*",in Ronnie D.Lipschutz, (cd),Op.Cit ; Barry Buzan,"*Security, the State, the* '*New World Order', and Beyond*" in Ibid

52. Archibald Gallet, Les enjeux du chaos libyen : Politique étrangère, 2015.

53. Albine Gael, Sur un Nouveau Principe Général du Droit International : L'uti-posidetis, LARAJ, Universit2 d'Angers, 2006.

54. Djamel Eddine GUECHI, L'Union Du Maghreb Arabe: Intégration Régionale & Développement Economique, Alger: Casbah, 2002.

55. Fekhreddin Soltani, Saeid Naji, and Raza Ekhtiari Amiri, Levels of Analysys in International Relation and Regional Security Complex Theory, Journal of Public Administration and Governence, Vol. 4,No. 4,2014.

3) قائمة المقلات:

أ) بالغة العربية:

1-عبد النور بن عنبر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 155، أفريل 2005).

2- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته، (المجلة العربية للعلوم الاسلامية، (العدد 19، 2008).

3- حامد ربيع، نظرية الامن القومي: حول عملية التأصيل الفكري لمنهجية تقنين مبادئ الامن القومي والواقع العربي، (دوريات آفاق عربية، بغداد، العدد3، ايلول/سبتمبر 1985).

4- بوزيد عائشة، "الحدود الجزائرية بين الثوابث السيادية والمتغيرات الإقليمية".

5- خالد حنفي،" الجوار القلق: تأثيرات الثورة في عالقات ليبيا إالقليمية"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة أألهرام ، العدد88 ،ابريل- 2012 المجلد 47

6 - .خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداعيات إالقليمية النفصال أزواد في مالي"، مجلة السياسة الدولية، 2013.

7- دالع وهيبة، "دور الجزائر في تحقيق االمن المغاربي 2011- 2017، في: مجلة الحقيقة، مجلد: 17 عدد:03، سبتمبر 2018.

8- درويش سعيد، "أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي "، حوليات جامعة الجزائر1 ،عدد .35 ، نوفمبر 2014.

9- دوبي بونوة جمال، "ظاهرة الهجرة الغير شرعية دراسة نقدية في المفاهيم و الأسباب"، مجلة الإجتهاد للدرات القانونية و الإقتصادية، منشورات المركز الجامعي –تمنراست–، العدد:1، السنة:2012.

10- رضوان عيناد ثابت، "تصورات حول المغرب الكبير"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية"، العدد6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

11- سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، السنة 1، العدد 45، 2012.

12- الصادق الخوني، "ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى، في: بناء المغرب العربي". تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية، 1983.

13- صالح فركوس . "تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الإستقالل". عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع 2005.

14- عامر مصباح، "صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط"، مجلة الدبلوماسي، العدد:37، السنة 2007.

15- أ.**جدو فؤاد**، السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة المفكر،العدد الثالث عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

16- **د.ميلود عامر حاج، أ.زهيرة مزارة**، السياسة الامنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل التغيرات الاقليمية بين الثبات والتغير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

17- أ.**العياشي عنصر**، التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والافاق، 1999.

18- **د.عادل زقاغ، أ.سفيان منصوري**، أمن منطقة الساحل الافريقي: بين المنظور الامني الفرنسي والاستراتيجية الامنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السادس، جانفي 2014، جامعة باتنة.

19-أ.**خلفة نصير**، رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد03، العدد02 ، 2018.

20- هيثم الكيلاني،" إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية"، مجلة الوحجة، العدد: 67، السنة: 1990.

ب) بالغة الأجنبية :

22- Rita Taureck, "*Securitization Theory and Securitization Studies*", Journal of International Relations and Development, Vol.9 (2006)

23 -Barry R Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict";Edited by ,Barry Buzan and Lene Hansen ,"International Security ",Volume II,The Transition To The Post-Cold War Security Agenda,(London: Sage Publications LTD,2007).

24 -Jan Tinbergen, Différentes formes de Coopération international : étude comparative de leurs eficacité, Revue Internationale des Sciences Sociales, UNESCO, Vol n°2, 1978.

25 -Jean-François Daguzan, La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ?, Dans: Politique étrangère, Automne 2015.

26 -José María Blanco Navarro et Luis de la cortIbàñes, «le trafic de drougue en l'Afrique subsaharienne», Ieee.es(Institut Espagnold' études stratégique), 2012.

27 -Laurence Aïda Ammour,»les défis de sécurité dans la zone Saharo – Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne«, SEEDMED (Seguridad y Defensa en el Mediterráneo)Barcelona, October 2010.

28 -Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, PekkaHakala, L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Bruxelles ,24 juin 2013.

29 -Mathieu pellerin, pellerin (Mathieu), «le Sahel et le contagion Libyenne»,politique étrangère,Paris,Avril , 2012.

4-قائمة الدراسات السابقة :

أ)-باللغة العربية :

1. **ظريف شاكر**، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010/2008.

2. **شوادرة رضا**، اشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2011/2010.

3. **نبيل بوديبة**، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2011/2010.

4. **صباخ بن لطرش، فوزية بوهرار**، دور الجزائر في دعم قضايا التحرر في افريقيا 1945-1994، (انغولا-جنوب افريقيا)، جامعة خميس مليانة، 2016-2017.

5. **بودن زكرياء**، أثرالتهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014.

6. **عمر بيلوم**، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1992-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلقم السياسية، تخصص دراسات امنية، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

ب) بالغة الأجنبية:

7 -Executive Board of the UNDP, the United Nations Population Fund and the United Nations Office for Project Services, Country programme document for Libya (2019-2020), 29 June 2018.

8. -FMI, Communiqué de Presse N° 18/232, Le conseil d'administration du FMI achève les consultations de 2017 au titre de l'article IV avec la Tunisie

5) قائمة الرسائل الجامعية :

1-أميرة حناشي، مبررات السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة، 2007/ 2008

2- أمينة، مزيان ايجر.' التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية' دراسة في العوامل والمتغيرات'، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2007

3- بلقاسم لوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة الماجيستر في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 1994.

4- بن صيام بونوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3.

5- بوديسة أحمد، الثبات و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي 2011-2015، شهادة الماستر، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس.-

6- الحامدي عيدون،امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية ، تخصص:الد ارسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف-مسيلة- الجزائر،2015.

7- حمزة، حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011.

8- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011.

9- عاشور عوالي، الأمن الإقليمي المغاربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مذكرة شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي -سعيدة

10- عن عائشة عاش ، اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية الجامعة الجز اثر،2008

11- مصطفي صايج، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1996.

12- هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة.–

13- هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على إستقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي و الأمن الإنساني، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة.

6)–قائمة المواقع الالكترونية:

1-http://studies.aljazeera.net/ar

2-http://errafikabdalwahid.bloggs/pot.com

3-http://maghrebarabe.org

4-http://www.swissinfo.Ch/ara/index.html?cid-337492

5-www.mae.dz/maar/stories.php.story

6-www.mdn.dz/site principal/index.php.ar/cemoc201

7-www.djazairess.info/national